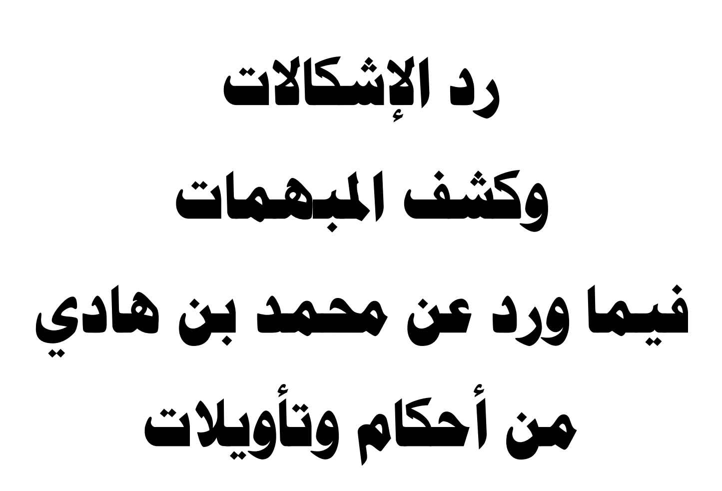


ردُّ الإشكالاتِ
وكشفِ المبهماتِ
فيما وردَ عن محمَّدِ بنِ هادي
مِن أحكامٍ وتأويلاتٍ
تأليف
فضيلةِ الشَّيخِ
عليِّ بنِ السَّيِّدِ الوصيفيِّ
غفرَ اللهُ لهُ ولوالديهِ وللمسلمينَ
دارُ سبيلِ المؤمنينَ
للنشرِ والتوزيعِ



رد الإشكالات وكشف المبهمات فيما ورد عن محمد بن هادي من أحكام وتأويلات

تأليف الشيخ

علي بن السيد الوصيفي

غفر الله له ولسائر المسلمين







1441هـ/2020م

رقم الإيداع: ١٣٢٩٦ / ٢٠٢٠

دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع

81 ش الهدي المحمدي – متفرع من شارع أحمد عرابي – مساكن عين شمس

القاهرة – جمهورية مصر العربية

جوال: 00201007610099 - 00201140110099

البريد الإلكتروني:

Dar_sabilelmomnen@yahoo.com
Dar_sabilelmomnen@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛ وبعد:

فلا يخفى على أهل العلم أن الكلام لا يُقبل إلَّا إذا كانت أصوله وقواعده قائمة على علْم وصدْق، وحسن بلاغة وبيان، ولا يفوت مع ذلك سلامة القصد وكمال الحكم، وهذا لا يكون إلا في كلام الله تعالى، وكلام الرسل والأنبياء، ومن أخذ عنهم من أهل العلم والآثار، وبغير تلك الأصول يكون الكلام معلولًا، لا وزن له، وهذا هو ما يكون عند حلول الفتن.

قال الإمام ابنُ القيِّم: «وهذه الفتنة تنشأ تارةً من فهم فاسد، وتارةً من نقل كاذب، وتارةً من حقٍّ ثابت خفي على الرجل؛ فلم يظفر به، وتارةً من غرض فاسد وهوًى متَّبع؛ فهي من عمًى في البصيرة، وفساد في الإرادة»[1].

ومن المعلوم أن الفتن باختلاف صورها لا يُسمع فيها لعلم عالم ولا لعقل عاقل، وما هي إلا كعجوز شمطاء، تتزيَّن بالحُلل، وهي ممتلئة بالقروح والأوجاع، نورُها خافتٌ، وليلُها حالكٌ، لا تصلح لشيء، إلا أنها تهيأ القلوب والعقول والمشاعر للفوضى والفساد، قال ابن عيينة عن خلف بن حوشب: كانوا يحبون أن يتمثَّلوا بهذه الأبيات عند الفتن؛ قال امرؤ القيس:

الحَــرْبُ أَوَّلُ مَــا تَكُــونُ فَتِيَّــةً ... تَسْــعَى بِزِينَتِهَــا لِكُــلِّ جَهُــولِ

حَتَّى إِذَا اشْـتَعَلَتْ وَشَـبَّ ضِـرَامُهَا ... وَلَّــتْ عَجُــوزًا غَيْــرَ ذَاتِ حَلِيــلِ

شَــمْطَاءَ يُنْكَــرُ لَوْنُهَــا وَتَغَيَّــرَتْ ... مَكْرُوهَـــةً لِلشَّـــمِّ وَالتَّقْبِيـــلِ

---

(١) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٦٦).

ومن أخطر ما يقع في الفتن ما يكون من تسويد أهل البدع والأهواء، ورَدِّ أهل العلم والإيمان، والمفتون من لم يستطيع التمييز بينهما.ومن الناس من يُحدِث الفتن ويسعى إليها؛ إما مكرهًا، أو مختارًا عالمًا، أو ظلومًا جاهلًا، وربما يظن الفتان أنه يحقق مراد الرحمن تعالى ذكره، وهو في الحقيقة مبتدع ضال، لا ينال على فعله ثوابًا في الدنيا ولا في الآخرة، وهكذا كان المجرم القبيح عبد الله بن ملجم، وهو يقتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال:

يَا ضَرْبَةً مِنْ تَقِيَ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي العَرْشِ رِضْوَانَا

وهذا أمر يقع فيه كثير من الجُهَّال والضُلَّال، ومنهم من يرى في تفرق الدعاة السلفيين في العالم، وتشتيتهم أولى من أن يرى فيهم خصومه، وتلك هي طريقة المعتزلة في الأمر والنهي؛ يوجبون الإزالة ولو خربت الدنيا والآخرة، ويرون في ذلك كله إرضاءً لله تعالى.

ولا شك أن السعي في التخلص من الخصوم بتلك الصورة القبيحة الشاذة؛ شوَّه صورة الإسلام عامة في شتى الأرجاء، وهذا هو ما جناه أهل البدع والخوارج على أهل الإسلام في شتى بقاع الأرض، كانوا صورة سيئة للإسلام، كالقاديانية والبهائية وغلاة الصوفية والخوارج باختلاف صورهم ، فلم يفتح الله بهم قلوبًا، ولم يرفع بهم راية، ولم يُقِم بهم حُجَّةً.

وهناك صنف آخر من الطلاب ينتحل السلفية وليس عنده إلا الطعن في علماء الأمة وتضليلهم، بل وتكفيرهم وإخراجهم عن ملة الإسلام، وهؤلاء لا عمل لهم إلا في البحث عن أخطاء بعض الأئمة؛ من أجل إسقاطهم وصرف الناس عنهم ..

ومنهم من يعتقد اعتقادًا من تلقاء نفسه، ويتخذه دينًا يكفِّر فيه كل من خالفه ويضلله ويبدِّعه، ويظهر له العداوة والبغضاء كالخوارج والحدادية

ويتفرع من هؤلاء أشكال تتفاوت في شدتها من زمن لآخر، لا يعذرون مخطئًا ولا جاهلًا، ولا يحمدون أحدًا على سعي مشكور في الإسلام، ولا تجد لهؤلاء عالمًا يهتدون بهديه، ولا إمامًا يستنُّون بطريقته، فكلُّهم مقلدة لأهوائهم، يعتقدون الباطل؛ ثم يستدلون عليه بغير قواعد ولا سلف.

ومن المعلوم أن الحكم على المنتسبين لأهل السنة والجماعة إذا أخطئوا في مسألة من المسائل العلمية والعملية، يختلف عن الحكم على غيرهم من أهل البدع والأهواء؛ وذلك لأن إخراج رجل من السلفية وإدخال آخر ليس بالأمر الهين، كما أن إلحاق رجل بوصف قبيح لازم لا يفارقه، لخطأ أو لسبق لسان أو لجهل أو تأويل ، حتى ولو تاب منه ومن دواعيه وأسبابه على التفصيل، وتراجع عنه؛ من أعظم أنواع الحقد والظلم والعدوان. فالضال عند هؤلاء ضال إلى يوم القيامة، والمخطئ صعفوق إلى يوم يبعثون، ولو أنه سطر توبته، وأقسم على رجوعه، وبيَّنَ وأصلح؛ فهذا لا يقبل منه، فهو إما مخادع يستخدم التقية، أو خائف من الملام .! فأى توبة تقبل عند هؤلاء إن لم تصلح توبة الإسلام لله رب العالمين! فهل ينتظر هؤلاء اعتراف المخطئين والتائبين أمام القساوسة والرهبان.؟! أما أن توبتهم مشروطة بأن يقتلوا أنفسهم، كما أمر الله تعالى بني إسرائيل لمَّا عبدوا العجل؟! أو أنهم كالخوارج لا يرون لذنب كفارة إلا القتل؟!

أيُّ خسَّةٍ أشدُّ من هذا؟!

والعجب في هذا الصنف أن يكون المنظِّر لهم رجلًا كان مرشحًا للصدارة،

ولكنه لم يكن من أئمة الجرح والتعديل، ولا هو من مجتهدي النوازل والمدلهمات، فهو قاصر في ذلك، بل وما دون ذلك، كما سيتبيَّن.

ولم أكن أنا أوَّل من اتَّهم الدكتور ابن هادي - الذي تولى مشيخة تلك الطائفة التي أحدث وقرر أصولها وقواعدها - بالقصور في تحرير بعض المسائل العلمية ومسائل النوازل، فقد سبقني هو إلى ذلك؛ فقد سُئل عن مسألة في العذر بالجهل وقوله فيها، فأحال الجواب عليها إلى من يُسمع له، فهذا سائل يقول له: إذا وقع الإنسان في الشرك الأكبر وهو جاهل هل يُعذر بجهله؟ فقال: «هذه مسألة أخرى، وقد كثُر الكلام فيها، وأنا أقول: ارْفعوها إلى من يُسمع له أحسن منيِّ» اهـ. ولا معنى لهذا الهروب إلا أنه لم يقف فيها على رأي يُسمع، ولا على قول يحمد، وقد كانت تلك المسألة من المسائل الشائكة، التي شغلت عقول كثير من الشباب في المملكة وفي غيرها من البلاد العربية والإسلامية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في القرن الماضي...

فالقضية لم تكن مجهولةً، حتَّى يُحيل ابنُ هادي القول فيها إلى غيره، وقد كان بعض الأشياخ يجتمعون فيما بينهم للبحث في مسألة قيام الحجة، هل تقوم الحجَّة بالبلاغ والسماع أم تقوم بالفهم؟وهل المراد بالفهم فهم الدلالة بالآلات والأسباب، أم الفهم الموافق لفهم أبي بكر وعمر، وهو فهم التوفيق؟

وبأيِّ شيءٍ تقوم الحجَّة، ومن يُعذر ومن لا يُعذر؟هل يُعذر من وقع في المسائل الخفيَّة فقط، كمسائل الصفات الدقيقة، أم من وقع في سائر المسائل العلميَّة والعمليَّة؟

وما حكمُ القادر على البحث والطلب، ولم يسعَ إلى ذلك كسلًا، أو بسبب



اشتغالٍ، هل هو مُعرِض أم هو آثمٌ بعدم سؤاله عمَّا ينفعه؟ فإذا كان الدكتور ابن هادي يُحيل في تلك المسألة المشتهرة في أوساط العلماء وطلاب العلم إلى غيره؛ فلا يحق له أن يحكم في مسائل الجرح والتعديل، فضلًا عن مسائل النوازل؛ وذلك لأن التجريح والتعديل متعلِّق بأشخاص، أمَّا مسائل النوازل فهي أكبر؛ وذلك لأنَّها متعلِّقة بمصير أمم ومجتمعات، ومثل هذه المسائل تتداخل فيها المعضلات، وتحتاج إلى من يفصلها، فإذا كان ابن هادي عاجزًا عن تحرير مسألة كهذه في العذر بالجهل، فعجزُه عمَّا هو أكبر منها أظهر.

ولا يخفى أن شيخ الإسلام قد حرَّر تلك المسألة تحريرًا دقيقًا في «الفتاوى» وفي غيرها من الكتب، ثمَّ انتهى إلى أن العذر بالجهل ثابتٌ في المسائل العلمية والعملية، باتفاق السلف الصالح ...

وهناك مسألة أخرى أقرَّ فيها الدكتور ابنُ هادي أنه ليس من أهل النظر في النوازل والمدلهمَّات العظيمة؛وذلك أنهم حين عاتبوه في قضية محمد الإمام ووثيقة التعايش، وسألوه عن سبب تأخُّره في الحكم عليه لمدَّة عام كامل بعد الوثيقة، ردَّ عليهم قائلًا: «قطَّعوا السلفيِّين في الدنيا كلِّها؛ ما تقول في محمد الإمام؟!» فردَّ قائلًا: «هذا الأمر لأهل العلم ليس لكم، هذا المسكين لا رأي له، ومن الذي يسمع له؟ طالبُ علم صغير لا يقدِّم ولا يؤخِّر، الكلام في هذا للذين لهم تأثير، أمَّا صغار طلبة العلم وعامَّة الناس وآحاد الناس لا دخل لهم في هذا، هم تَبعٌ للعلماء» اهـ.

هذا هو قوله ..

ولا شك أن عدم إجابته على سؤال السائل فى أول الأمر إقرارٌ منه بأن الكلام

في مسائل النوازل ليس له، ودليل ذلك واضح في قوله: «الكلام في هذا للذين لهم تأثير» اهـ!!

وممَّا يدلُّ أيضًا على قصوره في العلم أنه قال عن خصومه: «واللهِ لا نجتمع نحن وإيَّاهم»اهـ فهذا دليلٌ على ضعف حجته، وقلة حيلته في المناظرات، ولو كان المانع كونهم من أهل البدع لجاز له هجرانهم، حتى يتوبوا إلى الله تعالى، ولكنه صرح بأنه: «لا يبدِّعهم» اهـ.

فما المانع إذن من محاورتهم؟!ولو قُدِّر أنهم من أهل البدع الأصليين، وفيهم أئمة يخدعون الناس بألسنتهم، ولا يستطيع أحد مواجهتهم إلا هو؛ لكان لِزامًا عليه أن يعطي الإسلام حقه، ويرد عليهم، ويناظرهم إعلاءً لكلمة الله تعالى، والله تعالى يقول: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] أمَّا إذا كان الأمر فيما دون البدعة فمن المعلوم أن الهجران يكون حسب المصلحة، فإن لم يتحقق فيه مصلحة فلا جدوى منه، وعليه أن يجتمع معهم، لعلَّ الله تعالى أن يصلح ذات بينهم؛ ليعود ذلك بالنفع على شباب الأمة، الذين فُتِنوا في تلك الفتنة.

أيضًا وممَّا يدلُّ على أن ابن هادي خائر حائر في بعض ما يعتقد، وأنه لا حيلة له في مناظرة خصومه؛ أنه لمَّا جلس مع العلَّامة الربيع، وعرضت مسألة: «مكانة العمل من الإيمان»، وقوله في حديث «الشفاعة» الذي جعله من المتشابه، ناقشه الربيع في ذلك، فلم يستطع أن يبرهن على ما يعتقده بكلمة واحدة، حتَّى وعده بالتراجع، ولم يتراجع.

وممَّا يدلُّ أيضًا على أن الدكتور ابن هادي لا يُعَدُّ من العلماء الراسخين أنه عندما طولب بترك إطلاق لفظ «الصعافقة» لما فيه من التشدد؛ من أجل إنهاء

تلك الفتنة، رفض رفضًا قاطعًا وأصرَّ عليه ، وهذا دليلٌ على أنَّه لا يقبل التراجع عن الظلم في الأحكام، ويصر على اتهام الناس بغير أدلة ولا براهين؛ كما قال العلامة الربيع، وذلك بنسبة أفراد اشتهروا بالسلفية إلى الصعافقة وأهل الرأي والقياس، وهم ليسوا كذلك.

أيضًا وممَّا يدلُّ على أن الدكتور ابن هادي لا يسير على درب العلماء أنه لا يكتب ولا يصنف، ولا يقعِّد بالبراهين على ما ينكره، حتى يتيسَّر لخصومه فضلًا عن أتباعه معرفة الأسباب التي دعته إلى صعفقة خصومه، وإلحاقهم بأهل الرأي والقياس والجهل، وعندما طولب بذلك رفض رفضًا قاطعًا أن يذكر أدلة؛ لأن العداوة نشأت من تغريدات باهتة أنزلها على نفسه بغواية من أغواه، ولما قال له الأئمة: هذه ليست أدلة، هذه ثرثرة؛ بدأ الجمع المحدث الذي التف حوله في النظر في صوتيات الخصوم للبحث عن أخطاء ليرد عليها، لم تكن في ذهنه في أول الأمر، وقد اجتمعت الهمم على البحث عنها في مواقع التواصل الاجتماعى .

ولقد تتبَّعتُ بعض ردود الدكتور ابن هادي على بعض الكلمات والأخطاء التي وقع فيها بعضُ خصومه، سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد، أو كان ذلك بعلم أم بغير علم، واستمعت إلى تعليقاته عليها، فوجدت أن العجلة في الردود والحدَّة في الكلام أثَّرت على مستواه العلمي تأثيرًا لا يليق بمكانة من بلغ مبلغ الدكتور الجامعي .

ولقد كان لشدة الخصومة التى انتحلها ابن هادي مع مخالفيه أثر شديد على النفس والمشاعر؛ فلم يتحقق للنفس بسببها حركة مقبولة فى المحسوسات ولا فى المعقولات ولا فى النصوص، حتى إنه لم يوفق فى علم ولا فى نصيحة ولا فى

حكم ، ولو كان عنده ملكة فى الاستنباط وحجة قوية وبراعة فى النظر والاستدلال مع توفيق من الله تعالى لأغناه ذلك عن تلك الشدة، وهذا اللَّدَدِ، وهذا السُّباب الذي هيأه في نفسه لإسقاط خصومه. وليست المسألة تشدُّقًا بالحفظ، المسألة بالفهم والاستنباط والمعرفة.

وقد كان الأئمَّة الأولون يهتمُّون بفهم مراد الرسول ﷺ أكثر من اهتمامهم بحفظ الأحاديث وتمييز الصحيح من الضعيف، قال شيخ الإسلام:« ولهذا كان أئمَّة السنَّة على ما قاله أحمد بن حنبل قال: «معرفة الحديث والفقه فيه أحب إليَّ من حفظه» أي «معرفته» بالتمييز بين صحيحه وسقيمه، و«الفقه فيه» معرفة مراد الرسول ﷺ، وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية أحب إلي من أن يُحفظ من غير معرفة وفقْهٍ»[(١)].

ومع قصور الشيخ ابن هادي فيما تقدَّم، رأيناه وضع نفسه في منزلة أكبر من قدره، ومقام أكبر من مقامه، ولا سيما عندما قال: «آن لمحمد بن هادي أن يخرج من صماته» اهـ. تلك هى كلمته التى لا تنصب إلا فى رؤية النفس واحتقار الغير، كما أشار العلامة الشيخ الجابرى أن هذا قول رجل معجب بنفسه، ومراده من ذلك تهيئة الناس لسماع توجيهاته، وترقب أحكامه، وعدم الإصغاء لغيره، يقول للناس: اعرفوني.

ومثلُ هذا يقال له: «ليس هذا بعشِّك يا حمامة فادرجي» اهـ.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية حين كان يتحدث عن نفسه لم يكن يراها

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٨١).

فى جنب الله شيئا مذكورا - كما نقل عنه تلميذه ابن القيم - يقول: «ما لي شيء، ولا مني شيء، ولا فِيَّ شيء، وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

أَنَـا الْمُكَـدِّي[١] وَابْـنُ الْمُكَـدِّي ... هَكَـذَا كَـانَ أَبِـي وَجَـدِّي

وكان إذا أُثني عليه في وجهه يقول: والله إني إلى الآن أُجدِّد إسلامي كل وقت، وما أسلمت بعدُ إسلامًا جيدًا»[٢]. فما كان يقول: آن للناس أن يسمعوا شيخ الإسلام .! إنما كان يقول في اجتهاداته كما قال الخليفة الراشد عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم في بعض المسائل: «إنْ كان خيرًا فمن الله، وإن كان غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان، والله منه بَراءٌ» اهـ. وذلك لأن الآراء قد تكون من إلقاء الشيطان، وكل ما كان فيه خطأ وزلة فهو كذلك، وليس لأحد أن يُلزِم الناس بما يلقيه الشيطان عليه. ومن المعلوم أن الله تعالى لم يضمن لغير الأنبياء نسخ ما يلقي الشيطان كما ضمن للأنبياء والرسل صلوات الله عليهم، قال تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢].أما من يقول للناس: اعرفوني. فإن لم يكن له مقام فيما ينتحله من دعاوى فهو ساعٍ في هلاك نفسه وهو لا يدري، وفي ذلك أخرج أبو جعفر النحاس في «ناسخه» عن أبي البختري قال:

دخل علي بن أبي طالب المسجد، فإذا رجل يُخوِّف، فقال: ما هذا؟ فقالوا: رجل يذكِّر الناس، فقال: ليس برجل يذكِّر الناس، ولكنه يقول: أنا فلان بن

(١) قليل الحيلة والمال.

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٥٢٠).

فلان، فاعرفوني. فأرسل إليه فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ فقال: لا. قال: فاخرج من مسجدنا، ولا تذكِّر فيه. **وفي رواية أخرى:** أعلمت الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت وأهلكت[١]. وقال بلال بن سعد : « إذا رأيت الرجل لجوجا مماريا يعجب برأيه فقد تمت خسارته » (الإبانة لابن بطة ٢/ ٥١٠) ومن أجل ذلك فلا يحق لأحد - لا محمد بن هادي ولا غيره - أن يشير إلى نفسه فيما يحاجج به غيره - لأنه في الحقيقة ليس بمعصوم، وليس كلامه إجماعًا، بل وليس عنده من الرسوخ في العلم ما يقدمه على الأكابر، أو يجعله قريبًا منهم - بل عليه أن يغمطها ويحتقرها في حق الله تعالى، ويشير فقط إلى القرآن والسنَّة والآثار وما اتفق عليه الصحب الكرام

ومن نظر إلى نفسه فانصرف عنه ولا تنظر إليه؛ لأن الله تعالى سيصرف عنه ما يهتدي به، ولا شك أن من كانت هذه رؤيته لنفسه، ومن كان هذا قدره في مسائل الفتن والعلوم الدقيقة؛ فلا قيمة له ولا وزن له بين العلماء والأئمة ، وعليه أن يسكت في مسائل الجرح والتعديل، ليريح ويستريح، فلا يشغل الناس بما ليس له به علم، ولا يتصدر فيما لا يحسنه.

قال الحافظ المزِّي : «ولو سَكَتَ مَن لا يدري، لاستراحَ وأراح، وقَلَّ الخَطأ وكَثر الصَّواب»[٢]

ومن المعلوم أن تلك الدعوة السلفية المباركة قد أوتيت من قبل أناس ظنوا فى أنفسهم الصدارة، التي تخول لهم الحكم على الناس، وهم دون ذلك علمًا

(١) «الدر المنثور» (١/ ٢٥٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤ / ٣٦٢).



وعقلًا وفهمًا وإنصافًا، وهذا أمر له قواعده وضوابطه، ينبغي أن توضح فى الحسبان، وعلى من لم يتقن ذلك أن يَكِلَ الأمر فيه لأهله، ويكفيه أن ينقل كلام أهل العلم فيما يُسأل عنه، ولا يتجرأ في انتحال مقام ليس له، فليس كل من تَزَيَّا بزي القوم ينفعه زيه، وقد **قال النبي** ﷺ: «**مِن حُسن إسلام المرء: تركُه ما لا يعنيه**»[1]. وقديمًا قالوا: «إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بالعجائب»اهـ.

وفى هذا السياق أنبه أن كلامنا ليس مع أهل الجهل والظلم، ولا مع الأراذل والسفهاء من الناس، فهؤلاء لا يبحثون إلا عن مواضع الجيف، ولا ينظرون في مشاهد الحق إلا لماما أو فيما يوافق أهواءهم . وقد أحاط بهذا الرجل أناس لم يكن حظهم في الانتصار له بقدر ما كان حظهم في الانتصار لأنفسهم من خصومهم، وكان هو بمثابة شماعة لهم؛ وذكر هؤلاء لا يعنينا بشيء.. وأرى أن ما ذكره هؤلاء جميعًا من عيب في خصومهم قد وقع أكثرُ منه منهم ومن شيخهم الذي رفعوه فوق منازل الأئمَّة والحفاظ، وما مَثَل ذلك إلا كمَثَل الروافض، الذين يعيبون على الناس ما يعاب أعظم منه عليهم، كما قال شيخُ الإسلام: «وهؤلاء الرافضة من أجهل الناس، يَعيبون على من يذمُّونه ما يعاب أعظم منه على من يمدحونه، فإذا سلك معهم ميزان العدل تبيَّن أن الذي ذمُّوه أولى بالتفضيل ممن مدحوه»[2].

وكلامنا في الحقيقة مع من يطلب العلم من العلماء الربانيين الذين يقال عنهم: «جاوزوا القنطرة»، يهتدون بهديهم ونصائحهم، ويلزمون غرزهم،

---

(١) انظر: «صحيح الترمذي» للألباني: (١٨٨٦).

(٢) «منهاج السنة (١/ ٢٨٩).

فهؤلاء هم أهل الخير والعلم، قال عبد الله بن مسعود: «لا يزال الناس بخير ما آتاهم العلم من أصحاب محمد، ومن أكابرهم، فإذا جاء العلم من قبل أصاغرهم فذاك حين هلكوا»[١]. والأكابر في هذه الأمة كُثُرٌ، وعلى رأسهم العلامة الشيخ ابن باز، والعلامة الشيخ العثيمين، والعلامة الشيخ الألباني، والعلامة الربيع، والعلامة اللحيدان، والعلامة الفوزان، من الذين رفع الله تعالى بهم راية الإسلام والسنَّة في شتى بقاع الأرض. ومن أراد الله تعالى به خيرًا فتح قلبه لعامة العلماء من أهل الحديث والآثار، فى شتى الأرجاء والذكي لا يحصر نفسه مع عالم واحد؛ إن أحسن أحسن، وإن أساء أساء، فمثل هذا مقلد لم يعطِ الإسلام ولا السنة حقها، ولا يعد من العلماء ولا يصل إلى مقامهم، ولو أنه جمع الخير بجميع مفاتيحه كان من أهله . فرُبَّ عالم عنده من العلم ما ليس عند غيره، ورب رجل تفوته اليوم ولا تلقاه غدًا؛ فيضيع منك علمه ولا تحصله أبدًا، قال أبو داود الطيالسي: «أدركت ألف شيخ كتبت عنهم العلم» اهـ، وهذا الإمام الذهبي أخذ عمَّا يزيد على ألف شيخ، وكذلك الحافظ المزي، وهذا الحافظ شرفُ الدين، أبو محمد، عبدُ المؤمن بنُ خلف الدمياطي شيخ الذهبي، أخذ العلم عن ألف وثلاثمائة شيخ... إلخ

ومهما بلغ المرء من العلم فلا ينبغى له أن يفرض على الناس قوله بغير حجة ولا برها ..

ومن العيب أن يستبيح الداعى إلى الله تعالى القذف والسب ليصل إلى مقصوده ، ناهيك أن يكون ذلك في بيت من بيوت الله تعالى، كما فعل ابن هادي ،

---

(١) «المعجم الكبير للطبراني» (٨٥٨٩).

فمثل هذا لا يُلحَق بالأئمة، ولا يكون من العلماء حتى يلج الجمل في سم الخياط، فالسب والقذف من فعل السفهاء، الذين يقولون الكلام الرخيص المبتذل، كما حدث في جامع المنصور في بغداد، قال الإمام ابنُ بطَّة العكبري: «ولقد شهدتُ حلقة بعض المتصدِّرين في جامع المنصور، فتناظر أهلُ مجلسه بحضرته، فأخرجهم غيظُ المناظرة وحميةُ المخالفة إلى أن قذف بعضهم زوجة صاحبه ووالدته! فحسبُك بهذه الحال بشاعةً وشناعةً على سفله الناس وجهَّالهم، فكيف بمن تَسمَّى بالعلم، وترشَّح للإمامة والفُتيا؟!»[1].

ولا أظن طالب علم في العالم الإسلامي يرضى بتزكية من كانت هذه أخلاقه، فضلا أن يكون فى صحبته .

ولقد أردتُ أن يعرف القارئ علَّة إقدامي على كتابة هذا الكتاب، وهي قائمةٌ على أصل معلوم متَّفق عليه بين الأئمَّة، وهو: أن أهلَ السنَّة يخطِّئون من يقع منهم في خطأ، ولكنَّهم لا يبدِّعون ولا يكفِّرون، أمَّا أهل البدع فإنهم يضلِّلون ويكفِّرون ويبدِّعون من خالفهم، وذلك فيما ظنُّوه اعتقادًا، وهو ليس اعتقادًا، وقد خالف الدكتور ابنُ هادي تلك القاعدة فجعل كلَّ مخطئ من أهل السنَّة مذمومًا مَعيبًا، فطعن فيه، وأخرجه من السلفية، وألحقه بالصعافقة وأصحاب الرأي، وهذا - كما لا يخفى - طريقُ أهل البدع والضلال.

قال شيخ الإسلام: «ومن جعل كلَّ مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذمومًا معيبًا ممقوتًا؛ فهو مخطئ ضال مبتدع»[2].

---

(١) «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٥٤٨).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ١٥).

والحقيقة أننا جميعًا ذوو خطأ - نسأل الله تعالى العفو والعافية -، وكفى بالمرء نبلًا أن تُعدَّ معايبُه، غير أن الذي وقع من الدكتور محمد بن هادي لم يكن له سلف في الأمة، فطعن وسَبَّ في على وجه لم يكن فيه عادلًا ولا منصفًا، إنَّما كان مسرفًا منفِّرًا، والنبيُّ ﷺ «لَمْ يَكُنْ سَبَّابًا، وَلَا فَاحِشًا، وَلَا لَعَّانًا»[1]. ومن أجل ذلك فقد وجب على أهل العلم الوقوفُ أمامه، وصدُّه عن طريقه، حتى يثوب إلى رشده، ولا سيما أنه لم يُعيِّن بهذه الأحكام الشاذة إلا خصومه، وإلا فهناك دعاة كُثُرٌ معروفون في شتى البلدان أخطئوا في مسائل الاعتقاد والمنهج، ولكنه لم يتعرض لهم بكلمة.غير أنه قد سبق له أن ردَّ على بعض أصحابه في الجامعة الإسلامية في بعض المسائل بأسلوب فجٍّ، لم يراعِ فيه حكمةً ولا خُلقًا. وقد أُخذَتْ عليه العهود والمواثيق أَلَّا يقدم على مثل هذه السلوك، بتوسط الإمارة وبعض الوجهاء ليتصالح مع خصمه، والقضية مسجلة في ١٦/ ٠١/ ١٤٣٧ برقم (٣٧٣١٧٤٣٢)، ولكنه لم يفعل ولم يلتزم ببنود ما تعهد به، ونَقَضَ الميثاق الذي أُخذ عليه، وصال وجال على غير طريقة أهل العلم والهدى، واصطنع فتنة الصعفقة، ومن المعلوم أن صولة الباطل لا بد أن يأتي عليها يوم وتضمحل وتندثر، فلا تُرفع لها راية، وتصير كأمس الذاهب.

قال أبو زرعة: «كتب إليَّ إسحاق بنُ راهويه، قال: لا يهولنَّك الباطل؛ فإن للباطل جولةً ثم يتلاشى»[2].وعلى العموم فقد حصرت جهدي في هذا الكتاب في ذكر المسائل العلمية التي تجاوز فيها الدكتور ابن هادي أقوال كبار الأئمة؛

---

(١) رواه البخاري (٦٠٣١).

(٢) «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (١/ ٣٤٢).

إما من ناحية التأصيل، أو من ناحية الأسلوب والطريقة، وأكدت أن المسرف في الجرح والتعديل لا يقبل منه جرح ولا تعديل إلا بدليل وبرهان، كما بينت أن تزكية الناس بما يظهر منهم من سمت سلفي وادعاء لحب المنهج، دون دراسة وامتحان وتأمل وصحبة وشهادة قوم مأمونين، فهذا أيضًا غير مقبول ولا يعبأ به، قال الحافظ ابنُ حجر: «ينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلَّا من عدل متيقِّظ، فلا يُقبل جرحُ من أفرط فيه مجرِّح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا يُقبل تزكيةُ مَن أخذ بمجرَّد الظاهر، فأطلق التزكية»[١]. وذلك أن تزكية رجل بغير تثبُّتٍ كالمُثْبِتِ حكمًا ليس بثابتٍ، قال الحافظ ابن حجر: «فإنه إنْ عدَّل أحدًا بغير تثبت، كان كالمُثْبِتِ حُكْمًا ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة «من روى حديثًا وهو يظن أنه كذب»، وإن جرح بغير تحرُّز، فإنه أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا»[٢] وقد أردت أن يعرف الناس مقام الدكتور محمد بن هادي من العلم، ليتيسر لهم معرفة طريقه وسبيله على الوجه الذى لا يترتب عليهم فيه ضرر فى الدنيا ولا فى الآخرة .

ولا شك أن من طلب العلا قل خطؤه وثبت على رشده، وفي ذلك قال الإمام أحمد: «طلب الإسناد العالي سنَّة عمن سلف»، وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي»[٣]

قال ابن الجوزي في التبصرة: «يا هذا صُنْ حياة عقلك عن مخالطة غوغاء

---

(١) «نزهة النظر» (ص: ١٣٨).

(٢) «نزهة النظر» (ص١٩٢).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٤٦).

نفسك، من طلب المعالي استقبل العوالي، من لازم الرقاد فاته المراد، من دام كسله خاب أمله» [١] هذا ما أردتُ بيانه، فما كان فيه من خير فمن الله تعالى، وما كان غير ذلك فمنيِّ ومن الشيطان، والله منه براءٌ.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي في سبيله وابتغاء مرضاته، وأن يغفر لي ولوالدي ولسائر المسلمين، كما أسأله أن يردَّنا جميعًا إلى الحق ردًّا جميلًا، وأن يثبتنا على الإسلام والسنة حتى الممات، كما أسألك اللهم أن تغفر لمن سبقنا إليك من مشايخنا الكبار، وأن ترحمهم رحمة واسعة، وأن تُلحقنا بهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، وصلَّى الله على نبيِّه محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كتبه /

علي بن السيد الوصيفي

غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين

القاهرة . الخميس ٢ ذى الحجة ١٤٤١هـ الموافق ٢٣ يوليو ٢٠٢٠م



(١) «التبصرة» (٢/ ٢٤).

وجوب الردُّ على المخالفين ودعاة الفتن

إذا وقعت الفتن فى أمة فلا بد أن يتصدى لها أئمة الاجتهاد والنظر، بالقواعد والأصول التي لا يعرفها غيرهم، فهم علماء النوازل وأساتذة الجرح والتعديل، الذين يصونون الأمة من غبش المفترين والمتأولين، كما كان لزامًا على كل من رأى الفتنة أن يلجأ إليهم، وأن يلتمس آراءهم وأقوالهم، ليخرج من الحيرة والجهالة، وتتضح الحجة وتظهر المحجة بيضاء نقية، لا يشوبها ظلمة، ولا يعتريها نقص، قال الإمام الشاطبيُّ:«إذا عرضت النوازل؛ روجع بها أصولُها، فوُجدت فيها، ولا يجدها من ليس بمجتهد، وإنَّما يجدها المجتهدون الموصوفون في علم أصول الفقه»[1].هؤلاء هم الأئمة الذين تميَّزوا على غيرهم من عامة العلماء، قال الشاطبي: «ولولا ذلك الاتِّصاف لم يكن لهم مزيَّة على غيرهم، ومِن ثَمَّ صار العلماء حكَّامًا على الخلق أجمعين قضاءً أو فُتيا أو إرشادًا»[2]، فهم أهل العدل والإنصاف الذين يقولون الحق، ولا يخافون في الله تعالى لومة لائم، فمن من الأئمة يرجى فى النجاة بعدهم، ومن يصحب فى الفتنة غيرهم .!؟

قال شيخ الإسلام:

«وأهل العلم المأثور عن الرسول أعظمُ الناس قيامًا بهذه الأصول، لا تأخذ

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٤٦٧).

(٢) «الاعتصام» (٢/ ٨٥٦).

أحدَهم في الله لومةُ لائم، ولا يصدُّهم عن سبيل الله العظائم؛ بل يتكلم أحدُهم بالحق الذي عليه، ويتكلم في أحب الناس إليه»[١].

وبسبب ما اتصفوابه من صفات عالية صار كافَّة النَّاس تبعًا لهم، بل كافَّة الأمراء والسلاطين كذلك، قال ابنُ القيِّم:«التحقيق أن الأمراء إنَّما يطاعون إذا أَمَروا بمقتضى العلم؛ فطاعتهم تبعٌ لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنَّما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكَما أن طاعة العلماء تبعٌ لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تَبعٌ لطاعة العلماء»[٢].

ومن هنا لا يجوز لمدعٍ جاهل أن يقول: إن كلام أئمة الاجتهاد في مسائل النوازل من اختصاص ولاة الأمور وحدهم، وإن من تعداهم فهو مفتئتٌ على حق من حقوقهم، أو هو خارج عليهم، كما يخرج الخوارج على ولاة الأمور، فهذا كذب ومَيْنٌ، لم يقل به أحد من أئمة السلف من قبل، فلا يزال أئمة الإسلام يفتون في النوازل متفردين ومجتمعين، وملوك العدل لهم تبع فيما ينتهون إليه، ولم يتهمهم أحد بتلك الاتهامات المجحفة الباطلة، التي روَّج لها هؤلاء السفهاء... فأئمة الإسلام هم أولياء الرحمن، الذين يذبُّون عن دين الإسلام كل ما ليس منه، ولا يمكن لأحد منهم أن يعمل بأعمال الخوارج، أو يقول بأقوالهم، أو يرضى بتنظيماتهم السرية، وقد أخرج ابنُ وضاح في كتابه «البدع» (ص: ٣٣) عن عبد الله بن مسعود أنه قال:

«إنَّ لله عند كل بدعة كِيدَ بها الإسلام وليًّا من أوليائه يذبُّ عنها، وينطق

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠).

(٢) «إعلام الموقِّعين» (١/ ٨).

بعامتها، فاغتنموا حضور تلك المواطن، وتوكَّلوا على الله». قال ابنُ المبارك: «وكفى بالله وكيلًا» اهـ.ولقد كان وجود هؤلاء في الأمة دليلًا على علو مقامها بين الأمم، فإذا ذهب هؤلاء فلن يبقَ في الأمة من يذود عنها ويرفع رايتها، قال ابنُ عقيل: «إذا أردت أن تعلم محل الإسلام من أهل الزمان، فلا تنظر إلى زحامهم في أبواب الجوامع، ولا ضجيجهم في الموقف بـ (لبيك)، وإنما انظر إلى مواطأتهم أعداء الشريعة»[1]. ولا يزال العلماء المعاصرون على نفس الدرب يردُّون مسائل النوازل إلى الأئمة المجتهدين، يراجعون أصولها؛ حفظًا للدين وصيانةً للسنَّة. **قال العلَّامة الشيخ الفوزان**: «فالأمور التي تتعلّق بمصالح المسلمين وبالأمَّة، هذه التي لا يتولَّها إلا أهل الحل والعقد... هذه أيضًا أمور قد تكون أمورًا سرِّيَّة تعالَج بالسِّرِّيَّة، ولا تعالَج علانيةً أمام الناس» اهـ.**وقال العلَّامة الشيخ الربيع**: «اليهود معهم مجالس شورى، النصارى معهم مجالس شورى، والعلماء ليس لهم مجالس شورى!» اهـ.

ثمَّ قال: «يعني العلماء ما يتكلَّمون في الفتن! ما يجوز! ما شاء الله ما شاء الله، يتكَّلم السفهاء والمجرمون، يؤجِّجون نيران الفتن!» اهـ.

وقال العلَّامة الجابري: « الذي أعرفه وأدين الله به أنَّ أهل العلم من قديم يتشاورون في الأمور التي تعرض لهم، وكلٌّ يعطي رأيه، وقد يتَّفقون وقد يختلفون، وليس هذا من المجالس الحزبيَّة؛ لأنهم يتشاورن في أمور فيها مسرح للاجتهاد ومورد للنزّاع، وكلٌّ يدلي برأيه...

---

(١) «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٢٣٧).

وإنَّما هذا أفرزته ناشئةٌ جهلة، يصطادون في الماء العكر... إلخ» اهـ.

ولا يمكن لعاقل أن يشترط على أئمة الاجتهاد والنظر فى مسائل النوازل والجرح والتعديل وغيرها من المسائل العلمية الدقيقة إشراك العامة والسفهاء، فضلا عن عامة العلماء فى مجالسهم؛ حتى تخرج عن نطاق السرية، لأن تلك المسائل التى يتشاورون فيها من اختصاص الأئمة المجتهدين، دون غيرهم من مقلدة المذاهب والعامة.

ولا يمكن لعاقل أن يحتج بأثر عمر بن عبد العزيز: " إذا رأيت قوما يتناجون فى شيء دون العامة فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة "(شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي .١/ ١٥٣) فى النهى عن تلك المجالس العلمية الشرعية ، وذلك لأن آثر عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه إن صح فإنما يختص بطائفة انشقت عن أهل الحديث والسنة واعتزلتهم؛ من أجل تأسيس تلك الضلالة، أما العلماء السابق ذكرهم وغيرهم كالعلامة ابن باز والعلامة الألبانى والعلامة العثيمين والعلامة الربيع الذين كانوا يفتون فى مسائل النوازل، فهؤلاء لم ينشقوا عن الأمة ولم يؤسسوا لضلالة، لا هم ولا طلابهم، إنما كانوا يبحثون فيما ينفع الأمة ويعود عليها بالمصلحة، فمجالسهم مجالس شورى، وليست مجالسهم للخروج على الولاة والسلاطين، ولا هى مجالس لإثارة الفتنة بين الناس؛ ومن هنا يتبيَّن أن الذين يصدُّون عن مجالس شورى العلماء، ويحولون بينهم وبين كلمة الحق المنزل بالوشاية إلى السلاطين، بزعم أنهم أصحاب مجالس سرية وتنظيمات خارجية؛ إنما هم شهود زور، كذبوا وافتروا، وحدثوا بما لم يروا، وسمعوا الناس يقولون أقوالًا فروَّجوها بغير تثبت ولا تعقل، رغبة فى الانتقام والتشفي من

خصومهم، وفي الصحيح عنه ﷺ قال:«**كفى بالمرء كذبًا أن يحدِّث بكل ما سمع**»[(١)]. وشهادة هؤلاء لا ترفع لها رؤوس أهل الإيمان، ولا يقبلها من تولى مناصب القضاء، قال تعالى: ﴿**إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [الزخرف: ٨٦]...

فمن شهد بالحق فهو على بصيرة وعلم، أما شاهد الزور الذي يشهد بما لم يره فلا بصيرة ولا علم. ولا يمكن لرجل أن يشهد على تنظيم سري، ويزعم أنه تنظيم هرمي! وأنه يدار من أيد خفية إلا إذا كان شريكًا فيه، وهو أحد أفراده المؤسسين له، ثم انفصل عنه، فإن كان صادقًا والأمر كما قال؛ فهو متهم بما اتهم به أصحابه، إن رماهم بالخروج فهو خارجي مثلهم، وإن رماهم بالتآمر على الدعوة السلفية فهو متآمر مثلهم، وإن كان كاذبًا في ادعائه فهو خبيث النفس والهوى، يسعى لتفريق الناس وصدهم عن السبيل؛ لتحقيق مآربه والانتقام من خصومه، ولو على حساب هدم الدعوة وأهلها.ومن كان مؤتمنًا على سرٍّ ثم أفشاه بعد الخصومة فهو خائن للعهود والمواثيق.**ذكر العماد ابن كثير أن**: «عبد الله بن مطيع مشى وأصحابه إلى محمد بن الحنفية فأرادوه على خلع يزيد فأبى عليهم، فقال ابن مطيع: إن يزيد يشرب الخمر، ويترك الصلاة، ويتعدى حكم الكتاب. فقال لهم:

ما رأيت منه ما تذكرون، وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظبًا على الصلاة، متحريًا للخير، يسأل عن الفقه، ملازمًا للسنَّة.

قالوا: فإن ذلك كان منه تصنعًا لك.

فقال: وما الذي خاف مني أو رجا حتى يُظهِر إليَّ الخشوع؟!

---

(١) رواه مسلم في المقدمة (٦).

أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر؟

فلئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه، وإن لم يطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا. قالوا: إنه عندنا لحق وإن لم يكن رأيناه.

فقال لهم: أبى الله ذلك على أهل الشهادة. فقال: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، ولست من أمركم في شيء»[١].

تلك هي الحقيقة؛ إما أن يكون الشاهد مشارِكًا في الإثم، أو مردِّدًا لكلام الناس بغير علم، وعلى غرار ذلك الشاهد بتلك المجالس السرية صبي جاهل لا يفرق بين التهمة وبين مقتضاها! زعم أن خصومه ما أرادوا إلا هدم الدعوة السلفية، قلت: ولماذا لا يقصدون نصر الدعوة ونشرها في العالم؟!

حقًّا لقد أعمت تلك العداوة هؤلاء الأغمارعن رؤية الأشياء على حقيقتها؛ فقالوا ما قالوا، وهؤلاء لا تقبل لهم شهادة، قال الإمام النووي: «وتُرَدُّ الشهادة بالتهمة؛ كشهادته على عدوه، وبما يدفع به عن نفسه ضررًا، أو يجر به إليها نفعًا»[٢].

ويكفى أيضا لرد شهادتهم ما عندهم من الجهل والحماقة، كما وصفهم العلامة الجابري بقوله: «وإنَّما هذا أفرزته ناشئةٌ جهلة، يصطادون في الماء العكر» اهـ.**ولقد رمى أحد هؤلاء خصومه بأنهم**: «تنظيم سري تحركه أيادٍ خفية لإسقاط المنهج السلفي» اهـ.

وأنهم يستخدمون كل «خسيس خائن من الهمج الرعاع من طلاب الدنيا؛ لإسقاط الدعوة السلفية» اهـ.

---

(١) «البداية والنهاية (١١/ ٦٥٣).

(٢) «شرح مسلم» (١/ ٦١).

قلت : هذا قول صبي مغرور ومتناقض، بل ومنقلب على شيخه ابن هادي، وذلك من وجهين: **أنه لما فسَّر كلمة «الصعافقة» قال:** «الشيخ محمد يعرف حقيقة هؤلاء الطلبة، ويعرف حقيقة مستواهم العلمي... أنهم ليسوا أهلًا للتصدُّر للدعوة... وفي حقيقة الأمر لا تعنيهم الدعوة، ولا مصلحتها، ولا هداية الناس، إنما غرضهم تلميع أنفسهم وتحصيل الجاه والمال والرئاسة، وإن خربت الدعوة في شتى البلدان...» إلخ. **ثم قال:** «فلما أطلق محمد بن هادي على هؤلاء الطلبة لفظ «الصعافقة»، إنما أطلقه عليهم؛ لأنهم ضعفاء في العلم... لكنه لم يَدَّعِ عليهم الجهالة المطلقة، ولا أنهم أهل بدع» اهـ.

إذن الشيخ ابن هادي لم يبدِّعهم، إنما أراد أنهم ضعاف العلم، ولم يرد «الجهالة المطلقة» كما زعم المدعي؛ وعليه أقول: هل قلت هذا الكلام تقريرًا له أم تفصيلًا لقوله ومراده؟ إذا كنت تفصِّل قوله فسأرد عليك في معنى «الصعافقة» بعد قليل إن شاء الله، وسأبين ما تضمنه قولك من الجهالة. ويكفيك هنا أن تعلم أن الشيخ ربيعًا أعلم بهم منك ومن شيخك، وعنده من أدوات الامتحان ما يميزهم عن غيرهم بما ليس عندك ولا عند شيخك ، كما أن الربيع أعلم بحقيقة لفظ «الصعافقة» منك ومن شيخك، وكذلك هو أعلم بمعنى القذف منك ومن شيخك، فهو يعرف معنى «العاهر الفاجر صاحب الحانات والخمارات» أكثر من شيخك .. وقد قال شيخك ما قال في بيت من بيوت الله تعالى، وهو لا يدري أين كان رأسه ، كما أقر للعلامة عبيد.

وإن زعمت – أيها المدافع بالبهتان – أن ما وقع من شيخك ذلة لسان في بيت من بيوت الله، فلم يزل شيخك مصرًّا على قوله، ولم يتراجع عنه، ولم يعتذر

لصاحبه، وهو إن لم يستحق عليه الجلد حدًّا استحق التعزير على سوء أخلاقه.أما إذا كنت أيها الصبي الفتان مقرًّا بما قاله شيخك ابن هادي بأنه " لا يبدعهم " .. فأنت متناقض مع نفسك؛ لأنك قلت: إنهم «تنظيم سري تحركه أيادٍ خفية»، وهذا توصيف لكل حزبي مبتدع، ليس له ولاء لدليل ولا برهان ولا سنة، إنما ولاؤه لجماعته، كشأن المنتسبين لجماعة الإخوان وتنظيمات القاعدة والجهاد وغيرهم... فإذا قلت: فلان حزبي؛ فهو مبتدع بلا شك، ولا معنى لذلك إلا أنك تبدعه على منهجك ؛ بعلة التحزب لتنظيم سري يتبع جهات خفية. الأمر الآخر الذي يدلُّ على تناقضك وأنك لا تدرك ما يخرج من رأسك: أنك وصفتهم بأنهم يسعون «لإسقاط المنهج السلفي»، ويستخدمون كل «خسيس خائن»؛ فهل من كان بهذا الوصف يكون من أهل السنَّة، وينسب إلى السلفية؟!لا أظن أن من وصفته بأنه يسعى في إسقاط السلفية – فضلًا عن السنة –، يكون سلفيًّا أو منتسبًا إلى السنة، كيف وهو محارب للسلفية يكون من أهلها؟!**قال العلامة الألباني** : «ليس صوابًا أن يقال: إن الإخوان المسلمين هم من أهل السنة؛ لأنهم يحاربون السنة» (تسجيلات منهاج السنة) فتلك من أخص خصائص أهل البدع، قال سعيد بنُ عنبسة:

«ما ابتدع رجل بدعةً إلَّا غلَّ صدرُه على المسلمين، واختلجت منه الأمانة»[1]، وعن أحمد بن سنان القطَّان قال:

«ليس في الدنيا مبتدع إلَّا وهو يبغض أهل الحديث»[2]. إذن فأنت تبدعهم،

---

(١) ابن بطة في «الشرح والإبانة» (ص: ١٥٢).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ١٥٠).

وتزيد على ذلك فتقول: إنهم أتباع «لأيادٍ خفية» يعني معادية للإسلام وللسنة والسلفية، وأنهم يستخدمون كل خائن خسيس! أليس هذا الطعن وهذا السباب يقتضي التعزير والجلد، ولا سيما وفيهم أهل تقوى وصلاح؟ وكيف ترمي طلاب علم للشيخ ربيع بالتبعية «لأيادٍ خفية» وأنت لم تعينها؟ فهل كنت على علاقة بتلك الجهات؛ فأطلعتك على الأتباع والقيادات والتسلسل الوظيفي للأفراد؛ لو كان الأمر كذلك فأنت رجل مرقم برقم معلوم.! ثم وكيف تطعن في نيات ومقاصد أناس معينين، وتزعم أنهم لا يريدون دينًا ولا اعتقادًا، إنما يريدون الدنيا والمال والجاه والرئاسة؛ وهذا لا يعلمه أحد إلا الله تعالى ..إن أهل السنة لم يشككوا في نيات أهل البدع ولا في مقاصدهم، فكيف تشكك أنت في نيات أناس معينين انتسبوا إلى السلفية؟! قال شيخ الإسلام: «وكانت البدع الأولى – مثل «بدعة الخوارج» – إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه؛ فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب»[1]. لقد تبيَّن أن هذا المعارض الجاهل المغرور يرُصُّ النصوصَ رصًّا بغير فهم، ويقع في فخاخ التناقض والتضارب، دون أن يدري حقيقة الألفاظ والمعاني والمقاصد التي يطلقها. والحق الذي لا ريب فيه أن العلماء الذين تفردوا بالإفتاء في مسائل النوازل، لا يفتون إلا بما هو في صالح الأمة، ولا يفتون إلا بما تصوروا في حقيقة الواقع، خلافًا لأرباب الفتن..

ولم نعلم أن العلامة الربيع أفتى بالخروج على أحد من الأمراء، مع ما عندهم

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٠).

من البدع والأهواء والظلم، ولا نظن به ذلك، إنما تعامل معهم بما تعامل به الإمام أحمد مع أئمة الجهمية، كما قال شيخ الإسلام أنه كان يرى: «المنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم»[١].

وقد أفتى العلامة الربيع إخوانه وطلابه بالصبر على الأذى، والاكتفاء بالدفاع عن النفس، إذا هجم عليهم الخوارج أو قطاع الطرق، ومن أقواله في ذلك: «الزموا أماكنكم، ولا تفارقوا دياركم، ولا تقاتلوا أحدًا» اهـ. وأوصاهم بإعانة الفقراء بأموال الصدقات التي جمعوها للجهاد في سبيل الله تعالى، وأمرهم بكفِّ الدماء والاشتغال بتصفية القلوب من دخن الشرك والبدع، وتربيتها على التوحيد والسنة، وأكد لهم أن الإسلام عزيز منيع، ومن أقواله في ذلك حين سألوه عن الأموال المجموعة للجهاد ماذا يفعلون فيها؟ قال لهم: «أنفقوها على الفقراء واليتامى والأرامل» اهـ. وهذا هو نفس ما كان يقوله الإمام أحمد؛ فقد قال - كما في «أصول السنة» برواية عبدوس العطار (رقم: ٣٥) -: «وقتال الخوارج واللصوص إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله فله أن يقاتل عن نفسه وماله ويدفع عنها بكل ما يقدر عليه، وليس له إذا فارقوه أو تركوه أن يطلبهم ولا يتتبع آثارهم، ليس لأحد إلا الإمام أو ولاة المسلمين، إنما له أن يدفع عن نفسه في مقامه ذلك، وينوي بجهده ألا يقتل أحدًا، وجميع الآثار في هذا إنما أمر بقتاله ولم يؤمر بقتله..»اهـ.

هذا هو ما قاله الربيع؛ فاتقوا الله أيها المتجرؤون بالباطل على إخوانكم.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٨).

فقد سأله سائل فقال له: «شيخنا، الأخ يسأل يقول: ما هو الفرق بين التنظيمات السرية ومجالس الشورى...؟ فقال:التنظيمات السرية من أهل الفتن، أما أهل السنة فواضحون كالشمس في كل شيء – ولله الحمد، بارك الله فيك –، ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، حتى الحكام يطيعون العلماء – بارك الله فيك – يفتونهم وكذا وكذا، ويطيعونهم، حتى الحكام – بارك الله فيك – يطيعون العلماء» اهـ.

لقد كان تعجل هؤلاء بالحكم على أشخاص بتلك التهم، بينما هم في الحقيقة لم يعرفوا حقيقة أمرهم، ولم يتصوَّروا كيف تدار الأمور بين العلماء، دليلًا على شدة جهلهم بمسائل القضاء، إن لم يكن دليلًا على سوء مقاصدهم، وقد كان من الواجب أن تدفع التهم بالشبهات، ولا تنزَّل على غريب إلا بعد التحقيق والتثبت من حقيقة الكلام المنطوق والمسموع، وشهادة العدول الثقات، ولا بد من معرفة مقصد المتكلم، كعادة الأمة في مسائل القضاء، بل وفي مسائل الاعتقاد.

فقد كان شيخ الإسلام يقول للجهمية:

ماذا تقصدون بالجهة؟ هل هي شيء وجودي أم هي أمر عدمي؟ وذلك ليكون الجواب مناسبًا لما قرروه واختاروه. ثم يرجعون بعد ذلك إلى الشهود، ومن المعلوم أن الشيخ ربيعًا والشيخ عبيدًا أنكرا تلك التهمة، وشهدا بخلافها، وهما أعدل وأوثق، ولكن النفس تجري على ما تهواه...

فهؤلاء ألصقوا بخصومهم التهم، وأنزلوا عليهم الأحكام، ثم سألوا: ماذا حدث؟ وبماذا أفتيت يا شيخ؟

ومما يذكر من الفضائح في هذا الباب ما سطره ابن الجوزي في «التلبيس» أن امرأة قالت لرجل: «حلفت بصدقة إزاري، فقال لها: بكم اشتريتيه؟ قالت: باثنين وعشرين درهمًا، قال: اذهبي فصومي اثنين وعشرين يومًا، فلما مرت جعل يقول: آه آه، غلطنا والله، أمرناها بكفارة الظهار!» قال المصنف: «قلت: فانظروا إلى هاتين الفضيحتين؛ فضيحة الجهل، وفضيحة الإقدام على الفتوى بمثل هذا التخليط»[١].

لا شك أن وساوس الشياطين قد استزلت عقول كثير من هؤلاء، حتى صدرتهم في الفتن، وإشاعة التهم، بغير علم ولا بصيرة، وما هؤلاء إلا قوم متهورون لا عقل لهم ولا نقل ، يخربون بيوتهم بأيديهم، دون أن يسطوا عليهم عدو، أو يحيط بهم قاصف وهم لا يشعرون .

ولا شك أن تلك الفتن التي تمرُّ بها الأمة هى حرب فى الحقيقة مع الشياطين، وذلك أن الشياطين هم الذين يلقون البدع والضلالات والزلات فى صدور أهل الأهواء، ولذلك لم يكن هناك أحد أغيظ على الشياطين ممن يردُّ على أهل البدع، قال عبدُ الله بنُ عبَّاس:

«والله ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحدًا أحب إلى الشيطان هلاكًا مني»، فقيل: وكيف؟ فقال:

«واللهِ إنَّه ليُحدث البدعة في مشرق أو مغرب فيحملها الرجل إليَّ، فإذا انتهت إليَّ قمعتُها بالسنَّة، فتردُّ عليه كما أخرجها»[٢].

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص: ١٠٤).

(٢) «أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٥٥).

ولا يخفى أن للبدعة إفسادًا في القلب أشد من إفساد الكفار الحربيين إذا استولوا على بلاد المسلمين، قال شيخ الإسلام: «ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وفساده أعظم من فساد استيلاء العدوِّ من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً»[١].

ولا يخفى أن مواجهة أهل البدع يترتب عليها من الإيذاء والضرر على أهل العلم والآثار ما الله به عليم. ومن المعلوم أن السيوف التي سُلَّتْ من أهل البدع والأهواء على أهل الحديث والسنة أكثر من السيوف التي سُلَّتْ من الكفار الأصليين على أهل الإسلام، **قال شيخ الإسلام**: «وقد اتفق أهل العلم بالأحوال؛ أن أعظم السيوف التي سلَّت على أهل القبلة ممن ينتسب إليها... إنما هو من الطوائف المنتسبة إليهم؛ فهم أشد ضررًا على الدين وأهله، وأبعد عن شرائع الإسلام من الخوارج الحرورية؛ ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة»[٢]. ورحم الله الحافظ المُوفَّق بن قُدامة وهو يُثني على الإمام الحافظ عبد الغني المقدسي: قال: «كان رفيقي، وما كنَّا نستبق إلى خير إلا سبقني إليه إلا القليل، وكمَّل الله فضيلته بابتلائه بأذى أهل البدع وقيامهم عليه، وقد رُزق العلم وتحصيل الكتب الكثيرة، إلَّا أنه لم يعمِّر حتَّى يبلغ غرضه في روايتها ونشرها»[٣].

ومن هؤلاء العلماء الذين كان لهم دور في مسائل النوازل والحكم على

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٧٩).

(٣) «شذرات الذهب» (١/ ٥١).

الرجال العلامة الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، وهذا شيء معروف بالحقيقة والبرهان، ولم يكن هذا مني تعصبًا ولا تحزُّبًا، ولا أرى فيه عصمة، فهو يخطئ كما يخطئ غيره، ولكنه كشأن كافة علماء الحديث قليل الخطأ إذا وازنته بغيره، ولو قُدِّر أن وجدت عنده خطأً فاعلم أنه لا ينبعث من قواعد بدعية، ولا يقع من هوًى في النفس- نحسبه كذلك، والله حسيبه -، إنما هي اجتهادات خاصة - لا علاقة لها بقواعد أهل الأهواء - كشأن الأخطاء التي وقعت في اجتهادات كافة العلماء، إما من عدم علمهم بالنصوص الواردة في موضع النزاع، أو أنها معلومة لديهم ولكنها لا تصح، أو أنها صحيحة ولكن لها ما يعارضها في الظاهر، أو أنها منسوخة.... إلخ. تلك هي الأعذار التي تمنع من الطعن فيهم، كما بيَّن شيخ الإسلام في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، ومثل هؤلاء الأئمة لا يقصدون معارضة الرسول ﷺ، بل كلهم مجتهد في متابعة الرسول ﷺ. والعلامة الشيخ ربيع يعلم ذلك علم اليقين، وينفي عن نفسه العصمة، ويلتمس من كل من علم عنه خطأً أن ينبه إلى ذلك، ومن أقواله في ذلك: «أنا لم أدَّعِ العصمة والكمال في شيءٍ من أعمالي العلمية ولا غيرها، ولا ادَّعى هذا أحدٌ من أهل العلم والعقل... فقد يقع العالم في الأخطاء والمخالفات الكثيرة للكتاب والسنة... وكم من فقيه له أخطاؤه؟ وكم من محدث ومفسر لهم أخطاؤهم الكثيرة، وكل هذه الأخطاء لا تضر أصحابها ولا تحط من مكانتهم؛ إذ لا يحط من مكانة الرجل إلا ارتكاب الكبائر أو اقتحام البدع وعداء أهل السنة، هذا هو منهج أهل السنة والجماعة». اهـ.

وقال: «كتبي هذه خذوها واقرؤوها وأنا لا أقول لكم: إن كلَّ ما فيها صواب

لا بد - وأؤكد لكم أن فيها أخطاء - قال أحدهم مرة: فلان يريد أن يناقشك؟ قلت: فليسرع قبل أن أموت يبين أخطائي... إلخ» اهـ.

ولكن لا ينبغي أن نقحم مسألة العصمة والوقوع في الخطأ في العلل التي يرد بها أقوال العلماء على العموم، كما يفعل أهل البدع، ولو فعلنا ذلك ما بقي على وجه الأرض أحد نلجأ إليه، أو نلتمس منه علمًا، بل لا بد من النظر وتحرير المسائل والشهادة بالحق فيما يظن المدعي أنه خطأ ويبين وجه الصواب فيه.

وقد شهد كبار أهل العلم والآثار أن العلامة الربيع محدِّث متخصص متفرد في عصره في علوم الجرح والتعديل، كما أن حقيقة الواقع تدل على ذلك، ويشهد له نزوح كثير من طلاب العلم إليه من شتى بقاع الأرض يسألونه عما تعرضوا له من النوازل، فيفتيهم بما يشفي صدورهم ويزيل كربهم ، **قال العلَّامة ابنُ باز:** «الشيخ ربيع من خيرة أهل السنَّة والجماعة» اهـ، وكان يستشيره في أحوال الرجال قربًا وبعدًا عن المنهج السلفي، وفي أحد رسائله له قال: «أبعث لفضيلتكم بطيه نسخة من الأوراق المتعلِّقة بالأخ في الله... وأرجو من فضيلتكم الاطلاع ثم الإفادة عما تعلمون من حاله، حتى نتخذ اللازم على ضوء ذلك إن شاء الله» اهـ.

وقال العلَّامة الألباني: «إن حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحقٍّ هو أخونا الدكتور ربيع، والذين يردُّون عليه لا يردُّون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه» اهـ.

وقال المحدِّث الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«من أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر الأخ الشيخ ربيع بن هادي» اهـ. وقد لمس تلك المكانة وهذا الاختصاص الرئيس الجزائري

عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله،وذلك في رسالة شكر وتقدير للعلامة الربيع، قال: «إننا نعوِّل عليكم فضيلة الشيخ في نجاح هذه المهمّة، فما من أحد أقدر منكم أنتم الذين تشبعتم بمكارم الأخلاق، واقتبستم من هدي الرسول نورًا تضيئون به الطريق للأجيال الحائرة التي بدونكم قد تضل سواء السبيل» اهـ. وبسبب تلك المكانة العالية كان العلامة الربيع من أكثر الناس تعرضًا لإيذاء أهل البدع، كما تعرض المحدث الكبير الألباني، وقد أكد ذلك العلامة العثيمين، قائلًا: « والشيخ ربيع من علماء السنَّة، ومن أهل الخير، وعقيدته سليمة، ومنهجه قويم، لكن لمَّا كان يتكلَّم على بعض الرموز عند بعض الناس من المتأخِّرين وصموه بهذه العيوب»اهـ. ولا عجب من تعرض أمثال هؤلاء الأئمة لتلك الهجمة من أهل البدع وأعداء السنن؛ لأنهم ينازعونهم في حظوظ أنفسهم، ومقام رموزهم وأشياخهم ..

والعادة فيمن يتصدر في مسائل الردود والجرح والتعديل أن يعيش في غربة لا يعيشها غيره من العلماء، وقلما تجد له نصيرا حتى من بعض أصحابه، قال الشاطبيُّ:

«وقد نقل عن سيد العباد بعد الصحابة (أويس) القرني أنه قال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعا للمؤمن صديقًا: نأمرهم بالمعروف، فيشتمون أعراضنا، ويجدون في ذلك أعوانا من الفاسقين، حتى والله لقد رموني بالعظائم، وايم الله لا أدع أن أقوم فيهم بحقه.

فمن هذا الباب يرجع الإسلام غريبا كما بدأ؛ لأن المؤالِف فيه على وصفه الأول قليل، فصار المخالف هو الكثير، فاندرست رسوم السنَّة حتى مدت البدع

أعناقها، فأشكل مرماها على الجمهور، فظهر مصداق الحديث الصحيح..»[١].

وقال الإمام الذهبيُّ: «فقد - والله - عمَّ الفساد، وظهرت البدع، وخفيت السنن، وقلَّ القوَّل بالحق، بل لو نطق العالم بصدق وإخلاص لعارضه عدة من علماء الوقت، ولمقتوه وجهَّلوه، فلا حول ولا قوَّة إلا بالله»[٢].هؤلاء هم أئمة السلف في نصرة إخوانهم إذا تعرضوا لهجمات أهل البدع وأصحاب الفتن، فاتخذوهم قدوة لكم وأثرًا، تهتدون به في نصر سائر العلماء الربانيِّين؛ وأجدد القول تحذيرا لإخوانى وأقول: لو أن أهل العلم تركوا أهل البدع على بدعهم وأصحاب الفتن على ضلالتهم دون أن يحذِّروا منهم لدخل في الإسلام ما ليس منه، وما بقي في الأرض سراج يُزهر، ولغلبت ظلماتُ أهل البدع على البقاع والأمصار، ولترأس السفهاء على السادة والأشراف؛ ولذلك كان الردُّ على أهل البدع أعظم من الجهاد والقتال بالسيف في سبيل الله، وذلك لأن المجاهد في سبيل الله بالسيف إنما يجاهد ساعة من الليل أو النهار، أما المجاهد لأهل البدع فإنه يجاهد بالعلم والدليل والبرهان - الذي لا يتيسر لمن دونه - بالليل والنهار، قال يحيى بنُ يحيى شيخ البخاري ومسلم: «الذبُّ عن السنَّة أفضلُ من الجهاد في سبيل الله»[٣].

وأقول لسائر الدعاة والمخلصين: إن أيَّ مسعًى خبيث ينبعث من قصد سيِّئ وتأويل منحرف وانتحال مبطل يرمي إلى إسكات علماء السلف أهل الحديث والأثر فى مسائل الاعتقاد والمنهج والنوازل؛ سيلقى جزاءه عاجلًا أم

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٣٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٦٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٣).

آجلًا، وسيبقى أهل الحق مرفوعي الهامة والمكانة. وأوضح أن هدم مثل هذا العَلم الكبير، والقضاء على دعوته وجهاده في تنقية الصفوف الإسلامية من أهل البدع والأهواء، بعلَّة نفي القداسة ونفي العصمة، كما ادَّعى بعضُ الجاهلين، سيبوء بالخسران، وسيزول أثرُه بإذن الله. وليعلم كل بصير أن من أحب أهل الحديث والآثر، وكره أهل الرأي والقياس فإن الله تعالى سيرفع ذكره، وسيجمع الناس حوله، يستنيرون بعلومه وتوجيهاته رغم أنف الحاقدين والمخذِّلين، وليعلم كل متربص أن من عادى أهل العلم والحديث واتهمهم ظلمًا وزورًا فإن الله تعالى سيرد كيده في نحره، وسيطمس ذكره ولا يرفع له رأسًا.وليعلم القاصى والدانى أن العلة فى كثير من الفتن والنزاعات التى تحدث بين كثير من الطوائف الإسلامية فى هذا العصر ليست فى أقوال العلماء، إنما العلة فى بعض أصحاب الأهواء والجهل، الذين يلتمسون من العلماء ما يوافق أهواءهم، فترى هؤلاء ينشرون كلام العلماء ناقصا مبتورا، بغير حجة ولا برهان، يريدون إلزام الناس به، وربما أنهم لا يدركون ولا يفهمون مقاصد هؤلاء العلماء من أقوالهم، فيفسرونها بغير ما أرادوا، فتكون أقوالهم وبالا على العلم والعلماء وطعنا فيهم أكثر من أن تكون علما يرجو الناس سماعه والإقبال عليه والعمل به .



حقيقة فتنة ابن هادي
وأصل نشأتها

نحن في الواقع أمام فتنة كبرى تتعلق بقوم طالهم لهيبها، غزت أوكارَهم وديارَهم، وفرقت بينهم، وتركت كثيرًا منهم في حيرة من أمرهم، وتسبَّبت في تغيير بعض القواعد السلفية المتفق عليها بين علماء السلف؛ إما من ناحية المنهج، أو من ناحية الأخلاق والسلوك. ولم يكن لأحد أن يعلم بما يدور في الخفاء، وما يَكِنُّ في الصدور، فهذا لله تعالى وحده، ولا حَقَّ لنا أن نحكم إلا بما يظهر على صفحات الوجه وما يلوكه اللسان.

وقد بلغنا أنباء كانت تدور في بداية تلك الفتنة، تتعلق باعتراض الدكتور ابن هادي على منازعة بعض الدعاة والأشياخ السلفيين في المدينة لأحكامه وتجريحاته؛ فكان يحذر ويتوعد من يخالفه؛ وقد نقل ذلك عن بعضهم؛ وبيان ذلك أن الدكتور ابن هادي تكلم في بعض طلاب الشيخ ربيع بالسوء؛ بناء على ما ينقل إليه من التغريدات والنصائح التي يتناوبونها فيما بينهم - وهم الشيخ عرفات، وعبد الإله الجهني، وعبد المعطي الرحيلي، ومهند البتار - والتي ظن أنها تتنزل عليه، وقد كان ذلك بإغواء من بعضهم له؛ فاعترض على ذلك الشيخ عبد الله الظفيري، وطالبه بالأدلة؛ فحذره من مخالفة أحكامه؛ ومن هنا نشأ النزاع، وكانت هذه بداية الخصومة معه ومع جميع من حذا حذوه كالشيخ نزار هاشم وغيره .

وبدأ ابن هادي يتصدر المشهد نيابة عمن أغوه وخدعوه، ثم تركوه وانصرفوا عنه ليواجه حتفه بمفرده، وبدأ النزاع يشتد، والخصومة تشتعل مع الجميع... وبدأ ابن هادي يرفع تلك التغريدات إلى الشيخ ربيع مقرونة بشهادة البحرينيين ومزمل فقيري، ليحكم فيها؛ فقال له الربيع : هذه ليست أدلة إدانة، وطالبه بنصب الأدلة والبراهين، مذكرًا إياه بقول الله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١]. ولما وجد ابن هادي الباب في الحط من خصومه السلفيين مغلقًا قال كلمته المشهورة: «سأعرضها على عقلاء بني آدم» اهـ. وبدأت الدائرة تتسع، والحرب في الاشتعال. وبعد أن كان النزاع محصورًا مع أربعة من طلاب الشيخ ربيع نقله ابن هادي إلى المدرسة بأكملها .

ومن خلال هذا الواقع المشحون بالعداوة والبغضاء بدأ طلاب ابن هادي في تتبع دروس خصومه المسجلة، ليستخرجوا منها بعض الأقوال والأخطاء المتعلقة بالدين والاعتقاد؛ ليجعل منها قضية خصومة شرعية، ولِيُبْدِيَ فيها رأيه؛ ثم بدأ يعلق على كل خطأ - أو ما ظنه خطأً -، مقرونًا بما تيسر له من ألفاظ السب والطعن في خصومه ومعارضيه.. فهذا كذاب، وهذا متلون، وهذا رأس الشر، وهذا ليس بشيء، وهذا صاحب الدكتوراه التي لا تساوي بصلة، وهؤلاء صعافقة... إلخ وانتشرت تلك الطعون، واتسعت الفتنة- التي دارت في حي من أحياء المدينة النبوية مع أربعة من طلاب العلم، منهم أساتذة في الجامعة الإسلامية، نازعهم ابن هادي في خصومة شخصية، لا علاقة لها بالدين ولا بالإسلام - إلى بلاد العرب والعجم، وهم لا يعرفون عنها شيئًا، وقد كانوا في عافية وسلامة منها،

ولا يجب على أمثال هؤلاء أن يفاتحوا فيها، وانقسم العامة والدهماء، وظهرت خبيئة النفوس، واستمرأ الجهلة والمقلدة كافة أنواع السباب، التي ربما يتورع عنها أهل البدع والأهواء، وعامل ابن هادي خصومه بما يعامل به أهل البدع والأهواء الأصليين من هجر وتحذير وتضليل وتهميش. وزعم أخوهم المعارض أن تلك الفتنة نشأت في عام كذا، عندما جرحه العلامة الشيخ عبيد الجابري، وجرح معه أحد أقرانه، وقال:" أحمد عمر بازمول وأسامة عطايا كلاهما فتان لا يوثق منهما، إلا أن أسامة كذاب مغرور لا عهد له ولا وعد ويشترك الاثنان بأنهما من مهيجة الفتن » اهـ.

وقد تبع العلامة الجابري العلامة الربيع على نفس الحكم، فقال فى أسامة عطايا : " إذ قال: «لا يغتر بفلان... إلا جاهل بحاله، أو به خلل في عقله، أو صاحب هوًى مثله» اهـ. فاشتاط أحدهما غضبًا، وبدأ يطعن في الشيخين، ويرد أقوالهما، وانضم إليه وإلى صاحبه جمع آخر ظنوا أن الدور سيلحق بهم، ولكنهم عملوا في الخفاء! وبدأت الفتنة تتسع، وانخدع ابن هادي بمكرهم، واندفع متصدرًا المشهد – مع كونه كان يجرح أحد من جرحهم الشيخ عبيد وهو أسامة عطايا ويتهمه بأنه «ساقط... شر شر، عديم الفقه... لا يستمع لأحد» اهـ –، وجعل نفسه في شق مخالف للعلماء الكبار، وقد كان من الأولى به أن يتفق معهما، وعلى كل حال فقد بدأت الفتنة، وتوافقت مع مراد ابن هادي في الانتقام من خصومه الذين اصطنعهم لنفسه، كما يصطنع الغرب خصومه، وصار كما يقولون: إن لم يكن لك عدو فاتخذ لك عدوًا؛ لتكون في حاضرا فى الصورة على الدوام ..

وبعد أن كان ابن هادي يعادي خمسة من طلاب الشيخ ربيع صار كل يوم

يضم إليهم آخرين، لم يكونوا في المشهد الأول، ومنهم من كان يثني عليه ويمدحه؛ فلما اختلف معه وصفه بأقبح القبائح، حتى صعفق طلاب العلم الذين خالفوه في فتنته في جميع أنحاء العالم، حتى تولاها تنظيرًا وتشنيعًا، وطعنًا وتجريحًا، على الوجه المعروف.. ولو كان ابن هادي بعيدًا عن تلك الفتنة، ولا شأن له بها، وأنها نشأت عن طريق قوم آخرين، أو عن طريق اثنين من الفتانين، وأنه كان يحكم بما شهد، فقد تولى هو أمرها وأجَّجها وتصدَّر لها.

وهذا يقع كثيرًا، ومثاله في التاريخ الجعد بن درهم، مؤدب مروان الحمار؛ فقد كان أصل التعطيل، وأول من قال: ما اتخذ الله إبراهيم خليلًا، وما كلم الله موسى تكليمًا، وأن الله لا يُرى في الآخرة، ولكن الذي تولى نشر فتنته هو الجهم بن صفوان، ولا زالت فتنته باقية إلى الآن.

وقد شهد العلامة الشيخ ربيع أن ابن هادي تسبب في فرقة وفتنة أشد من فتنة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، قال ذلك جوابًا على سؤال سائل يقول: شيخ ربيع! الحمد لله، أنتم صبرتم على أناس كثيرين؛ عبد الرحمن عبد الخالق أخطأ وصبرتم عليه، الشيخ محمد لازم تصبرون عليه!

- **الشيخ الإمام ربيع**: صبرنا عليه، صبرنا عليه، لكن عبد الرحمن عبد الخالق ولا عشر معشار فتنة محمد بن هادي.

- **أحد الحضور**: قوة الفتنة.

- **الشيخ (متابعًا)**: هذه طبقت العالم، ويصرح بعدم الاجتماع، بارك الله فيكم، أيش نقول؟ نسكت؟ تبغون نسكت عنه؟

- **أحد الحضور**: لا ما نسكت عنه.

- **الشيخ**: يعني ينشر الفتن والمشاكل ونحن، ما شاء الله، آه؟ ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩]. اهـ.

وقد كان على ابن هادي أن يعرف مقامه في الجرح والتعديل، ولا يعمل على توسيع تلك الفتنة، التي كان ينتقم فيها لنفسه، ولكنه لم يجد ناصحًا يمنعه، وبدأ في الظهور؛ ليقول كلمته التي كتمها زمنًا طويلًا.



بداية الظهور والانطلاق
«آن لابن هادي أن يخرج من صُماته»

كانت محاضرة الدكتور ابن هادي التي جاءت بعنوان «آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته» بداية لخروج تلك الفتنة على الملأ، بعد أن كانت محبوسة في أدراج من أَسَرُّوا بها زمنًا، خرج ابن هادي بعد أن سقطت ظنونه وتغريداته، ليعلن عن خبيئة نفسه، وليقول لهم: ها أنا ذا، فجمعت أخطاء خصومه فى سلة واحدة؛ لتكون له مستندًا في الطعن، وليضربهم ضربة واحدة، لا تبقى ولا تذر. وقد ذكَّرني صُماتُ محمد بن هادي وغيبتُه عن النصح والبيان بالتقية التي يعتقدها الشيعة الروافض؛ انتظارًا لخروج مهديهم، الذي هو من هَوَس عقولهم؛ إذ زعموا أنه سيخرج من سردابه بعد صماته وغيبته وانقطاع رسله، ليركب فرسًا بمشعلة، وقد كانوا ينظرون إليه من غربال، يقولون له: «اخرج يا مولانا»؛ ليعمل بالجفر الأحمر، وليخرج السيف من كنانته، ليقتل أهل السنَّة والعرب والقرشيِّين منهم خاصَّة،، كما روى الشيعة عن الصادق أنه قال:«إذا خرج القائم لم يكن بينه وبين العرب وقريش إلا السيف»[«بحار الأنوار» للمجلسي (٥٢/ ٣٥٥)]، وليطبِّق فيهم أحكام آل داود، بغير بينة؛ قال: «إذا قام قائم آل محمد حكم بحكم داود وسليمان، ولا يُسأل عن بيِّنة»[(١)].

وكذلك غاب الدكتور ابن هادي وصمت زمنًا طويلًا كما زعم ، ثم خرج

(١) «أصول الكافي» (١/ ٣٩٧).



من صُماته، ليتقول بلسانه في خصومه طعنًا وتجريحًا، وقد كان الناس يقولون له: أَخْرج الأدلَّة، لنكون معك في ضرب أعناقهم واستئصال شافتهم! فلم يستجب لأحد! يكفي فقط أن يقول ابن هادي، وهل من كان مثل الحافظ ابن هادي أن يطالب بالأدلة ؟! هو أكبر من ذلك، فقد قال لهم ذلك بكل صراحة: «لماذا تطالبونني بالأدلَّة؟!» اهـ. بل هو لا يعترف بذلك، وشاهد ذلك قوله: «وأنا أحتكم إلى قواعدهم، وإن كنتُ لا أرتضيها، لكن أحتكم إليها» اهـ.

وقد كان محمد بن هادي في غنًى عن هذا الصمات، وهذا الطعن، وهذا السباب لو أنه ناصحهم عن قرب مناصحةَ الأخ لأخيه، والصاحب لصاحبه، وإن لم يراعوا الله تعالى فيه فليرعِ الله تعالى فيهم، قال يونس بن عبد الأعلى: **قال لي الشافعي ذات يوم**: «يا يونس، إذا بُلِّغْتَ عن صديق لك ما تكرهه فإياك أن تبادر بالعداوة وقطع الولاية؛ فتكون ممن أزال يقينه بشك، ولكن الْقَهْ، وقل له: بلغني عنك كذا وكذا، وَأَجْدَرُ أن تسمي المبلغ، فإن أنكر ذلك فقل له: أنت أصدق وأبر. ولا تزيدن على ذلك شيئًا.وإن اعترف بذلك فرأيت له في ذلك وجهًا بعذر فاقبل منه، وإن لم يَرُدَّ ذلك؛ فقل له:

ماذا أردت بما بلغني عنك؟ فإن ذكر ما له وجه من العذر فاقبله، وإن لم يذكر لذلك وجهًا لعذر، وضاق عليك المسلك؛ فحينئذ أثبتها عليه سيئة أتاها.

ثم أنت في ذلك بالخيار؛ إن شئت كافأته بمثله من غير زيادة، وإن شئت عفوت عنه، والعفو أبلغ للتقوى، وأبلغ في الكرم؛ لقول الله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ٤٠].

فإن نازعتك نفسك بالمكافأة فاذكر فيما سبق له لديك، ولا تبخس باقي

إحسانه السالف بهذه السيئة؛ فإن ذلك الظلم بعينه،

وقد كان الرجل الصالح يقول: رحم الله من كافأني على إساءتي من غير أن يزيد ولا يبخس حقًّا لي»[١].

أما تأخير البيان عن وقت الحاجة بغير حاجة، والعجلة والانتقام فلا ضرورة له، ولا سيما إذا كان خصومه في نفس مرتبته، وعلى نفس اتجاهه قبل أن يخاصمهم، أو كانوا من طلابه، كما يدعي أتباعه؛ فهؤلاء مثله منتسبون إلى العلم، والمسافة بينهم متقاربة، والمودة أقرب لجمع الشمل، وهم محلٌّ للقبول والسماع، وليس هناك مانع يمنعه من النصح والبيان، إلا إذا كان خصومه خارج نطاق التكليف، وعدم القدرة على فهم الخطاب، أو أن هناك حاجة أو مصلحة أرجح في التأخير، أو أن هناك ما يزاحم الأولى، فله حينئذ أن ينتظر حتى يتيسَّر لهم القدرة على الاختيار والفهم! والعالم الحر لا يؤخِّر البيان عن وقت الحاجة، ولا يخاف في الله لومة لائم، ولا ينتقم من أصحابه لنفسه، إنما يَكِلُ أمرهم إلى الله تعالى،

أما أن يكون سبب التأخير هو الانتقام، وإسقاط الخصوم بكل غِلٍّ وحسد؛ لتحقيق مآرب خفية قد بُيِّتت بليل الله، أعلم بها ؛ فهذا لا يتحقق به إقامة الحجة الرسالية، إنما يتحقق به هدم الدعوة على رؤوس أصحابها.

قال الشاعر:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا ... أَصْبَحُوا أَصْبَحُوا عَلَيَّ لُصُوصَا

وعلى العموم فتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يكون إلا من أجل الحاجة ،

---

(١) «حلية الأولياء» (٩/ ١٢١).



وهذا أمر فيه تفصيل.

وقد تكلم فيه شيخ الإسلام، بسبب اختلاف المذاهب فيه بين مبيح وحاظر، فقال : «قولهم: «تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز» ونَقْل الإجماع على ذلك ينبغي أن يُفهم على وجهه؛ فإن الحاجة قد تدعو إلى بيان الواجبات والمحرمات من العقائد والأعمال، لكن قد يحصل التأخير للحاجة أيضًا: إما من جهة المبلِّغ أو المبلَّغ؛ أما المبلِّغ فإنه لا يمكنه أن يخاطب الناس جميعًا ابتداءً، ولا يخاطبهم بجميع الواجبات جملة؛ بل يبلغ بحسب الطاقة والإمكان.

وأما المبلَّغ فلا يمكنه سمع الخطاب وفهمه جميعًا، بل على سبيل التدريج، وقد يقوم السبب الموجب لأمرين من اعتقادين أو عملين أو غير ذلك لكن يضيق الوقت عن بيانهما أو القيام بهما فيؤخر أحدهما للحاجة أيضًا، ولا يمنع ذلك أن تكون الحاجة داعية إلى بيان الآخر. نعم هذه الحاجة لا يجب أن تستلزم حصول العقاب على الترك؛ ففي الحقيقة يقال: ما جاز تأخيره لم يجب فعله على الفور، لكن هذا لا يمنع قيام الحاجة التي هي سبب الوجوب، لكن يمنع حصول الوجوب؛ لوجود المزاحم الموجب للعجز، ويصير كالدين على المعسر أو كالجمعة على المعذور.

وأيضًا فإنما يجب البيان على الوجه الذي يحصل المقصود، فإذا كان في الإمهال والاستثناء من مصلحة البيان ما ليس في المبادرة؛ كان ذلك هو البيان مأمور به، وكان هو الواجب أو هو المستحب مثل تأخير البيان للأعرابي المسيء في صلاته إلى ثالث مرة.

وأيضًا فإنما يجب التعجيل إذا خيف الفوت بأن يترك الواجب المؤقَّت

حتى يخرج وقته، ونحو ذلك»[١].

فالعَّلة إذن في تأخير البيان عن وقت الحاجة من أجل الحاجة هو:

تحيُّن الوقت المناسب والفرصة الملائمة للوعظ والإرشاد، وأن يكون المحل قابلًا، والدليل حاضرًا؛ لتظهر حجَّة الله البالغة، وتُرفع الشبهات والإشكالات العالقة عند حضور القلب وسعة الصدر،

أما السكوت الطويل من أجل إشعال الفتنة وتأجيج الخصومة في شتى بقاع الأرض؛ فلا وجه له في الشريعة الإسلامية، إنما يكون هذا في شريعة الحزبيين وأهل البدع والأهواء، الذين لا علم عندهم ولا عقول لهم. ومثل تلك القضايا لا ينبغي أن يفاتح فيها العوام، الذين هم في مأمن من تلك الفتن، وعافية من هذا البلاء، ولكن الشيخ ابن هادي لم يراعِ عاقبة ولا أثرًا، وما أقام سنَّة ولا كسر بدعة، إنَّما أنشأ حزبًا جديدًا يوالي من أجله ويعادي من أجله، بغير أدلة ولا براهين ولا أحكام عادلة. ولقد تبيَّن لكلِّ ذي لبٍّ أن هجمة ابن هادي على الدعاة الذين خاصموه لم تنشأ إلَّا بسبب رغبة في التسلط والريادة عليهم، فهي كعداوة الأقران والمناجزين، ولم يكن مبعثها في أول أمرها مبعثًا علميًّا، كشأن خصومات أهل السنة، إنما نشأت من إحنة وغل، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المجال الديني والشرعي. ومن المعلوم أن كلام الأقران إذا كان ناشئًا من عداوة وحسد أو حب ظهور وتسلط وسوء ظنٍّ وهوًى؛ فإنه يطوى ولا يُروى، قال الإمام الذهبيُّ:

«وقد عُلِم أن كثيرًا من كلام الأقران بعضِهم في بعض مُهدر، لا عبرةَ به،

---

(١) «المستدرك على مجموع الفتاوى» (٢/ ١٨١).

ولا سيَّما إذا وثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف»[(١)].

فكلام الأقران لا يُعتدُّ به إلا من ثقة عدل أمين مفسِّر، لم تحمله العداوة على تجريح الناس وانتقاص قدرهم بغير الحق، قال ابنُ حجر: «كلامُ الأقران غيرُ معتبر في حقٍّ بعضهم إذا كان غير مفسَّر لا يقدح»[(٢)]، والمجروح المعلوم جرحُه لا يُقبل منه تجريح ولا تعديل، كما قال ابنُ حبَّان: «ومن أمحل المحال أن يجُرح العدلُ بكلام المجروح؛ لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحُتجُّ بنقل حديثه ولا بشيء يقوله»[(٣)].

أما الدليل على أن تلك القضية عداوة أقران وصراع وجود وتسلط، وأنها لم تتحرك في نفس ابن هادي بأصول علمية، إنما تحركت بدوافع الانتصار للنفس من الخصوم الذين ظن أنهم يتكلمون فيه، فهذا يتضح من عدَّةِ أمور: **الأمر الأول:**

يشهد له بكلِّ قوة ما عرضه الشيخ ابن هادي على الشيخ ربيع من تلك التغريدات التي كانت تدور بين بعض طلاب الشيخ ربيع، فاستنبط منها أحكامًا ظن أنها موجهة إليه وإلى شخصه، والتي ظن أنها تنال من جنابه.

وقد جمع الأخ الشيخ «أبو حاتم البليدي»، تلك هي التغريدات مع تعليق الشيخ محمد عليها، ونعرضها كالآتي:

١ - تغريدة للشيخ بندر الخيبري في حسابه الخاص، نشر فيها ثناء الشيخ عبيد على الشيخ عرفات المحمدي... والشيخ محمد يعلق بقوله: «تغريدة بندر

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٨١).

(٣) «الثقات» لابن حبَّان (٥/ ٢٣٠).

الخيبري بثناء الشيخ عبيد على عرفات من حسابه الخاص.

نفس التغريدة: «ثناء ودفاع من الشيخ عبيد الجابري عن الشيخ عرفات المحمدي» مع تعليقين عليها... يكتب الشيخ محمد تعليقًا فيه: «هذه تغريدة لبندر الخيبري أيضًا في نشر كلام الشيخ عبيد، والإشادة به في رده عليَّ وثنائه على عرفات» اهـ.

٢ - تغريدة في نفس القضية «تزكية من شيخنا الوالد عبيد الجابري للشيخ عرفات المحمدي، ومطالبة المتهجمين عليه أن يأتوا بالأدلة والبراهين»، وتحتها تعليق الشيخ محمد بن هادي يقول: «هذه لبندر الخيبري وتسميته لي بالمتهجم... فانظر شيخنا الكريم - يقصد الشيخ ربيع - أين أنا عند بندر الخيبري وعصابة عرفات» اهـ.

٣ - **تغريدة في الدعاية والإعلان على صفحة الخيبري:** «الآن بث مباشر لمحاضرة فضيلة الشيخ عبد الإله الرفاعي عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية»، فيعلق عليها قائلًا: «هذه دعايات وإعلانات من بعضهم لبعض»اهـ.

٤ - **تغريدة لعبد المعطي الرحيلي يقول فيها:** «من قوة الإيمان والصدق مع الله نصرة المظلوم، وإن كان الظالم ذا مكانة». علق عليها بندر الخيبري قائلًا: «احذر أن تحسن مذهبًا أو منهجًا فاسدًا بسبب ولوج بعض الفضلاء فيه»، فعلق الشيخ محمد على الرحيلي فقال:

«هو أسوأ من كتب وغرد... حيث حكم علي بالظلم وسماني ظالمًا»، ثم قال: «هذه التغريدة الثانية للخيبري فيها لمز لي وتعريض بي وأنني صاحب منهج فاسد» اهـ.

٥ – **تغريدة من عبد الإله يقول فيها:** «من القواعد المهمة في باب الجرح والتعديل ثبوت الجرح عن المجرِّح» اهـ، دليل إدانة لم يعلق عليه.

٦ – **تغريدة لمهند البتار يقول فيها:** «إذا بلغك عن أخيك شيء تستنكره عنه فتثبت...» إلخ، اعتبرها ابن هادي دليل إدانة ولم يعلق عليها.

٧ – **تغريدة للشيخ مهند البتار وفيها يقول:** «الذين يطعنون في الشيخ عبيد كانوا من قبل يعظمونه ويحترمونه، وما يظهرونه اليوم من تعظيم بعض المشايخ سيزول إذا ما انتهت المصلحة والأيام حبلى» اهـ. فعلق الشيخ محمد قائلًا: «تغريدة لمهند البتار في كل مَنْ جرحهم الشيخ عبيد، وأنهم يستحقون الجرح. قلت: وأين دلائل الشيخ عبيد في كل من تكلم فيهم؟» اهـ.

كانت هذه بعض تعليقات الدكتور ابن هادي على تلك التغريدات، التي شن بسببها معركة حامية الوطيس، وأقام بسببها فتنة كبرى في أقطار كثيرة من العالم، ليس فيها مسائل علمية، إنما هي خصومة شخصية مع خمسة من طلاب الشيخ ربيع، كانت سببًا في تسمية حزب جديد يطلق عليه «الصعافقة»، ويضاف إليه كل من كان مع الشيخ ربيع، أو كان مع طلابه...

الأمر الثاني الذي يدلُّ على أنها عداوة متعلقة بالنفس:

شدة الألفاظ التي استخدمها في الطعن والتجريح، والإسقاط والتحذير، مع كون المسألة لا تقتضي ذلك على الإطلاق..

فخصومُه صعافقة، كذَّابون، متلوِّنون، شرٌّ وباء، عمائم على بهائم، أصحاب الدكتوراه التي لا تساوي بصلة، يوشك الله أن يفضحهم، مُلحَقون بأهل الأهواء، ليسوا سلفيِّين، مقلِّدة عُميان، رؤوس الشر،

واللهِ كذبوا وربِّ الكعبة. فلا تأمنوهم، ولا تسمعوا لهم، ولا تأخذوا عنهم، أعماهم هواهم، فُقئت أعينهم، ذهب بصرهم، وطمس على بصيرتهم، باعوا دينهم بالدنيا، واستزلَّهم الشيطان...

هؤلاء شر وبلاء، ويوشك الله جل وعلا أن يفضحهم ويهتك سترهم ويفضح أمرهم ويُظهر خِزيهم على رؤوس الأشهاد... إلخ» اهـ.

هذا هو قولُه، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله. أراد أن يفرق بين خصومه وبين الشيخ ربيع بأقوال وكلمات عامة أنزلها على نفسه يغير دليل ، وقد كان يكفيه أن يقول كلمة واحدة بالعدل، ولكنه أسرف في استخدام كافة الألفاظ القبيحة، التي تعبر عن عداوته وبغضه... وإني والله أخشى أن يكون واصفًا نفسه بما رمى به غيره، قال جعفر بنُ أبي عثمان الطيالي: «قال بعضُ الحكماء: عاب رجلٌ رجلًا عند بعض أهل العلم، فقال له: قد استدللت على كثرة عيوبك بما تكثر من عيوب الناس؛ لأن الطالب للعيوب إنما يطلبها بقدر ما فيه منها»[1].

وفي ذلك قالوا:

لَا تَكْشِفَنَّ مَسَاوِي النَّاسِ مَا سَتَرُوا فَيَهْتِكَ اللهُ سِتْرًا عَنْ مَسَاوِيكَا
وَاذْكُرْ مَحَاسِنَ مَا فِيهِمْ إِذَا ذُكِرُوا وَلَا تَعِبْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِمَا فِيكَا

الأمر الثالث:

أنه أمر بهجرانهم على طريقة الحزبيِّين والقساوسة والرهبان، مع كونه زعم أنه لا يبدِّعهم .. ولكنه هجران على طريقة من يقول: بنا لا بغيرنا.

الأمر الرابع: أنه صار يتتبع ما يقع من سبق اللسان في الكلام، مع كون قائل

(١) «المجالسة وجواهر العلم» للدينوري المالكي (٣/ ٥٦).

الكلام لم يقصده، مع توافر القرائن الدالة على ذلك، وإن قُدِّر أنه قصده فقد تراجع عنه. ولكن ابن هادي لا يزال مصِرًّا على إلحاق التهم وإبقاء الخصومة، وهذا دليل آكد على أنها عداوة أقران وحب قيادة وزعامة، وإلا فالواجب عليه أن يفرح بتوبهم، ويحمد الله تعالى على رجوعهم.

والذي عليه الجمهور أن سبق لسان المتكلِّم بغير قصد ولا إرادة في القلب في مسائل الاعتقاد لا يترتَّب عليه حكم، ولا سيما مع ثبوت القرائن الدالة على صحة معتقده، وهذا كشأن الرجل الذي قال: «**اللهُمّ ا أَنْتَ عَبْدِي وَأَنا رَبُّكَ**»، **قَالَ** ﷺ : «**أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ**»[1]، يعني: أخطأ في اللفظ، وقال بخلاف ما يقصد... وهذا أمر معتبر في رفع الملام والعتاب، وقد بيَّن النبيُّ ﷺ عذر المتكلِّم في تلك الكلمة التي وقع فيها صريح الكفر.

قال ابنُ القيِّم :

«وقد تقدَّم أن الذي قال لمَّا وجد راحلته: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ**». أخطأ من شدة الفرح؛ لم يكفر بذلك وإن أتى بصريح الكفر؛ لكونه لم يُرِدْه، والمكره على كلمة الكفر أتى بصريح كلمته ولم يكفر لعدم إرادته، بخلاف المستهزئ والهازل؛ فإنه يلزمه»[2].

وبيَّن ابن القيم أن سبق اللِّسان دائر بين الخطأ في اللفظ والخطأ في القصد، فقال: «وأمَّا سبق اللسان بما لم يُرده المتكلِّم فهو دائر بين الخطأ في اللفظ والخطأ في القصد؛ فهو أولى أن لا يؤاخذ به من لغو اليمين، وقد نصَّ الأئمَّة على

(١) رواه مسلم (١٨٢٧).

(٢) «إعلام الموقعين» (٣/ ٥٥).

مسائل من ذلك»[١]، وهذا أمرٌ قد يقع فيه المرء دون أن يشعر؛ قال ﷺ : «**كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»[٢].

والاستغفار كفَّارة من سبق اللسان وغيره...

ومن المعلوم أن ابن هادي لم يكن معصومًا من عثرات سبق اللسان، ليسلط سهامه على الناس وينسى نفسه! فقد صرح في أحد دروسه في «شرح الجوهرة» أنه قال: «وكلُّ أفعالنا مخلوقةٌ، وكذا آلتُنا الرَّقُّ وَالقُرْآنُ والمُدَدُ!» اهـ. فجعل القرآن من جملة المخلوقات... وهذا - كما هو معلوم - من عقائد الجهمية...

والنص الأصلي هو:

وكلُّ أفعالنا مخلوقة، وكذا آلتنا الرَّقُّ والأقلام والمُدَدُ

وقد ثبت اعتذاره عن ذلك فقال: «قلت: (والقرآن)، فأعوذ بالله من ذلك! هذه المعارك الطاحنة بيننا أهل السنَّة والجهمية، وبعد ذلك نقول هذا! هذا من سَبْق اللسان» اهـ. وهذا لا شك من فضل الله تعالى أن يتراجع عن الخطأ، وهو عليه واجب، وعليه فلماذا لا يكون قول من قال: «الميزان صفة الرحمن» من سبق اللسان؟ مع ما فى الكلام الذي ذكره ما يدل على غير ما ظهر منه ، سواء فى نفس موضعه أو فى غيره،

ولماذا يكون من فسر اليقين بمعناه اللغوى من غلاة الصوفية، بسبب أنه لم يفسره بالموت، كما ورد فى سياق الآية من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ﴾ مع كونه سبق لسان غير مقصود ، كما أن المذكور من أشد أعداء الصوفية وخصومهم،

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٨٧).

(٢) رواه الترمذي وابن ماجه والدارمي، وحسنه الألباني، مشكاة المصابيح (رقم ٢٣٤١).

فضلا عن كونه لا يعتقد اعتقادهم فى إسقاط التكاليف عمن زعموا له الوصول .. ولماذا لا يقبل اعتذاره مع ما له من معارك طاحنة مع أهل البدع والجهمية؟! فإذا كان سبق اللسان وخطأ المخطئين معفوًا عنه، فلا يمكن أن يكون ذلك لابن هادي حجة وعند غيره تهمة. ولا يمكن أن يكون الخطأ من خصومه وأقرانه صعفقة، وإذا وقع منه كان ولاية وإيمانًا وتقوى. فمن قعَّد قاعدة فعليه أن يلتزم بها، وينزلها على نفسه، كما ينزلها على غيره. ولا يجوز أن تكون تلك القاعدة حجَّة في موضع، ونكرة في موضع آخر، فيكون صاحبها متناقضًا غافلًا، كشأن أصحاب البدع الذين يؤصِّلون القواعد، ويستدلُّون بها إذا كانت لهم، ويردُّونها إذا كانت عليهم. وبناءً على ذلك أقول للشيخ ابن هادي: يجب أن تتوافق مع قواعدك التي أصَّلتها واخترعتها من تلقاء نفسك، وإلا فأنت متناقض، ويحق للعلامة الربيع أن يقول: «الذين يطعنون في إخوانهم بأنهم صعافقة هم الصعافقة» اهـ.يجب عليك أيها الشيخ أن تعامل خصومك بما تحب أن يعاملوك به، والأعظم أن تعامل الناس بما تحبُّ أن يعاملك الله تعالى به. قال ابنُ القيِّم: «والإنصاف أن تكتال لمنازعك بالصاع الذي تكتال به لنفسك؛ فإن في كلِّ شيء وفاءً وتطفيفًا»[1]،

وقال ابنُ حزم: «من أراد الإنصاف فليتوهَّم نفسه مكان خصمه، فإنه يلوح له وجهُ تعسُّفه»[2]. هذا هو العدل الذي يحبُّه الله تعالى ويرضاه، قال تعالى:

---

(١) «حاشية ابن القيم علىٰ سنن أبي داود» (١/ ١٨٨).

(٢) «مداواة النفوس» (ص: ٨٢).

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، والعدل في الأحكام من أخص خصائص أولياء الرحمن، الذين يعدلون مع الخلق ولو ظلموهم، فلا يكفِّرون من كفَّرهم، ولا يرمون بالفاحشة من رماهم، ولا يكذبون على من كذب عليهم، عن عبد الله بن عمرو قال: قال النبي ﷺ : «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ -، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ، وَمَا وَلُوا**»(١).

الأمر الخامس: أن الشيخ ابن هادي فرض على الناس الالتزام بفهمه وحكمه، وجعل من كان معه وليًّا، ومن خالفه في الحكم مطرودًا وصعفوقًا عصيًّا، فالصعفوق عنده صعفوقٌ حتى الموت، وقال: «من زكى الصعافقة فهو صعفوق» اهـ، وقال: «من زكى الحَدَث فهو حَدَثٌ» اهـ، وغير ذلك من اللوازم الباطلة. فقسم الناس فرقًا وأحزابًا، ورسَّخ مفهوم الولاء والبراء على من ينتسب إليه دون غيره، يريد أن يتفرد في الساحة الدعوية، فلا يسمع إلا له، ولا يؤتمر إلا بأمره، ولا يؤخذ إلا بحكمه. ولا يختلف عالم ولا فقيه أن هذا دربٌ من دروب الوثنية، التي نهى عنها الإسلام، قال شيخ الإسلام: «وليس للمعلِّمين أن يحزِّبوا الناس ويفعلوا ما يُلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى، كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وليس لأحد منهم أن يأخذ على أحدٍ عهدًا بموافقته على كل ما يريده، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، بل من فعل هذا كان من جنس جنكزخان وأمثاله، الذين يجعلون من وافقهم صديقًا وليًّا، ومن خالفهم عدوًّا باغيًا، بل عليهم وعلى أتباعهم عهدُ الله

---

(١) رواه مسلم (١٨٢٧).

ورسوله بأن يطيعوا الله ورسوله، ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله»[(١)].

وعليه فلا يجب على أحد أن يوجب على الناس إلا ما أوجب الله تعالى عليهم ورسوله ﷺ، ولا يوجب عليهم فهمه وأفكاره وأحكامه دون غيره، ولا سيما مع وجود الدليل عند غيره..فالفاعل ضال منحرف، والتابع مقلد ضال لم يتخلص من نوازع الشرك الأصغر، كشأن الخوارج والروافض، يعتقدون اعتقادًا بدعيًّا، ثم يُلزمون به الناس ويعاقبونهم عليه، ويوالون عليه ويعادون عليه. وهذا هو ما كان يفعله القاضي أحمد بن أبي دؤاد وزير المأمون وشيخ المعتزلة، كان يدعو الناس إلى قول المعتزلة في القرآن الكريم، ويدَّعي أنه مخلوق، ثم يمتحنهم به، ثم يكفرهم، ثمَّ يعاقب من خالفه بسيف السلطان؛ فيسجنه أو يقتله. **وفي ذلك قال له الإمام أحمد:** «هب أنَّك تأوَّلت تأويلًا فأنت أعلمُ وما تأوَّلت، فكيف تستجيز أن تُكره الناس عليه بالحبس والضرب؟»، قال شيخ الإسلام تعليقًا على قول الإمام أحمد: «وإن كان القول في نفسه حقًّا، أو اعتقد قائله أنه حقٌّ، فليس له أن يُلزم الناس أن يقولوا ما لم يلزمهم الرسول أن يقولوه لا نصًّا ولا استنباطًا»[(٢)].

فلا يحق لأحد أن يجعل آراءه في مقام النصوص النبوية المقدسة، فلم يكن السلف كذلك ، وما كانوا يلزمون الناس بآرائهم، إنما فعل ذلك المقلدون لهم، قال أبو حنيفة: «هذا الذي نحن فيه رأي لا نجبر أحدًا عليه، ولا نقول: يجب على أحد قبوله بكراهية فمن كان عنده شيء أحسن منه فليأتِ به»[(٣)] قال العلَّامة

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ١٦).

(٢) «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٣٤٠).

(٣) «الانتقاء» (ص: ١٣٩).

الألباني حيث قال: «ليس شرطًا أبدًا أن من كفَّر شخصًا وأقام عليه الحجَّة أن يكون كلُّ الناس معه في التكفير؛ لأنه قد يكون هو متأوِّلًا، ويرى العالم الآخر أنه لا يجوز تكفيره، وكذلك التفسيق والتبديع، فهذه الحقيقة من فتن العصر الحاضر، ومِن تسُّرع بعض الشباب في ادِّعاء العلم، فالمقصود أن هذا التسلسل أو هذا الإلزام غير لازم أبدًا»[(١)].

والمراد من ذلك أنه لا يجب على أحد أن يُلزم أحدًا بتبديع أحد أو بتكفيره أو بتضليله، حتى تقوم الحجة الرسالية، وتنتفي الموانع الشرعية...

الشاهد :

أن تلك الفتنة نشأت بسبب صراع ابن هادي على التفرد بالأحكام، وعدم المنازعة في الجرح والتعديل . وقد شهد العلامة الشيخ الجابري على أنه رجل محب للزعامة والقيادة؛ فقال:

«وهؤلاء متعصبة للرجل الذي تعرفون - هذا هو -، متعصبة لذلكم الرجل الذي تعرفون، الذي - أعوذ بالله – ابتلي بحب الزعامة – فهمتم؟ – ابتلي بحب الزعامة، وله محاضرة في هذا، قال:

«آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته» نعم، فالمتعصبة له يحبكون حبكًا؛ لإسقاط الشيخ ربيع، ويأبى الله والمؤمنون – إن شاء الله – إلَّا أن يعلو صيت الشيخ ربيع وعلمه وفضله، نعم نسأل الله أن يحفظنا وإياكم بالسنَّة، ويثبتنا عليها بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة» اهـ.



---

(١) «سلسلة الهدىٰ والنور» (٧٧٨).

أئمة السلف أهل الحديث
يخطئون ولا يكفرون ولا يضللون

لقد تبين أن كل من أخطأ من أهل السنة بالتأويل أو بالجهل لا يلحق بأهل البدع والأهواء، ولا يعامل مثل معاملتهم، ولا يكفر ولا يفسق؛ ومن هنا يتضح أن كل من جعل كل مخطئ من مجتهدي الأمة وعلمائها مذمومًا معيبًا؛ فهو مخالف لما كان أئمة المسلمين ...

وقد تكون تلك الشدة في تنزيل الأحكام على الناس بغير ضوابط ولا قواعد سببًا في اللَّدَدِ والخصومة، وعائقًا دون انتشار دعوة الله تعالى في ربوع الأرض، ومن ثم نقول بكل وضوح:

إنه لا يجوز اتخاذ السباب والشتائم والقذف والتجريح الذي يفتقر إلى أدنى أصول العلم والحكمة والخُلُق سبيلًا إلى هداية الخلق.

وبيانًا لذلك أقول بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله ﷺ: ليس من شرط الرواة والدعاة إلى الله تعالى والأشياخ والعلماء أن يكونوا معصومين من الخطأ، ولا يمكن أن تُسقط زلَّات العلماء الثقات عدالتهم، ولو فُتح هذا الباب ما بقي في العلماء أحد يُهتدى بقوله، أو ترجى مشورته. ويجب أن ينظر في تقييم الأشياخ والدعاة من أهل السنَّة بمنظور الأئمَّة، فمن كان فضله أكبر من نقصه؛ من كبار الدعاة السلفيين المشهود لهم بالدين والدراية، وهب نقصه لفضله، قال سعيد بنُ المسيب:

«لـيس من عالـم ولا شريف، ولا ذي فضل، إلا وفـيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه، ومن كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله»[١]. **وقال أبو حاتم الرازي:** «جاريتُ أحمد بن حنبل من شرب النبيذ من محدِّثي الكوفة، وسمَّيت له عددًا منهم؛ فقال: هذه زلَّات لهم، ولا تسقط بزلَّاتهم عدالتهم»[٢]. وهذا الكلام إنما يقال أصالةً للأكابر من العلماء والدعاة،الذين لهم مساع مشكورة فى الدعوة إلى الله تعالى، ولا يقال للخوارج ولا للروافض ولا للقدرية ولا للمرجئة، ولا لمن شابههم وصار على دربهم من العامة. وقد بيَّن الحافظ الذهبي أن علَّة ذِكْر ما وقع فيه بعض الأئمَّة المجتهدين من البدع لا يُقصد منه الطعن والتجريح والتعيير والتبديع، ولا تتبع الزلات والسقطات، إنما المقصود منه أن يُعرف مقامُ كل واحد منهم بجوار غيره، فقال: « ثم ما كلُّ أحدٍ فيه بدعة، أو له هفوة أو ذنوب؛ يُقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم؛ أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزِنِ الأشياء بالعدل والورع»[٣].

وأكَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الناس لو انشغلوا بتبديع كل مخطئ من الأئمَّة وتضليله ما بقي في المسلمين أحد يؤخذ منه العلم؛ فقال:

«ولو أنَّ كلَّما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفورًا له، قُمنا

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٧٩).

(٢) «الجرح والتعديل» للرازي (٢/ ٢٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤١).

عليه وبدَّعناه وهجرناه؛ لما سَلِم معنا لا ابنُ ناصر، ولا ابنُ منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[1].

وعلى نفس السياق قال العلامة الجابري: «فلو أن كلَّ من خالف حُذِّر منه؛ لم يبق إلا المحذِّر نفسه» اهـ. وقال: «قد تكون عنده - الشخص - زلَّات، لكن لا نخرجه من المنهج السلفيِّ» اهـ.

هــؤلاء آبــائي فجئنــي بمــثلهم إذا جمعتنــا يــا جريــر المجــامع

هم أئمَّة مغفور لهم بإذن الله تعالى..

وهذه الزلَّات التي تقع منهم في دقيق المسائل العلمية والعملية لا تقدح فيهم، وإن كنا نحذر منها، ولكنها ليست أكبر من عفو الله تعالى ورحمته، فقد غفر الله تعالى للرجل الذي جهل تفاصيل قدرته تعالى على البعث، وهذا كفرٌ بلا شك إذا قاله المرء عن علم به، ولكن الله تعالى غفر له ببركة خوفه منه؛ لأنه قال ما قال عن جهل؛ فكيف لا يغفر الله تعالى لرجل تأوَّل في اجتهاد ما كان يرجو منه إلَّا تنزيه الله تعالى ورضاه..

ورحم الله شيخ الإسلام حيث قال: «ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمَّة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة»[2].

تلك هي الرحمة التي أودعها الله تعالى في قلوب علماء الأمة تجاه المخطئين منهم، فلم يكونوا غلاةً ولا قساةً جفاةً، يضلِّلون ويكفِّرون ويبدِّعون، ويُلحقون

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٧).

(٢) «درء التعارض» (٢/ ١٥).



إخوانهم وفضلاءهم بأهل الأهواء، كعادة أهل البدع والضلال، إنما كانوا يخطئون؛ ليعرف مقام كل واحد بجوار غيره؛ ولذلك حذَّر الحافظ ابنُ رجب من التنقيب عن مثالب العلماء والتشنيع عليهم بها، فقال في رسالة «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة»: «وهب أن أكثر الأئمَّة غلطوا في مسائل يسيرة ممَّا لا تقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟ فلقد انغمر ذاك في محاسنهم وكثرة صوابهم، وحسن مقاصدهم، ونصرهم للدين، والانتصابُ للتنقيب عن زلَّاتهم ليس محمودًا ولا مشكورًا»[١]

وقال شيخ الإسلام: «وكثيرٌ من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة... وإذا اتَّقى الرجل ربَّه ما استطاع دخل في قول الله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفي الصحيح: أَنَّ اللهَ قَالَ: «**قَدْ فَعَلْتُ**»»[٢]

ولقد ضرب شيخ الإسلام أمثلة لذلك في المسائل العلمية، التي أخطأ فيها بعض الأئمَّة، منها ما وقع من القاضي شريح؛ فقال:

«وكان القاضي شريح ينكر قراءة من قرأ: ﴿**بَلْ عَجِبْتُ**﴾ [الصافات: ١٢]، ويقول: إن الله لا يَعْجَب. فبلغ ذلك إبراهيمَ النخعيَّ فقال: إنَّما شُريحٌ شاعرٌ يعجبه علمُه، كان عبد الله أفقهَ منه، فكان يقول: ﴿**بَلْ عَجِبْتُ**﴾.

فهذا قد أنكر قراءة ثابتة، وأنكر صفةً دلَّ عليها الكتابُ والسنَّة، واتَّفقت الأمَّة على أنه إمام من الأئمَّة»[٣].

---

(١) «مجموع رسائل ابن رجب» (٢/ ٢٣٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩١).

(٣) «درء التعارض» (١/ ٢٧٣).



وضرب شيخ الإسلام مثلًا آخر بالقاضي أبي يعلى الفرَّاء، ولا يخفى ما له من مقام رفيع بين الأئمَّة، ودفاعه عن مذهب السلف وردِّه على المتكلِّمين لا يخفى على أهل العلم، إلا أنه في بعض أقواله تناقض في مسألة سبِّ الله تعالى ورسوله ﷺ، فتارة يكفِّر بالاستحلال، وهذا مذهب من يقول بأن الإيمان هو التصديق والمعرفة فقط، والقاضي أبو يعلى لا يعتقد ذلك... وتارةً يكفِّر مَن سبَّ مستحلًّا أو غير مستحل، وهذا مذهب السلف القائلين بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد. وهذا متناقض مع القول الأوَّل، الذي يقول به الجهمية والأشاعرة. ولكن انظر كيف اعتذر عنه شيخ الإسلام، ولم يجرحه بكلمة، وإنما رجا له عفو الله تعالى ومغفرته، فقال:

«هذا موضع لا بد من تحريره، ويجب أن يُعلم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السب زلة منكرة وهفوة عظيمة، ويرحم الله القاضي أبا يعلي قد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنما وقع من وقع في هذه المهواة ما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين وهم الجهمية الإناث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب، وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يقتض عملًا في القلب ولا في الجوارح»[1].

وهكذا دافع الإمام الذهبيُّ عن شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي «صاحب منازل السائرين» حين وقع في بعض الأخطاء العلمية، قال:

---

(١) «الصارم المسلول» (ص/ ٥١٥).

«وكان طَودًا راسيًا في السنَّة لا يتزلزل ولا يلين، لولا ما كدَّر كتابه «الفاروق في الصفات» بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده»[١]. وردَّ على من احتجَّ بكلامه في الزهد والمشاهدة من غلاة الصوفية، الذين ظنوا أنه يوافقهم في نحلهم ومعتقداتهم؛ فقال: «قد انتفع به خلق، وجهل آخرون؛ فإن طائفة من صوفية الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في «منازل السائرين»، وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم . كلا بل هو رجل أثري لهج بإثبات نصوص الصفات، منافر للكلام وأهله جدًّا، وفي «منازله» إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج ويا ليته لا صنف ذلك»[٢].

وكذلك في المسائل الاعتقادية الاجتهادية لم يكن الصحابة يبدِّعون من خالفهم فيها، ومثال ذلك ما وقع من خلاف بين أم المؤمنين عائشة ومن وافقها مع جمهور الصحابة في رؤية النبي ﷺ ربه - تعالى ذكره - في رحلة المعراج، قال شيخ الإسلام: «فعائشة أم المؤمنين ڤ قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمدًا ﷺ رأى ربه وقالت: «من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله تعالى الفرية»، وجمهور الأمة على قول ابن عباس، مع أنهم لا يبدعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين.

وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي؛ لما قيل لها: إن النبي ﷺ قال: «**ما أنتم بأسمع لما أقول منهم**»؛ فقالت: إنما قال: إنهم ليعلمون

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩).

الآن أن ما قلت لهم حق. ومع هذا فلا ريب أن الموتى يسمعون خفق النعال؛ كما ثبت عن رسول الله ﷺ، «**وما من رجل يمرُّ بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه؛ إلا ردَّ الله عليه روحه حتى يردَّ عليه السلام**»؛ صحَّ ذلك عن النبي ﷺ، إلى غير ذلك من الأحاديث. وأم المؤمنين تأَوَّلَتْ، والله يرضى عنها»[1].وكذلك لم يبدِّع الأئمة بعضهم بعضًا في مسألة رؤية الكفار ربهم يوم القيامة، وهي من المسائل التي اختلف فيها الأئمَّة، وقد بيَّن شيخ الإسلام أن الخلاف فيها لا يوجب تقاطعًا ولا هجرانًا؛ فقال: «وليست هذه المسألة - فيما علمت - ممَّا يوجب المهاجرة والمقاطعة؛ فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنَّة واتباع، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا»[2].

الشاهد : أن كبار العلماء اتفقوا على: أن الاستدراك على الأئمَّة فيما أخطئوا فيه أمر واجب عليهم.. واتفقوا كذلك على أن ما أخطأ فيه العالم من خطأ لا يخرجه من مقام العلماء، الذين لهم أجر وثواب على اجتهادهم، ولهم من الله تعالى الرحمة والمغفرة والرضوان .. ومن أجل ذلك لا يجوز تسليطُ الجهَّال على العلماء المجتهدين، ولا الدعاة المشهورين بالسلفية تكفيرًا وتبديعًا وذمًّا وتجريحًّا؛ لخطأ وقعوا فيه، فإن هذا من المصائب التي أُصيب بها بعض شباب الأمة، بسبب مخالطتهم لأهل البدع والأهواء، **قال شيخ الإسلام:**

«فإن تسليط الجهَّال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات، وإنما

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ١٧٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٢).

أصلُ هذا من الخوارج والروافض، الذين يكفِّرون أئمَّة المسلمين، لما يعتقدون أنهم أخطئوا فيه من الدين»[(١)]

أما ما ذُكر عن بعض العلماء في تكفير من فعل مكفِّرًا فهذا ليحذر من هذا القول لا بقصد تكفيره، وهذا كما قال شيخ الإسلام: «قد يُنقل عن أحدهم أنه كفَّر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليُحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفرًا، أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع»[(٢)].

أما المفرِّط المقصِّر والمعتدي الظالم، الذي ترك الحق لهوًى في نفسه، وسلك غير سبيله، بقواعد فلسفية عقلية، أو بقواعد ذوقية صوفية، أو أعرض متعمدًا عن سماع الحق؛ فمثل هذا يلحقه الذم، وهو مؤاخَذ على أفعاله وأقواله، وهو من أهل الوعيد ومن الفرق النارية؛ لقوله ﷺ: «**وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»[(٣)].

وهؤلاء هم أصحاب البدع المشتهرة؛ ومن تفرَّع منهم ممن استطالوا على علماء الأمة وسادتها، وحاربوهم واتخذوا شقًّا مناوئًا لهم، وأعرضوا عنهم وعن علومهم، فهؤلاء لا يُعدُّون من العلماء، ولا من الأئمة المجتهدين ..

قال أبو عمر بن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يُعَدُّون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء،

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٤٧٥).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٤٠).

(٣) قال العلامة الألباني: (صحيح) هـ عن أنس. الصحيحة (٢٠٤).

وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»[(١)].

وقال قِوَامُ السنَّة أبو القاسم الأصبهاني: «فصل في بيان الأمور التي يكون بها الرجل إمامًا في الدين، وأن أهل الكلام ليسوا من العلماء»[(٢)].

وقد كان الإمام أحمد في مناظرته لابن أبي دؤاد لا ينظر إليه، قال محمد بن إبراهيم البُوشَنْجي: «حَدثني بعض أصحابنا، أن ابن أبي دُؤاد أقبل على أحمد يُكلمه، فلم يلتفت إليه أحمد، حتى قال المعتصم لأحمد:

ألا تُكلم أبا عبد الله؟

فقال أحمد: لستُ أعرفه من أهل العلم فأُكلمه»[(٣)].

فالمتكلمة وأهل البدع والأهواء ليسوا من أهل العلم بالاتفاق، إنما هم خصماء الله تعالى يوم القيامة؛ بما أحدثوا في الدين، وبما أنكروا من صفات الله تعالى، وبما تلاعبوا في مسائل الإيمان والقدر.. قال شيخ الإسلام: «فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلًا، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها، أو لاتباع هواه بغير هدًى من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد»[(٤)].

وهم أهل الوعيد؛ لأنهم جعلوا ما ابتدعوا قولًا يحاربون به أهل الإسلام والسنَّة، ويستبيحون دماءهم، وينشقون عنهم.

---

(١) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٥).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٣٣).

(٣) «مناقب الإمام أحمد» (ص: ٤٣٧).

(٤) «الفتاوى الكبرى» (١/ ١٤٦).

قال شيخ الإسلام: «ومثلُ هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين؛ يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ. والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك...بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرَّق بين جماعة المسلمين، وكفَّر وفسَّق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات؛ واستحلَّ قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرُّق والاختلافات»[(١)].

ولذلك كان أخص ما يوصف به هؤلاء هو بغضهم أهل الحديث ونقلة الآثار والسنن، وهذا ما أشار إليه أحمد بن سنان القطَّان، قال:

«ليس في الدنيا مبتدع إلَّا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه»[(٢)].

ومثل هؤلاء يُهجرون ويقاطعون، ويعاقبون على ما ضلُّوا وأضلُّوا، ويشنِّع عليهم في كل مكان، وقد ثبت في الآثار والأخبار اتفاق الأئمَّة على وجوب عقوبة المبتدع؛ لدفع فساده وشره، **قال شيخ الإسلام**: «وكذلك يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم؛ وإن كان قد يكون معذورًا فيها في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد»[(٣)].

فقد جلد عمر رضى الله عنه صبيغ بن عسل التميمي، لما تكلم بالمتشابه ونفاه، وقتل خالد بن عبد الله القسري الجعد بن درهم؛ لما أنكر الصفات الإلهية، وأنكر قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقتل هشامُ بن عبد الملك غيلانَ الدمشقي بعد مناظرة الأوزاعي في القدر، وصح عن

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (رقم ١٥٠).

(٣) «الفتاوى» (١٠/ ٣٧٥).

الشافعي أنه قال: «حكمي في أهل الكلام: أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في الأسواق والعشائر، ينادى عليهم، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة، وأقبل على علم الكلام»[(١)].

وتبقى عقوبة أهل البدع قائمة حتَّى يتوبوا ويصلحوا ويبينوا... كما أمر الله تعالى في كتابه حيث قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٠﴾ [البقرة: ١٦٠].

قال أبو حاتم محمد بن إدريس: «ولقد ذُكِر لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رجل من أهل العلم، كانت له زلة، وأنه تاب من زلته، فقال: لا يقبل الله ذلك منه حتى يُظهِرَ التوبة والرجوع عن مقالته، وليعلمن أنه قَالَ مقالته كيت وكيت، وأنه تاب إلى الله تعالى من مقالته، ورجع عنه، فإذا ظهر ذلك منه حينئذ تقبل، ثم تلا أَبُو عبد الله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٦٠]»[(٢)].

أما إذا كان الذى وقع فى البدعة من عوام الناس فهذا يُتلطَّفُ به، ويؤخذ بيديه حتى يتوب ويهتدي إلى طريق الإسلام والسنة؛ وذلك لأن العامي ضعيف العقل سريع التقلُّب، فلا يحتاج إلى الشدة ليتغير.

كانت هذه مسائل ضرورية يتتبع خطاها الراسخون من أهل العلم في الحكم على الناس، أما الذي يدفعه هواه، وحسد قلبه في تنزيل الأحكام على الناس بغير الحق، ثم يلزم الناس بها ويوالي ويعادي من أجلها ويجعل كل مخطئ مذمومًا معيبًا؛ فهذا قد وقع في البدعة والضلال، فهذا لا يُعبأ به ولا كرامة. أما من يقدم

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٩).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٠).

أقوال من يحب لهواه على أقوال نظيره ممن له حجة وبرهان؛ فهذا واقع في الشرك الأصغر، ولا يفعل ذلك إلا متعصبو المذاهب والفرق، قال شيخ الإسلام: «وأما إن قلد شخصًا دون نظيره بمجرد هواه ونصره بيده ولسانه، من غير علم أن معه الحق؛ فهذا من أهل الجاهلية. وإن كان متبوعه مصيبًا؛ لم يكن عمله صالحًا.

وإن كان متبوعه مخطئًا؛ كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه؛

فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار، وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، ومن جنس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة؛ فإن ذلك لمَّا أحب المال حبًّا منعه عن عبادة الله وطاعته صار عبدًا له، وكذلك هؤلاء؛ فيكون فيه شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك، وفي الحديث: «**إن يسير الرياء شرك**»...»[1].



(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٢).

أحوال الساكتين في الفتن

من المعلوم أنه إذا توافر للداعية السني العاقل العلم والمعرفة وتصور الواقع على حقيقته؛ فلا يجوز له السكوت عن القيام بتلك المهمة - مهمة الدعوة والبيان، وإقامة الحجج، وكشف الشبهات - التي هي من أشرف المهام التي اختصَّ بها كبار العلماء والدعاة إلى الله تعالى، وإن لم يقم هؤلاء بذلك؛ فمتى يُعرف الحقُّ من الباطل؟!

ولقد رأيت من بعض الساكتين فى هذا العصر ما لم يكن فى الساكتين من قبلهم ، وجدتهم يأمرون الناس بالسكوت كما سكتوا ، ويسعون في معاقبة الناصحين على قيامهم بما قصروا فيه وافتقروا إليه.

ولا يجب على أحد أن يلتفت إلى من خذل عن قول الحق مهما كان إعراضه ومهما كان مقامه، ورحم الله شيخ الإسلام أبا إسماعيل الهروي حين قال: «عُرضتُ على السَّيف خمسَ مرَّات لا يُقَالُ لِي: ارجع عن مذهبك، ولَكِن يُقَالُ لِي: اسكُت عمَّن خالفك، فأقول: لا أسكت»(١)

وقال بعضهم للإمام أحمد بن حنبل: «إني ليشتدُّ عليَّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب، قال أحمد: إذا سكتَ أنتَ، وسكتُ أنا؛ فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟»(٢).

---

(١) «سير الأعلام» (١٨/ ٥٠٩).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨٧).

إنما يسكت من لا يدري ولا يفهم ، ولا يقدر على إقامة الحجة، ولا رفع على الشبهة، فضلا عن كونه أعجز من أن يقاوم ضغوط الواقع ، إذا تكلم بكلمة الحق ، وأرى على مثل هذا أن يترك الأمر لأهله؛ لأنه لو تكلم الجاهل فلا نعلم ماذا يقول.! **قال الحافظ المزِّي**: «ولو سكَت مَن لا يدري؛ لاستراحَ وَأراحَ، وقلَّ الخَطأ وكَثر الصَّواب»[١].أما من كان عنده ملكة العلم والفهم والبيان، وتصور الواقع، والقدرة على ملاحقة الفتنة التي يتعرض لها العامة من الناس وفي القلب منهم طلابه، فمثل هذا لا يجوز له السكوت، بحجة البعد عن الفتنة؛ لأنه في الحقيقة غارق فيها، وليس بعيدًا عنها، ولا بدَّ لكل داعٍ إلى الحق من تحرير المسائل، وتوضيح الأحكام، ونصرة المظلوم. ولو أن كلَّ رجل فرَّ من كل نزاع ومن كلِّ فتنة، ولم يسع في هدمها، ولم يبيِّن فيها الحق الواجب شرعًا؛ فلن تقوم للإسلام قائمة، ولن يبقى للمسلمين شوكة، وسيضعف أهلُ السنَّة، وسيقوى أهلُ البدعة، قال الحافظ ابنُ حجر:

قال الإمام الطبريُّ: « لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الهربُ منه بلزوم المنازل وكسر السيوف؛ لما أُقيم حقٌّ، ولما أُبطلَ باطل، ولوجد أهلُ الفسوق سبيلًا إلى ارتكاب المحرَّمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسبي الحريم، بأن يحاربوهم، ويكفَّ المسلمون أيديهم ويقولوا: هذه فتنة، وقد نُهينا عن القتال فيها! وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء»[٢].

ولو أن سائلًا اعترض على ذلك بالأحاديث التي تدعو إلى عدم المشاركة في

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٦٢).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٤).



قتال الفتنة وكسر السيوف فيها، فالجواب على ذلك:

أن هذه الأحاديث متعلِّقة بمن عجز عن معرفة الحق، أو من لا قدرة له على القتال، ولا قدرة له على معرفة مواضع الزلل والتمييز بين الأوصاف والأحكام، أما العالم القادر فلا، قال الحافظ ابنُ حجر:

«وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصرة الحق وقتال الباغين، وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعُف عن القتال، أو قصر نظرُه عن معرفة صاحب الحق»[(١)].



---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٤).

أحوال الساكتين
في فتنة الدكتور ابن هادي

لقد تبيَّن ممَّا تقدَّم أنَّ الدعاة الذين اشتهروا بالسلفية - وكانت لهم مساعٍ مشكورة في نشرها، والدعوة إليها، والذود عنها - إذا أخطئوا؛ فإنهم لا يبدَّعون ولا يفسَّقون، حتى يتوافر لديهم العلم الذي أخطئوا فيه، وتقوم عليهم الحجة الرسالية التي تزيل الشبهة وتكشف الغمَّة، فإذا زالت واتضح الحقُّ وعلمه، ثم خالفه وأعرض عنه، واتخذ شقًّا مناوئًا لأهل السنَّة؛ فهو مبتدع، وله أحكام أهل البدع؛ إلا إذا كانت هناك أشياء خفيَّة يصعب على المرء الخلاص منها؛ فهذا لو أقيمت عليه الحجة وخالفها يعذر، كما قال الشيخ محمد بن إبراهيم - مفتي المملكة السابق - عند ذِكر أنواع المكفِّرات: «القسم الثالث: أشياء تكون غامضة؛ فهذه لا يكفَّر الشخص فيها، ولو بعدما أقيمت عليه الأدلة، وسواء كانت في الفروع أو الأصول»[١]. ولذلك فلا بد أن نفرِّق بين المتأوِّل المقبل الذي قصد الحقَّ، وبين المُعْرِض الذي لا يبحث عن الحق، ولا يسمع له، ولا يحب أهله، ونفرق كذلك بين من قامت عليه الحجة وبين من لم تقم، ونفرق كذلك بين من لم يتمكن من العلم ولم يقدر عليه، وبين من تمكن من العلم وفهم وأدرك وعلم ثم بعد أن علم استنكف واستكبر ، ونفرق كذلك من التبس عليه الأمر وبين من لم يلتبس عليه.

---

(١) «فتاوىٰ ومسائل محمد بن إبراهيم» (١/ ٦٠).

وعلى كل حال فالمتأول المجتهد الذي قصد الحق ولم يوفق في الوصول إليه بسبب تأويله؛ فهذا أيضًا يفرَّق بينه وبين من قصد معارضة الرسول ﷺ، ورد أقواله وأحكامه بقواعد فلسفية ما أنزل الله بها من سلطان، واتخذ لنفسه شقًّا معاديًا لأهل الإسلام، طاعنًا في علماء الحديث، رافعًا السيف عليهم؛ فهذا جاحد لا يُقبل له عذر، وإن تعلَّق بالتأويل. فالمتأول المجتهد الذي قصد متابعة الرسول ﷺ لا يكفر عند أهل الإسلام ولا يفسق، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«المتأوِّل الذي قصد متابعة الرسول ﷺ لا يكفر - بل ولا يفسق - إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد: فكثير من الناس كفَّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع»[1]. وقال:« وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحقِّ، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكَّن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها»[2].

فكلام شيخ الإسلام واضح وصريح في التفريق بين السلف الصالح أهل الحديث والأثر وبين أهل البدع والأهواء في النظر إلى المخطئين.

وفى نهاية المطاف نقول إن التضليل والتبديع لا يكون إلا بعد قيام الحجة الرسالية وإزالة الشبهة، قال القاضي أبو بكر ابن العربيِّ :

«فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة، ولو عمل من الكفر والشرك ما

(١) «منهاج السنَّة» (٥/ ٢٣٩).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٣/ ٣٤٦).

يكون صاحبه مشركًا أو كافرًا؛ فإنه يعذر بالجهل والخطأ، حتى تتبين له الحجة، التي يكفر تاركها، بيانًا واضحًا ما يلتبس على مثله»[١].

وقال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب: «وأمَّا ما ذَكَرَه الأعداء عنِّي أنِّي أُكَفِّر بالظن وبالمُوَالاة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة؛ فهذا بهتان عظيم»[٢].

ومن هنا يجب على كل متطاول بالطعن في الدعاة السلفيِّين أن يعلم عظمَ الجناية التي وقع فيها، والقواعد التي انتهكها، والبدعة التي أصلها؛ إذ لم يُراع علمًا ولا رحمةً ولا أخوةً في الله تعالى، ولا جهادًا في سبيل الله.

ولقد وقع محمد بن هادي ومن صار على دربه فى جناية كبرى؛ إذ جعل كل مخطئ مذمومًا معيبًا ملحقًا بأهل البدع والأهواء في الأعمال والأحكام والآراء والاجتهادات، وكلامه دالٌّ على ذلك، وهذا هو الذي من أجله وقف العلامة الربيع ضدَّ منهجه المُحدَث، وأحكامه الجائرة وفتنه الواسعة التي تشبه فتنة الحدادية في أصولها...

فهل مثل هذا يجوز السكوت عليه، وتركه يعثو في الأرض فسادًا، لا هَمَّ له إلا ملاحقة الدعاة السلفيين، والتنقيب عن أخطائهم، والتشهير بهم بغير محاسبة ولا مؤاخذة..

ولو ترك مثل هذا يفعل ما يشاء ويجرح كما يشاء فمن يبقى بعد ذلك لأخذ العلم منه؟ إذا كان كل الدعاة السلفيين إذا أخطئوا صاروا صعافقة ومبتدعة، وأهل أهواء كذابين ومتلونين ورؤوسًا للشر، وليسوا بشيء، كما صنفهم ابن

---

(١). انظر: القاسمي في «محاسن التأويل» (٣/ ١٦١).

(٢) «مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٣/ ١٤).

هادي بقوله: «من كان مع الحدث فهو حدث» اهـ. ولو كان متأولًا لخير يظنه**!** و«من زكى الصعافقة فهو صعفوق»اهـ. ولو كان عنده أدلة وبراهين...!

فمن يلتمس منه العلم بعد ذلك ..!؟

لا يمكن أبدًا السكوت على هذه الفتنة، ولذلك ردها العلامة الشيخ ربيع منذ بدوِّها وظهورها، ولم يترك لها منفذًا إلى القلوب إلا سدَّه بالأدلة والبراهين، وقام بالحقِّ الواجب عليه في ذلك. **فلما قال ابن هادي**:

«فالواجب علينا معشر الأحبة أن نحرص على الأخذ عن العلماء الكبار والراسخين والمحققين، وترك الأخذ عن الأصاغر» اهـ.

قال الشيخ ربيع: «أرجو أن تسمي لنا هؤلاء العلماء الكبار الراسخين والمحققين الذين تحرص على الأخذ عنهم» اهـ.

ولما قال: «ثم أوصيكم معشر الأحبة بالتآخي فيما بينكم» اهـ.

قال الشيخ ربيع: «هذا الكلام ينقضه مواقفك التي فرَّقت السلفيين في عدد من البلدان... إلخ» اهـ.

ولما قال: «هؤلاء الصعافقة الذين مزقوا السلفيين» اهـ **قال الشيخ ربيع**: «هات الأدلة والبراهين على أن من تسميهم بالصعافقة قد مزقوا السلفيين في كل البلاد» اهـ.

وقال : «ثم هؤلاء الذين أكثرت من رميهم بالصعافقة منهم من يحمل شهادة دكتوراه في الشريعة... فهذا الرمي غلط كبير، وتجهيلك لهم خطأ فادح؛ إذ أمثالهم في عهد الإمامين محمد بن إبراهيم وعبد العزيز بن باز يعينون مدرسين وقضاة، ولا يخالفهما أحد من أهل العلم» اهـ.

ولما قال: «وأنتم ترونهم الآن يغمضون أعينهم عن البواقع الظاهرة»اهـ. **قال**

الشيخ ربيع: «أرجو أنا وغيري أن تذكر لنا هذه البواقع الظاهرة» اهـ.

ولما قال: «وما أعجب ما رأيناه! ممن باعوا دينهم بالدنيا، واستزلهم الشيطان» اهـ. **قال الشيخ ربيع:** «هات الأدلة الواضحة على موالاة بعض الذين تسميهم صعافقة لمن باعوا دينهم بالدنيا واستزلهم الشيطان» اهـ.

ولما قال: «ورأينا تلونهم في دين الله» اهـ.

قال الشيخ ربيع: «هات البراهين على تلون هؤلاء في دين الله» اهـ.

ولما أنزل على خصومه قول ربيعة شيخ مالك: «ولكن استُفتيَ من لا علم عنده، وظهر في الإسلام أمر عظيم» اهـ. **قال الشيخ ربيع:** «أرجو أن تذكر لنا الفتاوى التي صدرت من هؤلاء، والتي ظهر بسببها أمر عظيم في الإسلام» اهـ. **ولما قال:** «وليحذر كل الحذر من الإقبال على الصغار مع وجود الكبار» اهـ.**قال الشيخ الربيع:** «هل قبلت أنت نصائح الكبار؛ ليكون هذا القبول مفتاحًا للخير العظيم مغلاقًا للشر؟»، وقال: «هات الأدلة على أنهم كذابون طعَّانون في العلماء؛ لا سيما وأنت قد حلفت بالله أنهم كذابون وطعانون في العلماء» اهـ.

ولما قال: «والله لا يستفيد منهم إلا أعداء الدعوة السلفية» اهـ.

قال الشيخ ربيع: «بين لنا ما هي الفوائد التي استفادها أعداء الدعوة السلفية من كلام هؤلاء الذين تحاربهم، وبين لنا فضائحهم وقبائحهم حتى نشاركك في التحذير منهم» اهـ.

ولمَّا قال: «هؤلاء شر وبلاء، ويوشك الله تعالى أن يفضحهم ويهتك سترهم ويفضح أمرهم، ويُظهر خِزيهم على رؤوس الأشهاد» اهـ.

قال الشيخ ربيع: «إن قولك بعد هذه الطعون: «ويوشك الله تعالى أن يفضحهم

ويهتك سترهم...» إلخ، من الأدلة على أنك لم تجد عليهم أدلة تفضحهم بها» اهـ.

وفي نهاية المطاف قال الربيع : «هذا الكلام يحتاج من يقرؤه إلى إقامة البراهين الواضحة الجلية، ولم تقدم عليه الأدلة، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]؛ فهات البراهين امتثالًا لأمر الله تعالى ، ولأن العقلاء لا يسلِّمون بالدعاوى الخالية من الأدلة اعتمادًا على قول الله هذا» اهـ.

ولقد كانت ردود العلامة الربيع كافية لإيقاف هذا المسرف عند حده، ولكنه لم يقف واستمرَّ في طريقه غير مبالٍ بأحد، ولا قابلٍ لنصح ولا لاجتماع ولا مراجعة، ولا راجيًا للإصلاح، وكانت عاقبته محنة له، لا يزال يعاني من آثارها، وكان حكم العلامة الربيع عليه حكمًا موجعًا، ولكنه لم يلتفت إليه.ولم ينتبه لعواقبه عليه .. ولقد ثبت في إعراضه عن نصح العلامة الربيع قول دريد بن الصمة لما نصح أخاه عبد الله بعدم النزول بمنعرج اللِّوَى، حتى لا تلاحقه غطفان، وهي ليست بغافلة عن أموالها التي سلبت منها؛ فأبى ونزل فباغتته غطفان فقتلته، واستردت أموالها، وقُتل من قتل من قوم دريد،

وتفرق الجمع، فجلس دريد يبكي على أخيه وقومه جزعًا عليه، وأنشد قائلًا:

نصحت لعارضٍ وأصحاب عارضٍ ورهط بني السوداء والقوم شُهَّدِي

أمرتهم أمري بمنعرج اللِّوَى فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد

ولقد رأيت في تلك الفتنة أمورًا عجيبة ينبغي أن تُبيَّن وتفصَّل... رأيت فيها قومًا بدءوا مسيرتهم بالطعن في العلماء والأكابر، واتخذوا أعراض الناس فاكهة مجالسهم، ولا أدري هل يظن هؤلاء أنهم يفلحون!

«قال سليمان بن سالم: قال لي أبو سنان: إذا كان طالب العلم لا يتعلَّم، أو قبل أن يتعلم مسألة في الدين يتعلم الوقيعة في الناس، متى يفلح؟! وكان لا يتكلَّم أحد في مجلسه بعينه في أحد؛ فإذا تكلم بذلك نهاه وأسكته»[١].

هؤلاء قوم بحاجة إلى قليل من الأدب أكثر من حاجتهم إلى كثير من العلم، كما قال عبد الله بن المبارك: «نحن إلى قليل من الأدب أحوج منا إلى كثير من العلم» اهـ. فقد كانوا يطلبون الهَدْي مع العلم؛ كما قال ابن سيرين: «كانوا يتعلمون الهَدْيَ كما يتعلمون العلم» اهـ،وقال علي بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، قال: «أدِّبوهم وعلِّموهم» اهـ.

ولا شكَّ أن التفرُّس في وجوه العلماء، وحسن الصحبة معهم من طرق تعلم الأدب، وقد كان أئمَّة السلف أشد الناس حرصًا على ذلك، قال الحسين بنُ إسماعيل: «سمعت أبي يقول:

كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء على خمسة آلاف، أو يزيدون؛ أقلُّ من خمسمائة يكتبون، والباقي يتعلَّمون منه حسنَ الأدب وحسنَ السمت»[٢].

والعلم كما هو بحاجة إلى الصبر فهو بحاجة إلى التواضع، فإن لم تتواضع له ولأهله فلن تكون في يوم من الأيام عَلَمًا فيه، وصدق الإمام الشافعيُّ حيث قال: «لا يطلب هذا العلم أحدٌ بالتملُّك وعزِّ النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلَّة النفس، وضيق العيش، وخدمة العلماء والتواضع؛ أفلح»[٣].

---

(١). «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (٤/ ١٠٤).

(٢) «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ١٢).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٧٥).

ومن أقبح ما سمعت في تلك الفتنة : قول هذى المجهول الذي رمى الشيخ ربيعًا بمذهب الخوارج، غير مبالٍ بعلم ولا بتاريخ ولا بجميل، ومثله في السفاهة والانحطاط الأخلاقي والضعف النفسي والهزال العقلي والكذب الفاضح؛ من قال: «إنهم يتلاعبون بك أيها الوالد .! "

وقد أخذ كل واحد منهم جزاءه؛ فالأول انطمس ذكره، والثاني جرحه الربيع بما فيه من الكذب، ودعا عليه بقوله: " قاتلك الله " ؛ فسقط قناعه، وانتهى أمره، وغسلوا أيديهم منه، ولم يعد يغرهم قوله: «أيها الوالد».

أما بشأن الساكتين فى تلك الفتنة ففي بيان أحوالهم أمور ينبغي معرفتها:

فأقول: باستقراء الواقع يندر أن تجد رجلًا سكت ولم يتكلَّم؛ إما مع طلابه، أو في فلتات لسانه، ولكن السكوت درجات، تختلف باختلاف الطبائع والنفوس قوَّةً وضعفًا، وتختلف باختلاف درجات العلم والإيمان والمعرفة، وتختلف باختلاف تمكن الهوى من النفس والقلب .

فهناك من يسكت عما يهواه ويميل إليه، ولو كان من أقبح الناس، وهناك من يسرف في تجريح من يكرهه، ولو كان من أعدل الناس .

وأهل الحق بين طرفين مذمومين:

إمَّا مخالف مناوئ، وإمَّا مخذِّل متلوِّن. وأصحاب الطائفة المنصورة قلَّةٌ، يقومون بما أوجب الله تعالى عليهم من نصرة الحق، لا يضرُّهم من خذلهم ولا من خالفهم.

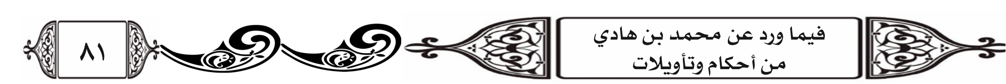
أما ضِعاف الدِّين فلا ينصرون الحق إلَّا لمامًا، وضِعاف العلم لا يستطيعون مواجهة الناس بالأدلَّة والبراهين .

أما ضِعاف النفوس فهم جبناء ليس عندهم من الشجاعة والإقدام ما يجعلهم صرحاء مع أنفسهم، فضلًا عن أن يكونوا صرحاء مع غيرهم.

وهناك طائفة من الساكتين متلونون، يُظهرون السكوت وهم يبحثون في مصالحهم، وما يعود عليهم بالنفع. **ومنهم من يقول**: لا شأن لنا بهذه الفتنة. وهو في باطن الأمر على خلاف ذلك؛ لا ينصر الحق، ولا يريد أحدًا أن ينصره، وإذا نصره طرد وهجر.

وهناك من يظن أن هذه فتنة لا تتجاوز الأشخاص الذين وقعوا فيه، وهؤلاء لم ينظروا إلى الآثار والعواقب التي خلَّفتها تلك الفتنة عليهم وعلى طلابهم . بل إنهم متناقضون مع أنفسهم؛ إذ إنهم لا يتركون مخالفًا لهم في شاردة ولا واردة، ولا شاذة ولا فاذة إلا وردوا عليه، بكل حمية وانتقام، وبأقبح الألفاظ والكلمات الشاذة المنفرة التى لم يسبقهم إليها أحد من السلف، دون النظر في العواقب، فلماذا ماتت الحمية في فتنة ابن هادي؟!

ومن هؤلاء وأولئك قوم لا يعرفون تفصيلات الأمور التي وقع فيها ابن هادي من الناحية العلمية والمنهجية، إنما ينظرون فيما يوافق أهواءهم، ويشبع رغباتهم في الانتقام من بعض طلاب الشيخ ربيع الذين لا يروق لهم رؤيتهم في الساحة الدعوية. والساكت الحقيقي الذي نريد أن نبيِّن حكمه؛ هو هذا الذي يسكت نتيجة لعدم القدرة وضعف العلم والفهم، وله نيَّة صالحة، وقد منعه الورع أن يتكلَّم فيما لا علم له به، أو أن يقترف ما لا قدرة له على تحمُّله، وهذا يعرف قدر نفسه، ويقف عند حدِّه، ولا يتدخَّل في تلك القضية مطلقًا، لا سلبًا ولا إيجابًا؛ فهو يقف بين الصفَّين، لا ينصر هؤلاء ولا أولئك، ولا عنده قدرة



على ذلك - لا في العلم ولا في النفس - أمام ضغوط الواقع. فمثل هؤلاء امتنع الأئمَّة بالإجماع عن الطعن فيهم ومقاطعتهم، كمثل الذين امتنعوا عن القتال في زمن الفتنة، قال الحافظ ابنُ حجر: «واتَّفق أهل السنَّة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عُرف المحقُّ منهم؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجرًا واحدًا، وأن المصيب يؤجر أجرين»[١]. وقد بيَّن شيخ الإسلام أن هجر الساكت ومن ليس بداعية إلى البدعة لا يجوز ، فقال «من سكت عن الكلام في هذه المسألة ولم يدع إلى شيء؛ فإنه لا يحلُّ هجره وإن كان يعتقد أحد الطرفين، فإن البدع التي هي أعظمُ منها لا يهجر فيها إلا الداعية دون الساكت؛ فهذه أولى»[٢].

وقد تكلَّم العلَّامة الشيخ ربيع فيمن تبيَّن له الحق في تلك الفتنة وأدرك تفاصيله، فسكت ولم ينصره وهو قادر عليه، فذمَّه ولامه على فعله؛ لأن الساكت عن الحق - وهو قادر على أن يبينه - شيطان أخرس، كما قال بعض أهل العلم. **وقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه؛ أوشك أن يعمهم الله بعقابه»**[٣]، ولذلك قال العلامة الربيع: «خذوا العلم من الواضحين» اهـ.

أمَّا من لم يتبيَّن له الأمر، وهو عاجز عن معرفة الحق؛ فهو معذور في سكوته. ومن المعلوم أن كلام الشيخ ربيع كلام مطلق، لا يجب تنزيله على كل أحد إلا

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٠٣).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الفتن: (٢١٦٨)، وصححه الألباني في السلسلة، رقم: (١٥٦٤).

بعد البيان والتعليم وإزالة الشبهة؛ كما هو معلوم في إطلاقات السلف، ولذلك لا تجد للشيخ ربيع قولًا حذر فيه من ساكت بعينه إلا بعد مراسلته ودعوته والصبر عليه زمنًا طويلًا، كعادته في دعوة المخالفين. ولذلك أنبه إخواني إلى الحذر من العجلة في التشنيع والتحذير لمجرد الظنون والأوهام، بل لا بد من سؤال الساكت: ما الذي دفعك إلى السكوت في تلك الفتنة؟ وبمقتضى ما ينطق به اللسان يحكم عليه، وكذلك بما ينقل عنه بشهادة العدول الثقات، وكذلك بما كتب وصنف. ولا يجب أن يتجرأ على تلك الأحكام من لا أهلية له في ذلك، ومن لا يزن الأمور بميزانها الصحيح، ولا يقدر على النظر والاستدلال الذي يحكم المقصود، ومن لا يقدر المصالح من المفاسد، ومن لا يعرف القدر المناسب من الزمن لبيان الحجة؛ لأنه ربما يؤدي قوله إلى فتنة أعظم من الفتنة التي أنشأها ابن هادي وطلابه..

ومن المعلوم أن هناك دولًا وأقطارًا يعيش فيها أهل السنة في غربة بين أهل البدع؛ كالروافض والخوارج وغلاة الصوفية، ولا شك أن هناك فرقًا في الأحكام بين من يعيش مع أهل السنة، ومن يغشاه أهل البدع امتحانًا وتعذيبًا، ومن سوَّى بينهما لم يكن منصفًا.. فمسألة قيام الحجة ليست لكل أحد، فلإقامة الحجة ضوابط ينبغى مراعاتها ، **قال العلامة سليمان بن سحمان:** «الذي يظهر لي - والله أعلم - أنها لا تقوم الحجة إلا بمن يحسن إقامتها، وأما من لا يحسن إقامتها كالجاهل الذي لا يعرف أحكام دينه، ولا ما ذكره العلماء في ذلك؛ فإنه لا تقوم به الحجة»[١]. وقد بيَّن شيخ الإسلام أن من لم يحسن بيان الحجج النقلية

---

(١) «منهاج أهل الحق» (ص: ٨٥).

والعقلية؛ فهو يحيل الناس إلى الباطل، وقال في ذم طريقة المنازعين للأئمة: «وهو في كلامه وردِّه لم يأتِ بحجة أصلًا، لا حجة سمعية ولا عقلية، وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام - قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام -؛ فقلدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية، كما فعل هذا المعترض.

ومن يرد على الناس بالمعقول إن لم يبين حجة عقلية وإلا كان قد أحال الناس على المجهولات، كمعصوم الرافضة وغوث الصوفية»(١).

الشاهد: أنه ليس كل متكلم صاحب عقل يسمع له، ولا كل صاحب عقل يهجر كلامه، ولا بد من التفصيل.ومن جمع بين العقل والنقل فقد خرج من الملام والعتاب ومن رد النقل والعقل فقد أورد نفسه فى الخزى والبوار، قال سبحانه فى ذم أهل النار أنفسهم على ترك العقل والنقل :

﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وفى هذا الصدد أبين أن هناك فارقًا بين من يسكت ويتوقف في البدع الرئيسة المشتهرة - كبدع الروافض والجهمية والمعتزلة والخوارج والمرجئة والصوفية، التي استبان أمرها وحكم فيها أهل العلم بالاتفاق أنها مخالفة لعقائد ومناهج أهل الحديث والأثر - وبين الفتن التي لا تتعلق بالاعتقاد، والتي لا يتيسر الحكم فيها لعامة الناس؛ إما لبعد الأقطار، أو لعدم القدرة على التمييز وتصور الواقع وخفاء الأدلة أو استوائها، وغير ذلك من العلل؛ فهذه تقبل فيها الأعذار.لمن جهل أمرها وعجز عن فهمها وإدراكها .

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٨٧).

أما مسائل الاعتقاد اليقينية فيحرم فيها التوقف، ولا بد من التصريح بالمعتقد؛ لظهور الأدلة ووضوحها، وقد أمر الله تعالى ورسوله ﷺ بعدم كتمان الحق.. ومن الثابت أن من توقف في بيان العقائد التي اتفق عليها أئمة الحديث والأثر؛ فهو جاهل خبيث النفس حيران، قال القحطاني في النونية:

والوقف في القرآن خبث باطل وخداع كل مذبذب حيران

قال شيخ الإسلام: «وقد فسر الإمام أحمد النصوص التي نسميها متشابهات، فبيَّن معانيها آية آية، وحديثًا حديثًا، ولم يتوقف فيها هو والأئمة قبله»[1]. **وقال عبد الله في «السنة» (ص٣٦):** «سمعت أبي سُئل عن الواقفة، فقال أبي: من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يكن يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل يتعلم.

وسمعت أبي مرة أخرى سئل عن اللفظية والواقفة فقال: «من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي، وقال مرة أخرى: هم شر من الجهمية» اهـ.

أما القضية التي نحن بصددها فليست - ولله الحمد - من مسائل البدع المشتهرة الظاهرة، كما أن صاحبها نفسه من أشد الناس تناقضًا في الحكم عليها؛ فهو يقول عن خصومه: «كذابون متلونون، أشر الناس، ليسوا على شيء، ليسوا على السلفية، ملحقون بأهل الأهواء...» إلخ.**ومع ذلك يقول:** «أنا لا أبدعهم»... فإذا كانت هذه الصفات التي ألحقها بهم لا تصل إلى درجة التبديع، فما هي إذن أوصاف أهل البدع؟!

فهؤلاء الساكتون على ابن هادي لم يسكتوا على شيء من البدع المشتهرة

(١) «العرش» للذهبي (١/ ٢١٣).

الجلية، إنما سكتوا على سوء ألفاظه وعباراته الشنيعة،

وسكتوا على إسرافه في التجريح، وسكتوا على تفريقه الناس فى بلدان كثيرة من العالم ، بغير الحق،

وسكتوا على إنزاله أوصاف وأحكام أهل البدع على المخطئين من أهل السنة،

وسكتوا على عدم الاعتبار بأقوال علماء الجرح والتعديل الثقات في تلك المسألة،

وسكتوا على أخطائه العلمية والعملية، وتتبعه لخصومه السلفيين بقصد إسقاطهم لا بقصد نصحهم،

وسكتوا على جعله كل مجتهد أخطأ في مسألة مذمومًا معيبًا، وهذا بلا شك من علامات أهل البدع والضلال، كما قال شيخ الإسلام آنفًا.

فإذا كان الساكتون يجهلون ذلك فهم معذورون، ومثل هؤلاء لا نطلب منهم الكلام، حتى يتعلموا، ويعلمهم أصحاب الشأن؛ لأنهم لو تكلموا وأظهروا مواقفهم بغير علم لزادت الفتنة، ولقالوا بالليل ما ينقضونه بالنهار، وحينئذ يختلط الحابل بالنابل؛ فسكوتهم أولى..

أما إذا كانوا من أهل العلم فلا يحق لهم السكوت على تفريق المسلمين كما أنهم لا يسكتون على من يفرق الناس عنهم .

وفي النهاية قد يقول قائل: أليست شهادة العلامة الشيخ ربيع على تلك الطائفة بأنهم «أخس من الحدادية»، وأن شيخهم ابن هادي فرَّق السلفيين وشتتهم، وأن فتنته أشد من فتنة عبد الرحمن عبد الخالق... إلخ؛ كافيةً في الحكم على هؤلاء؟ **و الجواب على ذلك أقول :**

نعم بلا شك... فشهادة العدول الثقات من العلماء والأئمة الأكابر -

كأمثال الشيخ ربيع وغيره - كافية للعمل بها عند من يعظم الأكابر ويقدر مقامهم ..

ولكن هؤلاء يشككون في الطرق التي وصلت بها تلك الشهادة، ويرجع ذلك لكونهم لا يعرفون من تلك القضية شيئًا يكفيهم في الانتهاء إلى قولٍ يُذهب ترددهم وتناقضهم وعجزهم .

وقد كان من الواجب عليهم أن يتحققوا بأنفسهم من العالِم الذي اتفقوا على كونه إمامًا في علم الجرح والتعديل، وكان سببًا في تقديمهم في الساحة الدعوية في جميع أنحاء العالم، ولو فعلوا؛ لذهب وحر صدورهم وما أشكل عليهم في تلك القضية، بإذن الله تعالى، ولكنهم لم يفعلوا.

ونبين في ذلك أمرًا عظيمًا: ألا وهو أنه على الرغم من أن أحوال الرجال تعرف بشهادة الشهود، وهي كافية باتفاق الأئمة في الجرح والتعديل، إلا أن العلامة الربيع لا يكتفي بها في الحكم على الأشخاص، بل إنه لا يحكم على أحد حتى يرجع إلى كتاباتهم ومؤلفاتهم. ولذلك لما تكلَّم ابن هادي معه مستشهدًا بالتغريدات التي أنزلها على نفسه؛ قال له: هذه ليست أدلة، هات من كتبهم... قلت: أين كتبهم يا شيخ؟ قال: مؤلفاتهم...

قلت: أين لهم مؤلفات؟... إلخ.

قال له الربيع: «أنا طريقتي في الرد على أهل الأهواء والبدع: أنقل الكلام؛ أقول: قال (فلان الخصم) في الكتاب الفلاني، في الجزء كذا، في الصفحة كذا، ثم أكشف هذا وأرد عليه؛ فأنقله بالحرف، ثم أرد عليه بالحجة والبرهان» اهـ.

ومن ذلك يتبين أن العلامة الربيع جلس مع ابن هادي، واستمع إلى أقواله كاملة، وجهًا لوجه، وحاكمه بالأدلة، وبيَّن له أن ما يقوله ليس من الأدلة في

شيء. تلك هي الحقيقة، ولكنَّ الساكتين لا يعرفونها إلا لمامًا.

وقد رأيت من هؤلاء تعظيم الشيخ ربيع في الظاهر؛ إما حبًّا له، وإما خوفًا من سوطه، ولكنهم لا يتفقون على النظر في أحكامه ولا التحقق منها؛ لأنها تتناقض مع أهوائهم وضمائرهم الخفية نحو طلاب العلامة الربيع.

وأخيرًا أقول للعامة والخاصة: إن المنهج السلفي ليس بحاجة إلى سلوك أهل البدع والأهواء، ولا إلى تلك الشدة وهذا السباب بغير الحق في التعامل مع الناس؛ فهذا الزمن زمن العلم والصبر والرفق بالناس.

ولا شك أن بذل الجهد بالنصيحة أولى من الطعن والتجريح بالباطل، قال العلَّامة الربيع: «إن الشدَّة التي نشأت هذه الأيام ليست من السلفية في شيء، والدليل أنها صارت سهامًا مسدَّدة إلى نحور دعاة السنَّة بحقٍّ، ويسعى أهلها إلى إسقاط هؤلاء الدعاة وإبعادهم عن ساحة الدعوة» اهـ.

ولا يمكن أن تنتشر السلفية الحقة إلا بالعلماء الربانيِّين، الذين ملأ الله تعالى قلوبهم رحمةً ورفقًا بالخلائق، الذين يدعون إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، **قال العلَّامة الربيع:** «والله ما انتشرت الدَّعوة السلفية في هذا العصر القريب وفي غيره إلا على أيدي أناس علماء حكماء حلماء يتمثَّلون بمنهج الرَّسول، ويطبِّقونه قدر الاستطاعة؛ فنفع الله بهم وانتشرت الدَّعوة السلفية في أقطار الدُّنيا بأخلاقهم وعلمهم وحكمتهم» اهـ.

تلك هي سبل الأئمة في الدعوة إلى الله تعالى.. أما السب والشتم فهو عجز وفسوق؛ لقوله ﷺ: «**سباب المسلم فسوق**» . فالسب والشتم أسلوب الساقط العاجز الذي لا حجة له ولا خلاق له ، وهو دليل على إفلاسه في لغة العرب؛ إذ

لم يستطع أن ينتقي من جمالها ما يحقِّق الخير للمنصوح، قال شيخ الإسلام: «هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم؛ فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب؛ لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبيِّن به الحق الذي معه والباطل الذي معهم، فقد قال الله عَزَّوَجَلَّ لنبيه: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥]»[(١)].

ولا شك أن هناك طائفة من الدعاة تصدرت في مسائل الردود، بغير أهلية ولا تزكية؛ ظنوا أنفسهم في المقدمة لمجرد أنهم صاروا دعاة، فركبوا مراكب الأئمة الكبار أمثال أبي زرعة الرازي، والإمام أحمد، والبخاري، وابن معين، وغيرهم، والتحفوا بلباس زور، ليس لهم أن يلبسوه، والأمر بخلاف ذلك؛ فهم على غير بيِّنة بالمقاصد الكلية للشريعة، ولم يدركوا أصول أهل السنة كما كانت فى الشرب الأول، وليس عندهم من الذكاء والفهم والعدل والتحري وتصور الواقع، وتتبع الأحداث بأزمانها، والصبر والتمييز بين خير الخيرين وشر الشرين؛ ما يخولهم لتلك المكانة العالية، وأمثال هؤلاء دخلاء على تلك المكانة، ويكفي تتبعهم للظنون والأوهام، وتوجيه الكلام على غير مقصد صاحبه؛ رغبة في القضاء عليه دليلا على ضعفهم وضعف عقولهم .وقد وجدت في هؤلاء من لا يفرح بتوبة تائب، بل ولا يقبلها، ويثير حولها الظنون انتقامًا وتشفيًا؛ فكانوا منفرين للناس بأقوالهم وأحكامهم - نعوذ بالله من الفظاظة وعدم الإنصاف - وهؤلاء هم الذين ذاق منهم العلامة الشيخ ربيع وغيره من

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٦).

الأئمة من الكاسات المُرَّة ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فنصحهم فلم ينتصحوا؛ حتى انقلبوا عليه وعلى غيره؛ فدعا عليهم وجرحهم، ولقد رُئيت عاقبتهم على الملأ... نعوذ بالله من الخذلان. ولا يمكن أن تكون تلك هي الدعوة السلفية التي حملها ورثة الأنبياء؛ فهي بريئة من التصيد وهذا التربص الذى يؤدى إلى تنفير الناس.فأئمة الجرح والتعديل الثقات يقتفون القواعد التى يبلغون بها المقاصد الشريفة التى تجمع الأمة على كلمة الحق ...

ثم أقول للساكتين فى تلك الفتنة :

إن من فضل الله تعالى على دعاة السلف فى هذا العصر أن أظهر تلك الفتنة التى أنشأها محمد بن هادي، فى زمن لا يزال فيه بقية من علم، ليميز الله تعالى الخبيث من الطيب، وليقف من لا علم له ولا فقه ولا عقل ولا نقل عند حده .. ويهجر كل من كان دأبهم التسافل والانحطاط فى الأخلاق والأداب ، والغلو فى الطعن والتجريح، على وجه لم يسبق إليه، هؤلاء الذين قيل عنهم بأنهم " أخس من الحدادية " ... ومن فضل الله تعالى أن يتصدر لمواجهة تلك الفتنة أحد كبار العلماء فى عصره وهو العلامة الربيع - حفظه الله- وحكم على محمد بن هادي وجماعته بما يستحقه، وذلك أنها لو نشأت فى زمن لا يسمع فيه لعالم ولا لعاقل لكانت فتنة عمياء، لا يستطيع أحد من الناس ردها ولا وأدها فى مهدها، بل ولتسلط محمد بن هادي على سائر الدعاة السلفيين، الذين يخالفونه فى استدلال أو نظر، أو وقع منهم خطأ بتأويل أو نسيان بالسب والطعن والتجريح؛ حتى لا يبقى على وجه الأرض إلا هو و حزبه ومن صار على دربه؛ فليحمد الله دعاة السلف على نعمة العلم وصحبة العلماء. **قال البخاريُّ**: «سمعت أحمد بنَ حنبل

يقول: إنما الناسُ بشيوخهم، فإذا ذهب الشيوخ فمع من العيش؟!»[١]. وليلعم سائر الناس أن هؤلاء الحدادية الغلاة مخالفون للعلامة الربيع فى طريقته ومنهجه فى الجرح والتعديل، بل ومخالفون للسلف، وليس للشيخ ربيع اختصاص فى منهجه ولا فى اعتقاده عن أئمة السلف، وأن ما ألحق به من تهم، إنما كانت بسبب هؤلاء الأصاغر،الذين لا يعرفون دليلا ولا برهانا إلا ما أشرب من هواهم .



(١) «الآداب الشرعية» (٢/ ١٤٦).



القصور العلمي
في مسائل الدكتور ابن هادي وأجوبته

لا شك أن الكلام في علوم الدين والشريعة يحتاج إلى توفيق الله تعالى، وأخص ما يحتاج إليه المرء فى ذلك مسائل الاعتقاد والمنهج، لما لها من المكانة العالية فى الدين، ولما يترتب على المخالفة فيها من الخصومة والنزاع ما لا يكون فى غيرها.

ومن علامات التوفيق أن يهيئ الله تعالى لطالب العلم إمامًا من أهل الحديث، ينشأ على يديه من الصغر؛ فيجمع له السنن، ويوضح له المقاصد، ويفصل له المبهمات، فإذا اجتمع مع ذلك عقل صاف وقلب شكور؛ ولسان سؤول بلغ الغاية وظفر بالمقصود، قال عمرو بن قيس: «إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فارجه، وإذا رأيته مع أهل البدع فائيس منه؛ فإن الشاب على أول نشوئه»[١].

وقال أيوب السختياني: «إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله لعالم من أهل السنة»[٢]،

وقال ضمرة بن ربيعة: عن ابن شوذب الخراساني أنه قال: «إن من نعمة الله على الشاب إذا تنسَّك أن يواخي صاحب سنَّة يحمله عليها»[٣]

---

(١) «الإبانة الكبرى» (١/ ٢٠٥).

(٢) رواه اللالكائي، صحيح اعتقاد أهل السنة (رقم ٣٠).

(٣) «الإبانة الكبرى» (٤٣).

وممن نال تلك المكانة بتوفيق الله تعالى ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم حبر الأمة عبد الله بن عباس رضى الله عنه فقال : " اللهم فقه فى الدين " وفى رواية للبخارى أيضا قال :" اللهم علمه الحكمة " وفى أخرى : " اللهم علمه الكتاب " .. وعند مسلم : " اللهم فقه " ..

وكان عمر رضى الله عنه يقدمه مع الكبار ويلقبه بفتى الكهول ويقول : " إنه فتى الكهُول له لسانٌ سؤولٌ وقلبٌ عقولٌ " أهـ .

وبذلك نال تلك المكانة من جهة توفيق الله تعالى له ، ومن جهة ما أعطاه من قلب واع مدرك لحقائق المعانى ، ولسان لا ينقطع عن الطلب ..

ومن المعلوم أن الخطأ في أمور الاعتقاد ليس كالخطأ في غيره؛ ولذلك كان أهل العلم على حذر شديد إذا تكلموا في أمور الاعتقاد، ولذلك لما ظهرت المعتزلة كان يكرهون مسائلهم، ولا يحبون التناظر فيها أمام العامة؛ مخافة أن يفتنوا بها ، ولا سيما أنها كانت مسائل حادثة، والحادث بحاجة إلى أن يدفن لا أن يظهر، وقد تكون المناظرات سببا فى ظهوره، واجتماع الناس عليه، ولا سيما أن النفوس تميل إلى تتبع الغرائب والمشكلات، فتكون أسرع فى الدخول إلى القلب من غيرها من المسائل الثابتة، وتكون الفتنة أشد،لا يقدر كل أحد على دفعها، بسبب ما فيها من الضلال والزلل. ولكنهم اضطروا بعد ذلك إلى مناظرة أهل البدع؛ مخافة أن يروج أمرهم على العامة والضعفاء من الناس، لكن الأصل عندهم كان فى تجاهلهم، وتجاهل مسائلهم، مع كونهم على بينة منها، قال المحاملي: «قال المزني:

سألت الشافعي عن مسألة من الكلام، فقال:

سلني عن شيء إذا أخطأت فيه، قلت: أخطأت، ولا تسألني عن شيء إذا أخطأت فيه، قلت: كفرت»(١).

وفى هذا الموضع أخبر الشافعى بما يدور بين أهل البدع ، إذا اختلفوا في عقائدهم كفَّر بعضهم بعضًا، وخرج بعضهم على بعض؛ قال حسن بن عبد العزيز الجروي: «كان الشافعي ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء، ويقول: أحدهم إذا خالفه صاحبه، قال: كفرت»(٢).

وقد حفظ الله تعالى علماء السنَّة والأثر؛ فاتَّفقت كلمتُهم، وتوحَّدت مشاربهم؛ فلم يضلُّوا ولم يبتدعوا، ولم يكفِّر بعضهم بعضًا، إنما كانوا يخطئون فقط - نسأل الله تعالى أن نكون أمثالهم - ومن أراد الله تعالى به خيرًا فتح له باب التواضع؛ فهو مفتاح العلم، والخشوع حالُه، والاعتراف بالعجز ثمرتُه. فلم يتكلم أحدٌ منهم في مسألة إلا كان لهم فيها سلف، وإذا سألتهم عن أحب الأقوال إليهم قالوا: ما أخذناه عن السلف. قال الميموني: قال لي أحمد: «يا أبا الحسن، إيَّاكَ أنْ تتكلمَ في مسألةٍ ليسَ لكَ فيها إمامٌ»(٣).

أما أهل البدع فقد حرمهم الله تعالى التوفيق، فلم يأخذوا من السنة النبوية ولا من كلام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شيئًا، وليس عندهم من العقل إلا ما سرقوه من الفلاسفة والمعتزلة، وكان أكثره خيالات وأوهامًا؛ أظهروا بها الشبهات، ونشروا بها الفتن، فضلوا وأضلوا . وليحمد الله دعاة السلف على نعمة مجانبة

---

(١) «السير» (١٠/ ٢٨).

(٢) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة (٢/ ٥٣٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٩٦).



أهل البدع والأهواء بعد نعمة الإسلام .

وسنوضح في هذا الفصل بعض المسائل التي تناولها الدكتور محمد بن هادي في الاعتقاد والمنهج، التي لم يوفَّق فيها إلى الصواب، وظهر فيها اضطراب أقواله وأحكامه، ولا مقصد لنا من ذلك إلا إظهار الحق، ولنعلم أين مكانته من العلم بجوار غيره، ومن هو أولى بالاتباع منه، ولنعلم كذلك لماذا نسبت تلك الفتنة إليه.





تفصيل منهج ابن هادي في النقض والتجريح

لم أجد قصورًا في مفهوم النقد والتجريح في الدعاة المشهورين كما وجدت في نظرات الدكتور محمد بن هادي. ولم يكن لمن كان هذا شأنه أن يتصدر في هذا الميدان، ويحدث فيه ما أحدث من الفتن.. فقد وجدته يرى اجتماع ألف عالم على تجريح رجل أو تعديله لا قيمة له، كما تبيَّن في طيَّات كلامه عن بعض المخالفين، قال: «وإذا لم تأتوا به فقولُكم مردود، ولو كان ألف عالم!» اهـ.هذا هو قوله ..

وهو بلا شك خللٌ عظيم وشذوذ كبير في فهم قاعدة من قواعد الجرح والتعديل، وهي أن اتفاق علماء الحديث على تعديل رجل لا يجوز لأحد أن يخرمه، بل يجب على العامة والخاصة تقديره والنظر إليه بعين الاعتبار، فكيف إذا بلغوا الألف؟!

فأى استخفاف بمقام العلم والعلماء مثل هذا ؟، وهل يقع فى ذلك إلا رجل ضعيف الفهم والأهلية ، رحم الله الإمام الذهبيَّ وهو يحث على موافقة الإجماع ويحذر من مخالفته، قائلًا:

«وإذا اتفقوا على تعديل أو تجريحٍ؛ فتمسَّك به واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم. ومن شذَّ منهم فلا عِبْرة به»[١]، وقال:

---

(١) «سير الأعلام» (١١/ ٨٢).

« ما زال العلماء يختلفون، ويتكلَّم العالم في العالِم باجتهاده، وكلٌّ منهم معذور مأجور، ومن عاند أو خرق الإجماع؛ فهو مأزور، وإلى الله ترجع الأمور»[١].

ولا يخفى أن رد الإجماع في الأحكام والعقائد أصلٌ من أصول المعتزلة، كما أن ردَّ الإجماع في التفسير أصلٌ من أصول الأشاعرة. وهؤلاء وأولئك يجوزون إنشاء أقوال لم يعرفها السلف ولا التابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، ومن المعلوم أن أهل السنَّة يقرِّرون الإجماع الثابت ، خلافًا للمعتزلة والشيعة الروافض؛ قال شيخ الإسلام: «الإجماع وهو متَّفق عليه بين عامَّة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة»[٢].

ويزيد ابن هادي الطين بلة ويقول: «بلِّغوا عنِّي: أنِّي لن أقبل جرحًا في شخص أعرفه، ولو جرحه عبيد أو البخاري أو مسلم!» اهـ.

قلت: فمن هذا الرجل الذي يضع نفسه بجوار البخاري ومسلم؟!

إن هؤلاء الأئمة الأخيار ينبغي أن يشاد بهم بين الناس، وأن يرفع قدرهم، أما أن يستهان بمقامهم بضرب تلك الأمثال الوضيعة والمقاييس الفاسدة ؛ فهذا لا يفعله إلا شاذ في الفهم، قاصر فى العلم، مغرور فى النفس .. فهؤلاء قوم اتَّفق الأئمَّة على عدالتهم، وصدقهم وأمانتهم، ولا يمكن لهم أن يعدِّلوا أحدًا أو يجرِّحوه إلا بقواعد متفق عليها عند علماء الحديث.

ونحن لا نقول بعصمة هؤلاء الأئمة ، ولكن خطأهم بالنسبة لغيرهم قليلٌ؛

---

(١) «سير الأعلام» (١٩/ ٣٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣٤١).

وعليه فلا يجوز الحديث عنهم بتلك الطريقة الشاذة، من رجل لا يبلغ عشر معشار ما بلغوه، ولا أدنى من ذلك في الحفظ والفهم، ولا في العدالة والتمييز. ومن المعلوم أن معرفة الرجال تكون تارةً بالشهود، وتارةً بالجرح والتعديل، وتارةً بالامتحان، وتارةً بالصحبة، وهؤلاء هم أهل الفن في هذا كله، فأين ابن هادي من ذلك؟! **قال شيخ الإسلام**: «ومعرفة أحوال الناس تارةً تكون بشهادات الناس، وتارةً تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان»(١) وقد تبين للقاصي والداني أن الشيخ المذكور مسرف الجرح والتعديل، وقد خالف من هم أعلم منه، وأقوم في الشهادة، وأحرص على السنة. **فكيف بمثل هذا يكون حكما على البخارى ومسلم .؟ ولذلك نقول**: إن الجرح والتعديل لا يُقبل إلا من العدل الضابط، ولا يُقبل من المُسرف والمفرط، قال الحافظ ابنُ حجر: «ينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلَّا من عدل متيقِّظ؛ فلا يُقبل جرحُ من أفرط فيه مجرِّح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا يُقبل تزكيةُ مَن أخذ بمجرَّد الظاهر، فأطلق التزكية»(٢).

وقال الإمام الذهبيُّ في أبي الفتح الأزدي: «وأبو الفتح - يعني الأزدي - يُسرف في الجرح، وله مصنَّف كبير إلى الغاية في المجروحين، جرح خلقًا بنفسه، لم يسبقه أحدٌ إلى التكلُّم فيهم، وهو مُتكلِّم فيه»(٣).

وإذا كان العلَّامة الربيع اتَّهم ابن هادي بالكذب، وقال: «واللهِ إن محمد بن

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٥/ ٣٣٠).

(٢) «نزهة النظر» (ص: ١٣٨).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥).

هادي لكذَّاب» اهـ، فمثلُ هذا لا يُقبل منه جرحٌ ولا تعديلٌ. بل ولا يؤخذ منه عِلم، ورحم الله الإمام مالكًا حيث قال: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن هم سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه مُعلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذَّاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهم أن يكذب على رسول الله، ولا من صاحب هوًى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضلٌ وعبادةٌ إذا كان لا يعرف ما يُحدِّث»[١].

ويزيد على ذلك أنه رجل متَّهم بقذف رجل بريء، في بيت من بيوت الله تعالى، بسبب ما بينه وبينه من لدد وخصومة، ومثلُ هذا لا يُقبل تجريحه في غيره. ولو كان ما قاله زلة لسان، كما يزعم بعض أتباعه، أو أنه لا يقصد القذف، إنما قصد الاحتقار والإهانة؛ لكان من الواجب عليه أن يعلن ذلك على الملأ، ويبرئ من اتهمه بالزور، ويتوب إلى الله تعالى، ولكنه رجل غير منصف ولا عادل، يريد من المتهم أن يتنازل عن شكواه، وتبقى التهمة معلقة في رقبته إلى يوم القيامة؛

قال الإمام الكرجي القصاب: «ومن لم ينصف خصومه في الاحتجاج عليهم؛ لم يقبل بيانه وأظلم برهانه»[٢].

ويكفي أيضًا دليلًا على تهوُّره في الأحكام؛ أنه أشعل فتنة ووقيعة بين الناس، لو اطَّلع عليها الذين زكَّوه من قبلُ؛ لتراجعوا عن تزكيتهم له، كما تراجع الشيخان الكبيران.

ولذلك عندما يأتي رجلٌ مثل هذا ويطلب من الناس أن يقبلوا تجريحه

(١) «أخلاق الراوي» (١/ ١٣٩).

(٢) «النكت الدالة على البيان» (٢/ ١١٣).

لطائفة أو لجماعة بأكملها، دون أن يبدي لذلك سببًا؛ فهذا دونه خرط القتاد، وذلك من وجهين: الأول: من جهة ذاته ونفسه، والثاني: من جهة أدلَّته وأسبابه. فهو كمدلول عليه من جهة شخصة مردودٌ بشهادة الشيخين الكبيرين في المدينة، وهم أعلم الناس به؛ فأحدهم قال عنه: «كذاب»، والآخر قال عنه: «محب للزعامة والعياذ بالله».أهـ وكمدلول عليه من جهة أحكامة فلم يقبلها أحد من الأئمة الكبار، أما من جهة أدلته فجرحه مفتقر إلى البراهين الموجبة لتلك الأحكام.

وبناءً على ذلك أقول: إن التوثيق المعتبر مقدَّم على التجريح المغلوط، القائم على سوء الظنِّ وسوء الفهم... والمجروح المعلوم جرحُه لا يُقبل منه تجريح ولا تعديل، كما قال ابنُ حبَّان: «ومن أمحل المحال أن يُجرح العدلُ بكلام المجروح؛ لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يُحتجُّ بنقل حديثه ولا بشيء يقوله»[1].

ولا شك أن هناك فارقًا كبيرًا بين تجريح ابن هادي وتجريح غيره من كبار الأئمة؛ فالأئمة العدول شهادتهم مقبولة في الحكم على المخالفين. والعلة في ذلك أن المحدث يأخذ بما يرويه الرواة الثقات في أمور الدين، التي يعلم هيبة الناس أمامها، وحذرهم من تغييرها وتبديلها. والقاضي يقضي بما يشهد به الشهود الثقات في أمور الدنيا على التعيين؛ فكذلك يقبل العامة والخاصة أحكام الأئمة الثقات في الجرح والتعديل على المخالفين من أهل الأهواء، ولا سيما إن لم يخالفهم في الحكم أحد من الأئمة الثقات المشهود لهم بالعدالة .

أما من هو معلوم بالحسد والإحنة والإسراف والكذب؛ فهذا لا تُقبل

---

(١) «الثقات» لابن حبَّان (٥/ ٢٣٠).

شهادته ولا أحكامه، لا في أمور الدين ولا في أمور الدنيا، وعليه: فلو قدر أن جرح العلامة الجابري أناسًا علم عنهم الكذب وتفجير الفتن؛ فشهادته مقبولة، ولا سيما إذا اتفق معه العلامة الربيع على ذلك، إذ قال: «لا يغتر بفلان... إلا جاهل بحاله، أو به خلل في عقله، أو صاحب هوًى مثله» اهـ.

بل وقد شهد جمع من الناس على صدق ما قاله العلامة الجابري في هذين االرجلين – أحمد بازمول وأسامة عطايا – بل إن الشيخ ابن هادي نفسه شهد على أحدهما ، كما تقدم بأنه «ساقط... ولا يمكن أن يستمع لأحد، والذي لا يستمع لأحد ضرر على الدعوة وضرر على المشايخ... شر شر» اهـ.

وقال: «آخر مقال رأيته كتابة على السلفيين... يدل على جهل وقلة فقه إن لم يكن عدم فقه تمامًا» اهـ.

وأنا أذكر شهادته هنا من باب إلزام الخصم ، لا من باب التأصيل . وذلك لأن شهادته في خصومه وأعدائه وأقرانه لا تؤخذ على إطلاقها، إلا بالتفصيل القائم على ذكر الأدلة والبراهين؛ لأنه يشهد على خصوم وأعداء، بينه وبينهم إحنة وصراع دائم، ومن المعلوم أن الخصم لا يكون حكمًا ولا شاهدًا، وأقصد هنا العداوة الشخصية القائمة على الصراع على حظوظ النفس والدنيا، كما ذكرنا عن الإمام النووي آنفًا: «وترد الشهادة بالتهمة؛ كشهادته على عدوه، وبما يدفع به عن نفسه ضررًا، أو يجر به إليها نفعًا»[(١)]

أما عداوة أهل البدع...

فأهل السنة العدول خصوم لهم، وهم الحكام عليهم شاءوا أم أبوا . وقد

(١) «شرح مسلم» (١/ ٦١).

تقدم بيان ذلك ، ولكنى أكره للعبرة والفائدة .

وإذا قيل: إن الأمر متعلق بذكر سبب الجرح؛ مع اعتراف المعترض أنه مفسر ، فهذا إن لم يكن ظاهرًا ، كما ادعى المدعي؛ فعليه أن يطلبه ممن حكم به في حينه، ولا يؤخر الاعتراض عليه زمنًا؛ ليتخذه تكأة للتجرؤ على العلماء والقدح فيهم. ووقد كان من الواجب عليه أن يلزم نفسه بما أراد أن يلزم به الشيخ الجابرى عندما تكلم عن المدعو أسامة عطايا وجرحه ..

وليعلم أن إفتاء العالم في تلك المسائل للعامة يختلف عن الإفتاء للخاصة وطلاب العلم؛ فالعامة يأخذون الأحكام المجملة ليحذروا؛ لأنهم لا يفهمون الأدلة التفصيلية، أما الخاصة من طلاب العلم فلهم التفصيل والبيان.

ومن أراد أن يعرف الحقيقة بدون عناء فليسأل ابن هادي هل كان جرحه لابن عطايا الفلسطيني مفسرًا مبرهنًا بأدلته أم لم يكن كذلك؟ فإن كان مفسرًا مبرهنًا بالأدلة فهو حجة للعلامة الشيخ عبيد الجابري عليه، وإن لم يكن كذلك فليسأل أهل ليبيا عن الفتن التى لحقتهم من ابن عطايا وآرائه وأفكاره، فهي دالة على ما طلبه من العلامة الجابري، وإن لم يستطع الوصول إليهم فليرجع إلى كلام العلامة الجابري نفسه، والذى جاء مفسرًا مبرهنًا على ما قرَّره في الحكم على المذكور.

وقد أبان ذلك بقوله : «فنصيحتي ألا يغتر به أهل ليبيا لا عوامهم ولا خواصهم» اهـ، وقال : «هذا الرجل فيه خفة عقل، وداخل في الأمور السياسية في قضية ليبيا بقوة، فأنا لا أثق في كلامه أبدًا، الرجل عنده خفة، وعنده طيش، الله يكفينا شره، خبل خبل خبل خبل، مجنون مجنون مجنون مجنون، لا تغتروا بكلامه، اسكتوا عنه» اهـ.

وقال عنه الشيخ العلامة الربيع: «بينوا أخطاءه للناس، حذروا منه، فهذا فرق صف السلفيين في ليبيا والأردن والسعودية، بارك الله فيكم، ولكن انشروه في أوساط السلفيين». اهـ، فالعلة واضحة والأدلة ظاهرة في حكم الشيخين، وهي أن المذكور فرق السلفيين ونشر الفتن بينهم، والأمر كما قالا في مفرق مخبول، وهما أصدق عند الناس منه، فهو الفتان الذي يسعى في التفريق بين الناس، ونشر العداوة والبغضاء بينهم، إما بسوء قصده ونيته، وإما بجهله وخفَّة عقله ورؤيته لنفسه، وإما بالجميع، وما أرى الرجل يعظم نفسه إلا لحماقته وخفة عقله.

وهذا هو الذي رآه العلامة عبيد في الشخص المذكور، وقد شهد به القاصي والداني، فهذا الشخص يحشر أنفه في قضايا هي أكبر من حجمه وعقله، وتراه أحيانًا يظن نفسه من الطبقات التي لها عندية ومكانة، كعندية العلماء الأكابر والأئمة المجتهدين في مسائل النوازل، ولعلك تسمعه وهو يقول: «فلان من طبقتي، ولكني أعلم منه»!

ولعلك تراه ينتقد على علماء أكابر في الأمة بعض أقوالهم، ويخطئهم في أشياء لم يسبقه إليها أحد، ولقد رأيته يعترض على ألفاظ وجمل جاءت متوافقة مع أحكام الشريعة بزعم أنها من الشرك الأصغر، كما أنه جعل كلمة: «لولا الشيخ ربيع ما ذهب ابن هادي ولا جاء». والتي كتبتها في بياني الأول في الرد على ابن هادي في باب الشرك الأصغر.

وقد رد عليه كثير من طلاب العلم في أنحاء متفرقة من العالم وأسكتوه، ولكنه لم يعبأ ولم يتراجع، وأصر على اتهامه الباطل المنكوس، وقد لزمه أن يجري هذا الاتهام الذي كاله لي ولإخواني على كل من تقدم من أهل العلم، الذين نسبوا

الشيء إلى سببه الصحيح، دون أن يقرنوه بذكر اسم الله تعالى، فيرميهم جميعًا بالجهل وعدم التفريق بين الشرك وبين التوحيد، ولعله يطالب العلماء والأئمة المعاصرين بمراجعة كتب أئمة السلف وأقوالهم مرة أخرى.

وقد لزمه أن يبين الحكم فيما قاله النبي ﷺ في حق عمه أبي طالب: «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**» متفق عليه، وقوله ﷺ: «**ولولا حَوَّاءُ لم تَخُنْ أنثى زوجَها**» متفق عليه، وقد نسب الشيء إلى سببه دون أن يقرنه بذكر الله تعالى. وكذلك قول الخليفة عمر رضي الله عنه لحفصة: «ولولا أنا لطلقك رسول الله ﷺ» [رواه مسلم، كتاب الطلاق (١٤٧٩)].

وقول الإمام الدارقطنى: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء» [انظر تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٩٦)] وقول الإمام أحمد: «لولا الشافعيُّ ما عرفنا فقه الحديث، وكان الفقه قِفلًا على أهله حتى فتحه الله بالشافعي». [تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦١)]، وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٠/ ١٣٦): ولهذا قال العقلاء ستون سنة مع إمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان، وما أحسن قول عبد الله بن المبارك: لولا الأئمة لم تأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا. اهـ.

وقوله في [الجواب الصحيح (٥/ ٣٠٥)]: «ومحمد أظهر دين الرسل قبله، وصدقهم، ونوه بذكرهم وتعظيمهم، فبه آمن بالأنبياء والرسل قبل موسى والمسيح وغيرهما أمم عظيمة، لولا محمد لم يؤمنوا بهم» اهـ.

وقال قتيبة: خيرُ أهل زماننا: ابن المبارك، ثم هذا الشاب - يعني: أحمد بن حنبل -، وإذا رأيت رجلًا يحب أحمد؛ فاعلم أنه صاحب سُنة، ولو أدرك عصر

الثوري والأوزاعي والليث لكان هو المقدَّم عليهم، فقيل لقتيبة: يضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين»، وقال : «لولا الثوري لمات الورعُ، ولولا أحمدُ لأحدَثوا في الدِّين؛ أحمد إمام الدنيا» [سير الأعلام للذهبي (١١ / ١٩٥)].

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٨١) أن رجلًا جاء إلى سفيان الثوري فقال: يا أبا عبد الله! تمسك هذه الدنانير؟! فقال: اسكت، لولا هذه الدنانير لتمندل بنا هؤلاء السلاطين. وأورده المزي في «تهذيب الكمال» (١١ / ١٦٨)، وقال مثله الإمام الليث بن سعد : «لولا - المال - هو لتمندل بنا هؤلاء» اهـ.

وقول ابن القيم في الصحابة رضي الله عنهم في الميمية:

«أولئك أتباع النبي وحزبه ... ولولاهم ما كان في الأرض مسلمُ

ولولاهم كادت تميد بأهلها ... ولكن رواسيها وأوتادها همُ

ولولاهم كانت ظلامًا بأهلها ... ولكنهم فيها بدور وأنجم

أولئك أصحابي فحي هلا بهم ... وحي هلا بالطيبين وأنعم». اهـ

ومن المعلوم أن كل شيء محتاج إلى علة ليعرف - فذكر العلة المجردة لا شيء فيه طالما أنها علة صحيحة - إلا الله تعالى، فهو تعالى غني بأسمائه وصفاته وأفعاله، ولا يحتاج إلى علة ليعرف، قال شيخ الإسلام مقررًا ارتباط السبب المستقبل بما قبله: «وقد قرر كلامه صاحبنا الشيخ أبو العباس الواسطي فقال : المعنى: أنه لولا وجود زيد ما عرف عمرو وبوجود زيد زالت الجهالة عن عمرو؛ فصار زيد مفتقرًا إلى وجود عمرو واسمه لزوال الجهالة عنه به وباسمه، والمعنى: أن المخلوق مفتقر إلى علة يعرف بها بخلاف الواحد الذي لا نظير له ولا هو مفتقر إلى علة يعرف بها ويقوم بها بل العباد مفتقرون إليه وإلى معرفته»

[درء تناقض العقل والنقل(٨/ ٥٠٧)]، وقال ابن القيم: «وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه يقول: كيف يطلب الدليل على من هو دليل على كل شيء؟ وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

ولـيس يصـح في الأذهـان شـيء إذا احتـاج النهـار إلـىٰ دليـل

ومعلوم أن وجود الرب تعالى أظهر للعقول والفطر من وجود النهار، ومن لم ير ذلك في عقله وفطرته فليتهمهما» [مدارج السالكين (١/ ٦٠)].

هذا هو ما قصدناه من تعلق السبب بالمسبب والأثر بالمؤثر، فما قصدنا استقلالًا ولا مشاركة ولا تسوية، كما ظن المدعي سيئ الظن، إنما نقول: إن الأسباب من نعم الله تعالى في بلوغ المقصود منها، وأن الله تعالى ما قدر شيئًا إلا وقدر معه أسبابه، فكلامنا متعلق بإسباب السبب وإثبات تأثيره من جهة كسب العبد، أما من جهة الخلق فالخلق لله تعالى، ونحن نتكلَّم في السبب ولا نتكلم في الخلق، ولا يعني عدم كلامنا فيه أننا ننكره - معاذ الله-، فالقدرة والاستطاعة والسبب والتأثير فيه كله من خلق الله تعالى.

وهذه هي أقوال الأئمة الدالة على ما قررناه آنفًا؛ فليستظهرها المنكر آنفًا، وليعلم أن هؤلاء الأئمة لم يجتمعوا على ضلالة، ولم يتلفظوا بألفاظ شركية، وأنا أنصحه كما نصحه الشيخان: يسكت كثيرًا، وأن يكف لسانه عن أذى الناس بالباطل، ولينظر فيما يخرج من رأسه، وليعد لكل قول علته إذا وقف بين يدي الله تعالى، كما أنصحه أن يرجع إلى أهل العلم لينهل من علومهم وأخلاقهم وحلمهم وصبرهم قبل أن يتصدَّر، ويسوق الناس بجهالة، وهناك أمور بلا شك هي أكبر من عقله وإدراكه، ورحم الله تعالى الخليفة عمر حيث قال : «تعلموا

قبل أن تسودوا، وقد تعلم أصحاب النبي ﷺ في كبر سنهم» رواه البخاري.

وقد فصل العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأمر على ما قدمناه آنفًا فقال: «يجوز أن تضيف الشيء إلى سببه بدون قرن مع الله، فتقول: «لولا فلان لغرقت»، إذا كان السبب صحيحًا وواقعًا، ولهذا قال الرسول عليه الصلاة والسلام في أبي طالب حين أخبر أن عليه نعلين يغلي منهما دماغه قال : «**ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»، فلم يقل: لولا الله ثم أنا، مع أنه ما كان في هذه الحال من العذاب إلا بمشيئة الله؛ فإضافة الشيء إلى سببه المعلوم شرعًا أو حسًّا؛ جائز، وإن لم يذكر معه الله جل وعلا، وإضافته إلى الله وإلى سببه المعلوم شرعًا أو حسًّا جائز، بشرط أن يكون بحرف لا يقتضي التسوية كـ«ثم»، وإضافته إلى الله وإلى سببه المعلوم شرعًا أو حسًّا بحرف يقتضي التسوية كالواو؛ حرام، ونوع من الشرك.

وإضافة الشيء إلى سبب موهوم غير معلوم؛ حرام، ولا يجوز، وهو نوع من الشرك؛ مثل العقد والتمائم وما أشبهها، فإضافة الشيء إليها خطأ محض، ونوع من الشرك؛ لأن إثبات سبب من الأسباب، لم يجعله الله سببًا؛ نوع من الإشراك به، فكأنك أنت جعلت هذا الشيء سببًا، والله تعالى لم يجعله، فلذلك صار نوعًا من الشرك بهذا الاعتبار» [فتاوى العثيمين (٣/ ١٣٠)].

أما أن محمد بن هادي لم يصل إلى ما وصل إليه من الشهرة في مكانه إلا باقترانه بالشيخ ربيع، كما بينت في بياني؛ فهذا أمر لا يحتاج إلى تفصيل ولا برهان، ولا يرده إلا جاحد، بل ولم يكن محمد بن هادي معروفًا في كثير من البلدان قبل فتنته التي فتن بها الناس، والتي اقتضت رد العلامة الربيع عليه، فكان ذلك سببًا آخر في ذيوع أمره، ولو أن الشيخ ربيعًا لم يرد عليه وتركه يهرف بما لا

يعقل لكان نكرة لا يعبأ بقوله ولا يسمع لأحكامه؛ فتعليق معرفة الناس به بالعلامة الشيخ ربيع لم تكن سببًا موهومًا أو غير حقيقي، بل تلك هي الحقيقة التي يعرفها القاصي والداني.

أما دعوتي لقبول حكم الشيخ ربيع دون منازعة له؛ فهذا أمر متعلق بمقامه الرفيع في الشهادة، وشهادة العدول الثقات مقبولة عند أهلها، كما هو معلوم عند أهل الحديث، ولا يردها إلا جاهل.

والقضية التي عرضها ابن هادي على الشيخ ربيع لم تكن قضية علمية، إنما كانت قضية شخصية كان على ابن هادي بعد لقائه مع الشيخ ربيع أن يلجم لسانه ويرضى بحكم الشيخ ربيع، ولا ينطق بما يسوءه، ومن المعلوم أن ما كان متعلقًا بأحوال الناس فشهادة العدل الثقة من جملة الأدلَّة في الحكم على المخالفين والفتانين، والشيخ ربيع أعلم من ابن هادي في هذا الباب، قال شيخ الإسلام: «ومعرفة أحوال الناس تارةً تكون بشهادات الناس، وتارةً تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان» [مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٣٠)].

أما لو كانت قضية ابن هادي مع خصومه قضية علمية متعلِّقة بالأحكام والعقائد والمناهج ابتداءً؛ فالحكم فيها لا يقبل من أي عالم إلا بالأدلة والحجج والبراهين، ويكفي العامي فقط أن يسأل ولا يعقب؛ لأنه جاهل، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣].

ومن المعلوم أن محمد بن هادي لم يعرض على الشيخ ربيع في لقائه معه شيئًا متعلقًا بالعقائد ولا بالمناهج، إنما عرض خصومة شخصية بأقوال عامة وتغريدات مطلقة، أنزله على نفسه، بغير دليل ولا برهان إلا الوهم والظن، وقد

كان كلام الشيخ ربيع معه كلامًا إصلاحيًّا، من باب النصح والموعظة، وقد قصد منه فض النزاع وتأليف القلوب، وقد كان من الواجب على ابن هادي ورفاقه أن يسمعوا ويطيعوا، وينصرفوا ويحمدوا الله أن وجدوا من يردهم ويضبط عقولهم.

ويكفي ما تقدم في الرد على طعونات الشخص المذكور آنفًا.

ونريد في هذا الموضع أن نبين موقف الشيخ ابن هادي من أحكام العلامة الشيخ الجابري باختصار شديد. **فنقول**: لقد بدأ هذا الأمر عندما طعن ابن هادي في أحد المشايخ، وأطلق عليه لقب: «رأس الشر»، وهذا بلا شك طعن بالغ يحتاج إلى أدلة وبراهين، ولا سيما إذا أطلق على رجل مشهود له بالسلفية والذود عنها، ولا بد من نصب الأدلة على هذا التجريح، ومن أجل ذلك طالبه الشيخ الجابري بذكر الدليل على تجريحه، وقال: «الأخ عرفات بن حسن المحمدي... من أبنائنا الذين عرفنا منهم الولاء التام للسنَّة وأهلها... ومن ادَّعى عليه غير ذلك؛ فإنِّي أطالبه بالدليل الذي لا يقبل التأويل، وإلا عددته في المتهجمين الذين يقولون بلا علم» اهـ.

فاعترض ابن هادي على رد العلامة الجابري وقال:

«إن جرح الشيخ عبيد لأولئك السلفيِّين كان مجرَّدًا من الأدلَّة والأسباب، وإن كان مفسَّرًا من جهة اللفظ» اهـ. والمراد أن الشيخ ابن هادي أراد أن يقبل جرحه في الدكتور عرفات دون ذكر الأدلة والبراهين، ووضع نفسه في مرتبة العلامة الشيخ عبيد، وزعم أنه جرح رجلين دون ذكر الأدلة، مع اعترافه أنه تجريح مفسر، وفيه قال عنهما: " كلاهما كذاب .. فتان ... " والكذب قد يكون

في كلام الناس، وقد يكون في الرواية... والأظهر أنه كذب في كلام الناس، والفتنة في الوقيعة والدسائس، وهذا أمر يعرف بالاستقراء والتتبع. وقد حكم العلامة الجابري بما علم وشهد، وبما رأى من القضايا المعروضة عليه، والتي اطلع عليها عن قرب وعاينها، وشهد معه الشيخ ربيع على ذلك. وقد كان هذا موقفًا قديمًا لابن هادي في أحد الذين جرحهم الشيخ عبيد، كما تقدم ذكره؛ ولذلك كان على ابن هادي ألا يعترض على شهادة الشيخ عبيد؛ لأنه هو نفسه مقر بها، وقد فسرها على نفس الوجهة، بما يدل على أن العلامة الشيخ عبيدًا لم يخطئ في حكمه. ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل زعم الدكتور ابن هادي أن تلك القاعدة التي وضعها الشيخ الجابري - اشتراط الدليل على التجريح - قاعدة محدثة، وزعم كذلك أنه وإن كان لا يعتقدها إلا أنه سيعامل خصومه بها، وهذا هو جوابُه، وفيه قال: «لقد والله وضعتم مكيالًا أنتم بأنفسكم لن نكيل لكم إلا به... فمهما طعنتم في معروف عندنا نعرفه بالصدق والعدالة والديانة والأمانة، والله لا نقبل حتى تأتونا بالدليل الصحيح الصريح الذي لا يحتمل التأويل، كما قرره فضيلة الشيخ عبيد حَفِظَهُ اللهُ، وإذا لم تأتوا به فقولكم مردود ولو كان ألف عالم!» اهـ.

وقال: «بلغوا عني: أني لن أقبل جرحًا في شخص أعرفه، ولو جرحه عبيد أو البخاري أو مسلم، إلا أن يذكر الدليل على جرحه، وأنا أحتكم إلى قواعدهم، وإن كنتُ لا أرتضيها لكن أحتكم إليها، وَرَدِّي لكلامهم لا يعَدُّ طعنًا فيهم» اهـ. هذا هو قوله ..

زعم فيه أن طلب الدليل على التجريح قاعدة مخترعة لا أصل لها ، ومع اعتقاده بطلانها إلا أنه أكد على أنه سيعامل خصومه بها...

وهو قول باطل مخالف لما كان عليه كبار الأئمة، وذلك من وجهين:

الوجه الأول:

أن من عرف من الدعاة والعلماء أنه على الجادة، وشهد له الأئمة المشهود لهم بالعدالة؛ لا ينبغي أن يسقطه أحد إلا ببرهان ودليل، قال الحافظ السيوطي: «اختار شيخ الإسلام تفصيلًا حسنًا، فإن كان من جرح مجملًا قد وثَّقه أحدٌ من أئمَّة هذا الشأن؛ لم يُقبل الجرح فيه من أحد كائنًا من كان إلا مفسَّرًا؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جليٍّ»[1]، والعلامة الجابري قال: إن من جرحته معلوم لدينا استقامته، فإن أردت إخراجه من هذا المقام؛ فلا بد لك من دليل وبرهان.. أما أن تقول: رأس الشر ورأس البلاء... إلخ، بغير برهان ولا دليل؛ على قوم مشهود لهم بالصلاح والاستقامة فتلك ثرثرة فارغة، تجرئ كل سفيه على الطعن في العلماء الأخيار بمجرد ما يهواه.

الوجه الثاني:

أنه لا يجب على ابن هادي ولا على غيره أن يعين القبول والرد بما يرتضيه، إنما يكون ذلك بالقواعد والمقدمات اليقينية التي اتفق عليها الأئمة، ولا بد له من سلف يستشهد به على ما يقول، وإلا فليس له أن يخترع شيئا من ذوقه ليلزم به غيره، ولو كان هناك شيء مختلف فيه؛ فعليه أن يجتهد في بيان الراجح منه بالدليل والبرهان، بغير تقليد ولا هوًى.

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٣٦٢).

ولو كان الشيخ المذكور يعتقد بطلان تلك القاعدة التي جعلها العلامة الجابري شرطًا في التجريح على طريقة الأئمة من قبله، ويزعم أنها قاعدة بدعية؛ لما جاز له الاحتجاج بها على خصومه، ولا أن يلزمهم بها .

وقد تقدم أن من ردَّ كلام غيره بحجة لا نقلية ولا عقلية؛ فقد أحال الناس إلى الباطل، وهذا كثيرًا ما يكون في أصحاب الكلام، ولا يكون في أهل السنة، ولذلك لم يجز الاحتجاج بكلامهم إلا إذا كان متضمنًا لحُجَّة نقلية أو عقلية، أما بمجرد الكلام والفلسفات فلا؛ قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «وكذلك التصدي لرد كلام أهل البدع بجنس كلامهم، من الأقيسة الكلامية وأدلة العقول؛ يكرهه الإمام أحمد وأئمة أهل الحديث: كيحيى القطان، وابن مهدي، وغيرهم»[(١)].

أما من جهة الإلزام: فالمعهود أن القاعدة المخترعة إذا احتج بها صاحبها في موضع، وردها في غيره؛ ألزم بأحد أمرين: إما بقبولها مطلقًا أو ردها مطلقًا، وإلا كان متناقضًا. وليس له أن يلزم غيرها بها مطلقا .. وهذا يقع كثيرًا في مناظرات الأئمة مع المتكلمين.

وعلى سبيل المثال... فقد كان الأشاعرة يقولون في حدوث العالم : إن الله تعالى كان لا يفعل شيئا في الزمن الماضي ثم فعل، وكان لا يخلق ثم خلق. **فقال لهم الأئمة:**

ما العلة التي جعلته يفعل بعد أن كان لا يفعل، حتى انتقل من الامتناع إلى الإمكان مع ثبوت كمال القدرة وتمام الإرادة له على الدوام؟ وما هو الشيء الذي رجح وجود الفعل مع كونه كان معدومًا؟ **قالوا:** «القادر المختار يرجح

(١) «الرد علىٰ من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٥٧).



أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح» اهـ.

فصارت تلك قاعدة عندهم، وقد وجب عليهم أن يطبقوها في كل المواضع، طالما أنهم يرونها الحق، ولكنهم لم يفعلوا ذلك حين سئلوا في أفعال العباد فقالوا بخلاف ذلك؛ قالوا: «القادر المختار لا يقدر مقدورًا على غيره إلا بمرجح» اهـ. فتناقضوا .!

فقال لهم الأئمة:

إن كانت تلك القاعدة صحيحة فأثبتوها مطلقًا، وإن كانت باطلة فأنكروها مطلقًا؛ قال شيخ الإسلام في الإشارة إلى ما قالوا في حدوث العالم، وأنه جاء بلا سبب ولا علة توافقًا مع المعتزلة: «فإذا ناظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم، وطالبهم الدهرية بسبب حدوث العالم؛ سلكوا مسلك المعتزلة فقالوا:" القادر المختار يرجح أحد طرفي المقدور على الآخر بلا مرجح»[1].

وقال في إشارة إلى ما خالفوه في أفعال العباد، في أنه لا بد لظهورها من علة وسبب:

«وطائفة من الناس - كالرازي وأتباعه - إذا ناظروا المعتزلة في مسائل القدر؛ أبطلوا هذا الأصل، وبينوا أن الفعل يجب وجوده عند وجود المرجح التام، وأنه يمتنع فعله بدون المرجح التام، ونصروا أن القادر المختار لا يرجح أحد مقدوريه على الآخر إلا بالمرجح [التام]»[2]. **ثم قال شيخ الإسلام تعقيبا على ذلك** : «فإن كانت هذه الحجة صحيحة؛ بطل احتجاجهم على المعتزلة، وإن كانت باطلة بطل جوابهم للفلاسفة»[3].

(١) «الصفدية» (١/ ١٤٦).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٢٩٣).

(٣) «درء التعارض» (١/ ٣٢٦).

ومن هنا يتبين أن العالم السني لا يلزم إخوانه بالباطل، ثم يحاسبهم عليه، إنما يبين لهم الاعتقاد الصحيح، ويثبته لهم، ثم يلزمهم به ويحاسبهم عليه. **وفي هذا النزاع الذي وقع بين المعتزلة والأشاعرة نقول:**

إن القادر المختار لا يقدر شيئًا على شيء إلا بمرجح وسبب، وإلا لم يكن مختارًا...

فالقادر المختار الخالق فعل بإرادته واختياره، وبسبب منه أحدث به العالم. أما أفعال العباد؛ فإنها تقع بتوفيق الله تعالى للعبد، بأن حبَّبه فيما يحب، ثم اختار العبد السبب المؤثر الذي يقع به المحبوب، وهذا هو المرجح الذي تقع به أفعال العباد عند أهل السنة... ومن قال بخلاف ذلك في أفعال العباد؛ فقد قال بقول المعتزلة الذين ينكرون فضل الله وتوفيقه لعباده.

وقد أنكر الفلاسفة أن يكون هناك علة وسبب لحدوث العالم، أو أن يكون الله تعالى هو الذي أوجده، وقالوا بالتولد الذاتي والموجب بذاته.

ويراد بالتولد الذاتي كل من يقع منه الفعل بغير اختيار ولا إرادة ولا سبب، كما أن الشمس ترسل أشعتها وتخرج حرارتها خروجًا ذاتيًّا، بغير اختيار ولا إرادة منها، وهذا هو قول القائلين بقدم العالم واقتران العلة بالمعلول.

والشاهد من ذلك أقول:

لا يجب أن نختار القول الباطل الذي ذهب إليه المعتزلة والأشاعرة والفلاسفة، ونقول: سنلزمكم به، وسنحتكم إليه. وهم ينكرون العلة المرجحة لفعل الفعل، كما ذهب ابن هادي مع خصومه بقوله: «وأنا أحتكم إلى قواعدهم، وإن كنتُ لا أرتضيها لكن أحتكم إليها» اهـ.

إنما يجب على العالم أن يقرر الحق بقواعده ويحاكم خصومه به، ولا يحاكمهم إلى وهم وباطل.

ولو أن ابن هادي وجد العلامة الشيخ عبيدًا يقول في موضع: «إذا عدل العلماء الأثبات رجلًا ثقة؛ فلا يجوز لأحد أن يجرحه إلا بجرح مفسر»... ثم يخالفه في موضع آخر ويقول: " يجوز لأي عالم آخر أن يجرح من عدله الثقات دون أن يفسر أو يبرهن على سبب التجريح ".

فحينئذ يثبت التناقض، وللمعترض أن يقول: إذا كانت تلك القاعدة صحيحة فلماذا أثبتها في موضع وأبطلتها في غيره؟ وإذا كانت باطلة فلماذا تحتج بها؟ **والسؤال الآن:** هل سمع الشيخ ابن هادي العلامة الجابري يتناقض مع قواعد السلف، ويجرح المتفق على إمامتهم وعدالتهم بغير دليل ولا سبب؟

لم يحدث ذلك ...

فقد شهد على رجلين أنهما «كلاهما فتان » بحقيقة الواقع والقضايا التي عرضت عليه، ولم يحكم بالغيب، وشهد معه الشيخ ربيع على ذلك، وفي بعض أقوال ابن هادي شهد على أحدهما أنه: «شر شر»... إلخ. اهـ. فأى شىء يلام عليه العلامة الجابري بعد ذلك .! وفى كل الأحوال فقد التزم العلامة عبيد الجابري بتعظيم الأدلة والأسباب المفسرة للأحكام ولا سيما إذا كانت متعلقة بمن اشتهر بالصلاح والاستقامة . وهذا هو ما فعله مع الدكتور ابن هادي عندما أراد أن يجرح الدكتور عرفات المحمدي .

والحقيقة أن ابن هادي أرهق الناس بتناقضاته، فهو في الحقيقة متناقض مع نفسه، ويحتاج إلى ترقيع أقواله دائمًا، وينسى ما كان يقرره من قبل.



فقد كان يؤكد من قبل على ضرورة ذكر الدليل عند تجريح من اشتهر بين الناس بالسلفية، وهي نفس القاعدة التي أنكرها على العلامة الجابري، وشاهد ذلك: أنه سئل عن صاحب له اسمه عثمان قبل تلك الواقعة، فقال:

«عثمان أعرفه تمام المعرفة، من جاءني بكلام فيه لم أقبله إلا بالدليل، فإذا أقام الدليل وجب لعثمان عليَّ النصح؛ لأن هذا مقتضى الأخوة له، علي أن أنصح» اهـ. **وبناء على ذلك أقول : فليختر الشيخ ابن هادي لنفسه أحد أمرين:** إما أن يكون مع الشيخ الجابري بأصوله السلفية وقواعده الحديثية التي اتفق عليها الأئمة، وإما أن يظهر للناس تناقضه واضطرابه، وأنه يقول في موضع ما ينكره في غيره. **والأفضل له أن يقول كما كان يقول من قبل:** «الكلام في هذا للذين لهم تأثير» اهـوقال: «ارْفعوها إلى من يُسمع له أحسن منِّي» اهـ. ولو فعل لأراح واستراح كما قال الإمام المازري من قبل.



قصور الشيخ ابن هادي في تفصيل قاعدة: «ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه»

بدأت تلك القضية عندما أطلق بعض المشايخ السلفيين القول بأن: «ردَّك لجرح العالم جرحٌ فيه» اهـ. فاعترض على ذلك الشيخ ابن هادي قائلًا: «هذا كلام باطل، فكم من العلماء يخطئون ويُرَدُّ عليهم، وليس ذلك بجرح فيهم، بل إحسان إليهم» اهـ.هذا هو قولُه... وظاهره يدل على أن الأخطاء التي يقع فيها العلماء والدعاة السلفيون لا تقتضي تجريحهم، وهذا كلام طيب، وهو حجة الخصوم عليه، وذلك أنه يجرحهم ويطعن فيهم ويسبهم بأبشع الألفاظ، ويُنزل عليهم أحكام أهل الأهواء، بأخطاء يرى أنها تقتضي التحذير منهم وهجرهم وإخراجهم من الساحة الدعوية، بل ومن السلفية..

وهذا قمَّة التناقض مع ما قرره فى هذا الموضع .

الأمر الآخر:

أن الشيخ ابن هادي أنكر تلك القاعدة إنكارا كليا، وكان جوابه فيها قاصرًا؛ وذلك أن تلك القاعدة ذكرت في حيز الإطلاق والعموم، لم تحدِّد الفارق بين ردِّ جرح المخطئ وردِّ جرح المصيب، ولا بين ردِّ جرح الثقة وبين ردِّ جرح المجروح. كما أن الشيخ ابن هادي لم يذكر السياق الذي ورد فيه هذا الكلام - «ردك لجرح العالم جرح فيه» - ولم يذكر سببه ولا علته، ولا الدافع الذي دفع أصحابه إليه، حتى يكون منصفًا في الحكم عليه.

ومع سلامة النيات وحسن المقاصد، وبالنظر في معتقد الذين أطلقوا تلك القاعدة؛ سيتبين أنها تتعلق برد جرح العالم الثقة الذي لا يخالف الجماعة، ولا يتجاوز عن شهادة الثقات ولا عن البراهين المفسرة لحكمه .

ومثل هذا لا يرد جرحه، وإذا قلنا برد جرح الثقة العادل؛ الذى يقال عنه جاوز القنطرة، وفسَّر ولم يخطئ ولم يسرف فلن يقبل من عالم بعد ذلك جرح ولا تعديل .. **ويلزمنا من ذلك أن نقول إن تلك المقولة:** «ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه»؛ تحتاج إلى بيان وتفصيل، وذلك أن ردَّ جرح العالم قد يعني الطعن فيه إذا كان جرحه قائمًا بضوابط أهل الحديث والأثر، وقد لا يعني الطعن فيه، وذلك إذا زل أو أخطأ، ويكون هذا إحسانًا له.

ومعنا فى هذا الموضع مسائل لا بد من الإشارة إليه منها : أن أهل البدع يردُّون أقوال العلماء العدول الثقات، ويرمونهم بالقبائح ظلمًا وعدوانًا، ولا شكَّ أن هذا تجريح لهم وطعن فيهم- وإن كان لا وزن له- وبناءً على ذلك تكون تلك القاعدة صحيحة في هذا الموضع.. وهناك من يردُّ أقوال أهل السنَّة والأثر بزعم أنهم غير معصومين، كما فعل الرازي وغيره في ردِّ أحاديث الآحاد، وهذا بلا شكٍّ تجريح لهم، وطعن في مروياتهم. وتلك العلَّة - عدم العصمة - يروِّجها أهل البدع في ردِّ أقوال العلَّامة الشيخ ربيع وأخيه العلَّامة الشيخ عبيد خاصَّة، بسبب انتقاصهم من رموزهم وأعيانهم، وتلك العلَّة غير مقصودة لذاتها، إنما المراد تجريحهم وإهانتهم، والتقليل من فضلهم، وتفريغ طلَّاب العلم من حولهم .. وهؤلاء لا يقبلون جرح الثقة العادل بمفرده، إنما يريدون الإجماع في التعديل والتجريح من أشياخهم وترك أخبار الثقات.

ولم يقل أحد من الأئمة أن قبول أقوال أهل العلم مشروط بالعصمة، فهذه كلمةُ حقٍّ أُريد بها باطل؛ فعلماء الجرح والتعديل شرف في تلك الأمة، وهم الذين اختصهم الله تعالى بهذا العلم على سائر الأمم ..

وهؤلاء قومٌ أخطاؤهم بجوار حسناتهم قليلة، وكذلك بالنسبة لغيرهم؛ فمن ردهم بغير الحق فقد جرحهم وأهانهم، ومن هنا كانت تلك القاعدة «ردُّ جرح العالم جرح فيه» في هذا الموضع صحيحة.

وقد يردُّ بعض أهل البدع أخبار العلماء الثقات وأحكامهم الثابتة بالأدلَّة والبراهين، بقواعد فلسفية باطلة، وهذا بلا شكٍّ جرح فيهم - وإن كان لا عبرة به- كما كان يفعل المعتزلة في رد أقوال الأئمة؛ فقد كانوا يكذبون الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ويردون أخبارهم، كما ردَّ عمرو بن عبيد حديث عبد الله بن مسعود: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَة**... » إلخ. متفق عليه.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُٱللَّهُ **في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٨):**

«وذكر حديث الصادق المصدوق، فقال: لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذَّبتُه، ولو سمعتُه من زيد بن وهب لما صدَّقته، ولو سمعتُ ابنَ مسعود يقوله ما قبلتُه، ولو سمعت رسولَ الله ﷺ يقول هذا لرددتُه، ولو سمعت الله يقول هذا لقلتُ: ليس على هذا أخذتَ ميثاقنا» اهـ.

وبناءً على ما تقدَّم أقول: لعلَّ لهؤلاء الأشياخ السلفيين عذرًا في إطلاق تلك القاعدة: «ردُّ جرح العالم جرحٌ فيه».وذلك لمَّا رأوا في بعض الطلَّاب الجاهلين نوعًا من الانتقاص من الشيوخ الأكابر في مسألة الجرح والتعديل؛ فقالوا ذلك صيانةً لمكانتهم، وإحسانًا للظنِّ فيهم، وبناءً على ذلك نقول:

إن تلك القاعدة: «ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه» قد تكون مناسبة في موضع، وغير مناسبة في موضع آخر. تكون غير مناسبة في موضع خالف فيه العالم الثقات العدول، ولم يأتِ بتفسير مقبول لتجريحه؛ فأخطأ أو توهم أو تأول، كمن يظن التعارض في روايات من جرحه، وليس ثمة تعارض... فهذا ينصح، ويكون النصح إحسانًا له لا تجريحًا له.

وتكون تلك القاعدة صحيحة ومناسبة إذا رد حكم العالم الثقة القائم على الأدلة والبراهين المعروفة عند أهل العلم، فرد مثل هذا يكون طعنًا فيه وتجريحًا له.

ومع سلامة النيات سنقول: إن تفسير العبارة يجب أن يدور مع مقصد أصحابها، وحينئذ لن يعدو مقصدهم ما هو ثابت عند الأئمة الثقات، وهذا هو ما نظنه في سائر الدعاة إذا أطلقوا الكلام؛ فإننا نرده إلى قواعدهم وأصولهم، ولا نجتزئ منه اجتزاءً لنثبت أنهم أخطئوا، لنحقق مرادنا من الطعن فيهم.

ولذلك عندما أشكل فهم تلك القاعدة عند بعض الناس، بسبب ما فيها من إجمال؛ تراجع الأشياخ السلفِيُّون عنها وقالوا: «إن ردَّ جرح العالم ليس يعني الطعن فيه» اهـ. وهذا إن ثبت... فلا شك أن التراجع من الإجمال إلى التفصيل من سبل أهل العلم، ولا يعد ذلك عيبًا فيهم ولا جهلًا منهم، ولكن الشيخ ابن هادي جعله جهلًا وعيبًا، وأطلق فيه عبارات وقال كلامًا قبيحا سنترك للقارئ أن ينظر فيه بنفسه، ليعرف قربه وبعده عن العلم والعلماء، قال:

«ويكفيكم على بطلان تلك القاعدة أن الذين قالوها جهلةٌ، والدليل على جهلهم أنَّهم هم اليوم تنكَّروا لها» اهـ.

هذا هو قولُه. وفيه – كما ترى – تعنُّت فاضح على شيء ينبغي أن يحمدوا

عليه، وذلك أن التراجع في الفتوى أمرٌ لا يُعاب عليه العالم؛ فكم من العلماء كانت لهم فتاوى أخطأوا فيها، وتراجعوا عنها، ولم يرمهم أحدٌ بالجهل، بل بقيت لهم الإمامة والمكانة بالاتفاق. فقد يتفرد الرجل بعلم لم يعلمه الإمام الشافعي نفسه، ولا يعني ذلك أنه أعلم منه، أو أكثر منه فهمًا، أو أن الشافعي بجواره جاهل لا يعرف شيئًا... فالإمام الشافعيُّ كان كالشمس للدنيا وكالعافية للأبدان، قال عبدُ الله: «قلتُ لأبي: يا أبت ، أيُّ رجل كان الشافعيُّ؛ فإنِّي سمعتُك تُكثِر من الدعاء له؟ فقال لي: يا بُنيَّ، كان الشافعيُّ كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من خَلَف، أو منهما عوض؟!»[(١)]

وعلى كلِّ حال فالمرءُ لا يولد عملاقًا، وكم ذُكر عن الإمام أحمد أن له في المسألة قولين، وعن الإمام الشافعي أن له مذهبين - قديم وحديث -، ولم يتكلَّم عنهم أحدٌ بسوء. ومن المعلوم أن تغيُّر العادات والتقاليد قد يقتضي تغيُّر الفتوى مع ثبوت الأحكام.. ويبقى لهؤلاء الأئمَّة جاهُهم ومقامُهم في الأمَّة.

وقد يتضح للمفتي أدلة لم تكن ظاهرة له من قبل، فيتراجع عن فتواه، كما تراجع الشافعي وأحمد عن القول بوقوع طلاق السكران، وهذا لا ينقص قدرهما في الأمة؛ قال ابنُ رجب الحنبلي:

«إيَّاك ثم إيَّاك أن تُحدِّث نفسك أنك قد اطَّلعتَ على ما لم يطَّلع عليه هذا الإمام - أحمد -، ووصلت من الفهم إلى ما لم يصل إليه هذا الذي ظهر فضلُ فهمه على مَن بعده من أولي الأفهام!». **ثم قال:**

«فرحم اللهُ مَن أساء الظنَّ بنفسه علمًا وعملًا وحالًا، وأحسن الظنَّ بمن

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٣٧١).

سلف، وعرف من نفسه نقصًا ومن السلف كمالًا، ولم يهجمْ على أئمة الدين»[(١)].

أمَّا قوله: «إنهم قالوها لهوًى وتركوها لهوًى» اهـ، وقوله : «لمَّا طُولبوا من بعض الناس - تفسير ما تردَّدوا فيه - هاجوا وماجوا كالأباعرة الهائجة، فقالوا هذه المقالة الجاهلة حتَّى يُرهبوا الناس ويُلبِّسوا على العوامِّ» اهـ.

فلينظر فيه بميزان الشرع، ويكفى أن أقول إن الرد بالسب والتهويل لا يعجز عنه أحد، كما قال شيخ الإسلام: «فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد»[(٢)].



(١) «رسالة في الرد علىٰ من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٣٢).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٨٦).



تناقض الدكتور ابن هادي في حكم الطعن في طلاَّب المشايخ

لا شك أنَّ رميَ طلَّاب مدرسة بأكملها وأشياخها الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر بالتُّهم الباطلة ليس كرمي بعض طلَّابها - وإن كان لكل منهم كرامة لا يجب الاعتداء عليها بغير الحق -، وما ينبغي لعالم أن يفعل ذلك إذا كان ممَّن يُحسن الظنَّ بخلق الله تعالى، قال البخاري: «فلربَّما تكلَّم الإنسان فيرمي صاحبه بشيءٍ واحد ولا يتَّهمه في الأمور كلِّها»[١]، وقال الإمام الطبريُّ في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]: «يقول: ولا تجترح نفس إثمًا إلا عليها، أي: لا يؤخذ بما أتت من معصية الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وركبت من الخطيئة، سواها، بل كل ذي إثم فهو المعاقب بإثمه والمأخوذ بذنبه»[٢]، وفي ذلك قال نبيُّ الله تعالى يوسف عليه السلام لإخوته لمَّا أرادوا أن يأخذ أخًا آخر غير الذي وجدوا متاعه عنده، قال: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩]، قال الطبريُّ في معناه: «أستجير بالله من أن نأخذ بريئًا بسقيم»[٣]. ولمَّا أحرق نبيٌّ قريةَ نمل بأكملها؛ لأن نملةً قَرَصَته وآذته، قال الله تعالى له: «فهـلَّا نملة وَاحِـدَةً؟!» متفق عليه.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠).
(٢) «تفسير الطبري» (١٢/ ٢٨٦).
(٣) «تفسير الطبري» (١٦/ ٢٠٣).

وفي رواية لمسلم برقم (٢٢٤١):

«فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَفِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ؟!».أي هلَّا أحرقت التي ارتكبت الجناية فقط؟ فما ذنبُ الآخرين؟! ولماذا يشمل العقاب كلَّ من يندرج تحت هذا الجنس من أبناء وآباء وذرِّيَّة، وهم لم يرتكبوا جناية؟!

فهلا فكر الشيخ ابن هادي في العدل والإنصاف، وهو يأخذ جماعة بأكملها بما يرى من ذنب بعض أصحابها، وأن يتقي الله تعالى فلا يسرف في تجريح أحد بغير الحق، ولا يكثر في التشنيع على نحو ما فعل..

فقد كانت خصومته مع أربعة من طلاب الشيخ ربيع، ولكنه صار يضيف إليهم أرسالًا وجماعات كان من قبل يمدحهم ويزكيهم، لمجرد أنهم اختلفوا معه في الرأي والحكم، فمن كان عنده ورعا عالمًا تقيًّا صار طباخًا للفتن، ومن كان منهم صالحًا خالصا صار كذَّابًا لا يساوي بعرة... إلخ.

فهل من فعل ذلك يريد فتح أبواب الدعوة وحفظ مقامها، أم أنه يريد تفريقها وتشتيتها حتى لا يرى خصومه فيها .؟

فما الجناية التي وقع فيها هؤلاء حتى يخرجوا جميعًا من السلفية بحكم رجل واحد، حكم عليه أشياخه بأنه كذَّاب ومحب للزعامة..؟

وما سبب هذا الإسراف في الحكم؟!

أمن أجل مجموعة تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعية ظن الشيخ ابن هادي أنها تمسُّ شخصه تهدم الدعوةَ على رؤوس أصحابها، ويتفرق الناسُ، وينقسمون إلى صعافقة ومصعفقة...؟! فلماذا هذا الغلو الفاضح، ولماذا هذا الإسراف...؟!

ومن يبقى بعد ذلك لحمل لواء الدعوة إذا طرح كل مخطئ في اجتهاده، أو من وقع في خصومة شخصية مع أقرانه.؟

ولله در الشاعر العربي:

أَقِلُّوا عليهمْ لا أَبًا لأبيكُمُ مِنَ اللَّوْمِ أو سُدُّوا المَكَانَ الذي سَدُّوا

نعم، أقلوا اللوم، وإن لم تفعلوا فسدوا الفراغ الذي سدوه، وقوموا بالواجب الذي قاموا به، أما الإسقاط والإسراف في الطعن وتتبع السقطات والزلات؛ فهذا طريق أهل الفظاظة والشر، وليس طريق أصحاب العلم والحكمة.. فالعدل العدل. والرحمة والرفق بعباد الله ..فما بتلك الفظاظة ينتشر دين الله فى الأرض وتعلو راية التوحيد والسنة .لا شك أن إسقاط مدرسة سلفية أثرية بجميع طلابها وأتباعها لأمور ونزاعات شخصية، إسقاطٌ لشيوخها وعلومها، وما عهدنا أحدًا فعَلَ ذلك في التاريخ الإسلامي إلا ما كان من فعل الروافض مع صحابة رسول الله ﷺ. **قال ابنُ عقيل**: «الظاهر أن من وضع مذهب الرافضة قصدَ الطعن في أصل الدين والنبوَّة، وذلك أن الذي جاء به رسولُ الله أمر غائب عنَّا، وإنما نثق في ذلك بنقل السلف، وجودةِ نظر الناظرين إلى ذلك منهم»[(١)]. **وقال أبو زرعة الرازي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنَّة، والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقة» [(٢)].

وقد سلك هذا الطريق بعد ذلك سائرُ أهل البدع ، لم يقصدوا الاستدراك العلمي؛ فإنهم لا يعرفونه، إنما أرادوا الشيوخ والأئمة .

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص: ٨٨).

(٢) «الكفاية في علم الرواية» (ص: ٤٨).



قال الإمام الذهبي : " وقيل لعبد الوهاب الوراق:

إن تكلم أحد في أبي طالب ، والمروذي ، أما البعد منه أفضل ؟

قال : نعم ، من تكلم في أصحاب أحمد فاتهمه ثم اتهمه ، فإن له خبئة سوء ، وإنما يريد أحمد .»[١]، وهذا شرٌّ مستطير - أعاذنا الله منه -؛ لأنه إذا ذهب العلماء وذهب طُلَّابهم، فمع من يطيب الأُنس؟! **قال البخاريُّ**: «سمعت أحمد بنَ حنبل يقول: إنما الناسُ بشيوخهم، فإذا ذهب الشيوخ فمع من العيش؟!»[٢]. ولقد قام أصحاب الإمام أحمد بدورهم في الدفاع عن تلامذته وخاصة طلابه ، والذبِّ عن عرض شيخهم وإمامهم؛ حفظًا للدين وللسنَّة، وفي ذلك مثل عظيم لكل من أراد أن يحفظ مقام العلم والعلماء وطلابهم، ليقوموا بدورهم في الدعوة إلى الله تعالى، والذب عن سنة رسول الله ﷺ...

لقد طعن ابن هادي في طلاب الشيخ ربيع والشيخ عبيد جملة وتفصيلًا، بغير أدلة ولا براهين، كما طعن في كل من يخالفونه في الرأي . والعلماء يطالبونه بالأدلة، فيأبى ولا يكتب ولا يصنف؛ فهم بالجملة «صعافقة، كذَّابون، متلوِّنون، عمائم على بهائم، أصحاب الدكتوراه التي لا تساوي بصلة، يوشك الله أن يفضحهم، مُلحَقون بأهل الأهواء، ليسوا سلفيِّين، مقلِّدة عُميان، رؤوس الشر، واللهِ كذبوا وربِّ الكعبة، فلا تأمنوهم، ولا تسمعوا لهم، ولا تأخذوا عنهم، أعماهم هواهم، فُقئت أعينهم، ذهب بصرهم، وطمس على بصيرتهم، باعوا دينهم بالدنيا، واستزلَّهم الشيطان...

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ١٧٤).

(٢) «الآداب الشرعية» (٢/ ١٤٦).

هؤلاء شر وبلاء، ويوشك الله جل وعلا أن يفضحهم ويهتك سترهم ويفضح أمرهم ويُظهر خِزيهم على رؤوس الأشهاد... إلخ» اهـ.

هذه والله أوصاف أهل النار، لم يترك من أوصافهم شيئًا إلا ألحقه بهم! وضيق عطاء الله تعالى وعلمه على شرذمة يسيرة من أتباعه!

ولا أدري أين طلابه منه؟! وأين هي علومهم التي تميزوا بها على سائر من أسماهم بالصعافقة؟! كل هؤلاء صعافقة .! ليس فيهم شيء حسن يوصفون به! أين الإنصاف فى الخصومة وأين الرحمة بالخلائق؟! **رحم الله البخاري حيث قال:** «فلربَّما تكلَّم الإنسان فيرمي صاحبه بشيءٍ واحد ولا يتَّهمه في الأمور كلِّها»[1].

أليس من الواجب أن يتجرد المرء من الهوى والانتقام لشخصه على حساب الحق والدين؟ فإذا أحب أكرم، وإذا خاصم عدل ولم يظلم، فضلًا عن أن يعفو ويصفح ويقول: «الماضي يترك»، ولا يتلاعب بالألفاظ على ما يهواه. لقد جاء ابن هادي فى الحقيقة بشيء أقبح من النظر في عيوبهم، جاء بغمط محاسنهم عن قصد وظلم ورؤية للنفس؛ ليصرف الناس عنهم. ومن عرف أهل الخير والإيمان؛ لم يزده تنفير الناس عنهم إلا محبة لهم. ويجب على البصير العاقل ألا ينزلق في مزالق السوء فيضيع موازين الشريعة، ويترك العدل في الأحكام؛ لكونه يحب فلانًا أو يبغض فلانًا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨] فإن الظلم غبن وشر، لا يحبه الله ولا رسوله ولا المؤمنون، فكيف مع إشاعة المساوئ وتتبع الزلات وغمط المحاسن؟! قال شيخ الإسلام:

---

(١) «سير الأعلام» (٧/ ٤٠).

«فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير ولا يقع على الصحيح. والعاقل يزن الأمور جميعًا: هذا وهذا»[١].

وقال ابن القيم: «وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفيهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل ولا تغتر باللفظ»[٢]، وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تتبُّع الزلات من طباع الخنازير، تمر على الطيبات فلا تعبأ بها، فإذا رأت الجيف قَمَّتها، وتفكهت بها، فقال: «ومن الناس من طبعه طبع خنزير، يمر بالطيبات فلا يلوي عليها، فإذا قام الإنسان عن رجيعه قَمَّه، وهكذا كثير من الناس يسمع منك ويرى من المحاسن أضعاف أضعاف المساوئ؛ فلا يحفظها ولا ينقلها ولا تناسبه، فإذا رأى سقطة أو كلمة عوراء؛ وجد بغيته وما يناسبها، فجعلها فاكهته ونقله»[٣].

ويُحكى عن الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهَّاب، كما قال إسحاق بن عبد الرحمن: «أنه ذات يوم يقرر على أصل الدين ويبين ما فيه ورجل من جلسائه لا يسأل ولا يتعجب ولا يبحث، حتى جاء بعض الكلمات التي فيها ما فيها، فقال الرجل: ما هذه، كيف ذلك؟ فقال الشيخ: قاتلك الله، ذهب حديثنا منذ اليوم لم تفهم ولم تسأل عنه، فلما جاءت هذه السقطة عرفتها، أنت مثل الذباب لا يقع إلا على القذر، أو كما قال» اهـ.

---

(١) «منهاج السنة» (٦/ ١٥٠).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٤١).

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ١٠٦).

ورحم الله الإمام السعدي حيث قال في صيانة الأحباب والأصحاب: «ومن أعظم المحرمات وأشنع المفاسد: إشاعة عثراتهم، والقدح فيهم وفي غلطاتهم. وأقبح من هذا وأقبح: إهدار محاسنهم عند وجود شيء من ذلك.

وربما يكون - وهو الواقع كثيرًا - أن الغلطات التي صدرت منهم لهم فيها تأويل سائغ، ولهم اجتهادهم فيه. معذورون، والقادح فيهم غير معذور».

ثم قال: «فبهذا وأشباهه يظهر لك الفارق بين أهل العلم الناصحين، والمنتسبين للعلم من أهل البغي والحسد والمعتدين»[١]. ولم يكن السلف الصالح إلا أهل رحمة وعفو وإنصاف وعدل، قال الإمام الذهبي: «وقيل: إن أبا نعيم الحافظ ذكر له ابن منده، فقال: كان جبلًا من الجبال؛ فهذا يقوله أبو نعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه»[٢].

قال الإمام أبو بكر الخلال: حدثنا محمد بن الحسين، أن أبا بكر المروذي حدثهم في آداب أبي عبد الله، قال:

كان أبو عبد الله لا يجهل، وإن جهل عليه حلم واحتمل، ويقول: يكفي الله.ولم يكن بالحقود ولا العجول، كثير التواضع، حسن الخلق، دائم البشر، لين الجانب، ليس بفظ، وكان يحب في الله، ويبغض في الله، وإذا كان في أمر من الدين اشتد له غضبه، وكان يحتمل الأذى من الجيران». [٣].

فماذا يريد محمد بن هادي من تلك الهجمة الشنيعة، إلا أن يقضي على

---

(١) «الرياض الناضرة» (ص: ٩٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٢).

(٣) « الذهبي في السير» (١١/ ٢٢١).

دعوة بأكملها ليشفى غليه ويروى ظمأه .!

وقد اختلف بعض الناس في مسألة الطعن في طلاب المشايخ: هل يلزم من ذلك الطعن في شيوخهم؟ فمنهم من قال بالتلازم، ومنهم من أنكر ذلك.

والجواب قد تقدم بيانه، ولكني سأذكر بكلام قديم للدكتور ابن هادي؛ لنلزم به بعض المتعصبين له، ولننظر ماذا كان يقول في مسألة الطعن في طلاب المشايخ من قبل: لقد أجاب عن ذلك في محاضرة له عن حياة الشيخ النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال فيها: «ومع هذا كلِّه يأتي المتشدِّقون اليوم ويصوِّرون مشايخنا مغفَّلين، وأنهم يؤثِّر فيهم حاشيتُهم، وأن الشيخ الفلاني ابتُلي بطلَّابه وجلسائه، هذا ليس بغريب معشر الإخوة، هذا قد قيل في أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن قال ابنُ البنَّا:

لم يجرؤوا على تناول أحمد، فذهبوا إلى طلبته، وإنما أرادوا بذلك أحمد؛ فهؤلاء ما جرُؤوا على أن يتناولوا مشايخنا بصريح العبارة، فقالوا: طلَّابه، والطالب منسوب إلى شيخه؛ فهذا حال هؤلاء الأشياخ: ذكاء وقَّاد، وفطنة، وفقه، وحزم، ومع ذلك يرميهم هؤلاء الأغمار في هذا اليوم بما سمعتم أو ببعض ما سمعتم، وما ذلك إلا لأنهم كانوا من أوائل من تفطَّن لهم ولباطلهم ولتلاعبهم، نسأل الله العافية والسلامة» اهـ.

هذا هو قولُه القديم... وقد حكم فيه كما ترى على من طعن في طلَّاب المشايخ بأنهم أغمار متشدِّقون؛ لأنهم لا يقصدون من الطعن في الطلاب إلا الطعن في الأشياخ الكبار..

وها هو الآن يقع فيما كان ينكره ويأباه؛ فطعن في طلَّاب الشيخ ربيع والشيخ عبيد جملة وتفصيلًا، ثم انتقل إلى الطعن في الكبار وجعلهم في حكم

الملقَّنين، فقال: «فتجد آثارهم ظاهرة حتى في بعض الكبار!» اهـ.

ولا شك أن الطعن في كبار العلماء والأئمة والدعاة ينتهي في النهاية إلى تشكيك الناس في العلم الشرعي، ثم تشكيكهم في الإسلام، وهذا هو ما بدأ به أعداء الإسلام فى محاربة الدين والشريعة.. فالطعن في الإسلام يبدأ من الطعن في الصحابة ﭫ، ثم الطعن في الرسول ﷺ. وكذلك يبدأ غزو بلاد الإسلام ونقض ثغورها بالطعن في الأشياخ، والطعن في الأشياخ الأكابر يبدأ بتصفية طلَّابهم وعزلهم عن الناس، أو عزل الناس عنهم، حتَّى لا يبقى عالم يرجع الناس إليه ولا عاقل يقف الناس عند مشورته، ثمَّ بعد ذلك تُثارُ الثورات وتنتشر الفوضى، ويغزو الكفار بلاد الإسلام.! وتلك هي النهاية التي يمهد لها الجهال من الدعاة بحجة أنهم حفاظ الشريعة والدين.. فهموا ذلك أم لم يفهموا، قصدوا أم لم يقصدوا، وقد أشار إلى ذلك علماءُ التاريخ، واستشهدوا بما حدث في مصر، وفي غيرها من البلاد العربية والإسلامية. فقد شهدت مصر يقظةً دينيةً علميةً في عصر الجبرتي ، كما شهدت بلاد الجزائر يقظة في عهد الإمام عبد الحميد بن باديس، كما شهدت بلاد الحجاز ونجد في عهد الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب، وكذلك شهدت بلاد اليمن في عهد الإمام محمد بن علي الشوكاني. وقد كان لكلِّ واحدٍ من هؤلاء العلماء تخصُّص في مجال من مجالات العلم في العقيدة والسنَّة والفقه والأدب والشريعة واللغة، والناس لهم تَبَعٌ. فماذا ستفعل دول أوروبا وفرنسا من أجل القضاء على تلك الجبهة العلمية الصامدة، الَّتي لو اتَّحدَت واتَّفقَت فلن يكون للمستشرقين عليها من سبيل؟ليس هناك من سبيل لتفكيكها إلا بالطعن في علمائها وطلابها، ثم إثارة الثورات عليهم؛ لصرف الناس

عنهم، وهكذا فعلوا، قال الشيخ محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أمَّا فرنسا التي طردتها إنجلترا من الهند كلِّها سنة١٧٦١م – ١١٧٥ هـ فأبت إلى ديارها تلعقُ جراحها، وجعلت تُعدُّ العدَّة وتُفكِّر في اختراق دار السلام في مصر لوأد اليقظة المخوفة العواقب الَّتي بعثها البغدادي والزّبيدي والجَبَرتي الكبير في مصر؛ فهي يقظةٌ يُخشى أن تؤدِّي إلى يقظة دار السلام كلِّها بما فيها اليقظة المتفجِّرة المتحرِّكة الجديدة في جزيرة العرب، فإذا تمَّ اندماج اليقظتين فلا يعلم إلا الله كيف يكون المصير»[(١)]،

وقد أدَّت الحملة الفرنسية غايتها بالسطو على كتب التراث؛ ليَحُولوا بين التلاميذ وبين أسباب العلم والدين، وليتشتت شملهم، ولتسقط تلك المدرسة على رؤوس أصحابها، يقول الشيخ محمود شاكر:

«وبلا شكٍّ كانت سنوات الحملة الثلاث، وما أصاب القاهرة فيها من التَّدمير الشنيع، وسفح الدماء، وما عمَّ أحياءها من الثورات والفتن الكبار والصغار، ثمَّ قمعها بفجور وشراسةٍ وتحضُّر أيضًا، كان ذلك كلُّه حدثًا مُتمادِيًا كافيًا أدَّى إلى تشتيت شمل تلامذة الجبرتي والبغدادي والزبيدي، وتفرُّقهم في الأرض، وضياعهم في الهرج والمرج... »[(٢)].



(١) «رسالة في الطريق إلىٰ ثقافتنا» (ص: ١١٨).

(٢) «رسالة في الطريق إلىٰ ثقافتنا» (ص: ٩٩).

خاتمة ابن هادي تبيِّن حقيقة مقصده من الطعن في طلاب العلامة الشيخ ربيع

يأبى الله تعالى إلَّا أن يكشف ما كان يضمره الدكتور ابن هادي من تلك الهجمة التي شنَّها والفرقة التي أحدثها... وقد صرح أنه أراد منها الطعن الشيخ ربيع نفسه، والطعن فيه وتجريحه، وكان الطعن في طلابه هو الطريق إلى ذلك، وقد أظهر حقيقة تلك المشاعر لصاحبُه أسامة الكوري المغربي؛ فقال : «لو ما جاءني من هذه الفتنة إلا أن هالة التقديس انتكست، وأصبح من أدلى بالدليل مقدَّمًا؛ لكفاني؛ فالحمد لله ربِّ العالمين» اهـ.

كان هذا هو آخرَ ما نطق به ابن هادي بعد أن فرق ومزق وسب وطعن وقذف، وأعلن في كل ما قاله أنه لا يقصد الطعن في الشيخين، وها هو يؤكد أنه أراد كسر القداسة... ولا أدري أي قداسة أراد كسرها، بينما هو لم يرد على الشيخ ربيع بكلمة واحدة في الاعتقاد ولا في المنهج، بل ولم يستطع أن يناقشه في أحاديث الشفاعة مواجهة، ولا أدري أي أدلة عنده!

وقد قال الشيخ ربيع عن أدلته: «ثرثرة فارغة».

لقد زعم ابن هادي أن الشيخ ربيعًا رجل يقدسه أتباعه، وقد قصد من تلك المواجهة كسر قداسته...

ولا أدري في مقابل ماذا؟

أيكون ذلك في مقابل تقديسه وقبول أحكامه بغير أدلة ولا براهين..؟

فقد أعلن ابنُ هادي أن الشيخين الكبيرين يطالبانه بالأدلَّة على تجريحه لطلابهم؛ فكبُر عليه أن يأتي بالأدلَّة، وقال: (لماذا تطالبونني بالأدلَّة بينما لم تطالبوا الشيخ عبيدًا بالأدلَّة؟!). فأين هي مكانة الأدلَّة عنده، وهو يفرُّ من بيانها وإظهارها؟! حتى بدأ طلابه يجمعون له فتات الأخطاء من صوتيات خصومه، ليعلق عليها بأخطاء أخرى هي في أشد الحاجة للرد عليها لتستقيم وجهتها، ثم يقول: هذه هي الأدلة وقد عرفها العميان، وانظروها على شبكات التواصل الاجتماعي... إلخ. فقد كان يريد من الناس أن ينساقوا له كالنعاج، فلمَّا أَبَوْا ورفضوا أن يطعنوا في إخوانهم إلا بعد ذكر الدليل؛ اعترض عليهم وسبَّهم وطعن فيهم. أمَّا العلَّامة الربيع فلم يقدِّس نفسَه، ولم يقبل أن يقدسه أحد، وانظر في أقواله لتَعلم أنه ما اتفق الصحابة على قولٍ واختار هو قولًا آخر، ولا اختلفوا في مسألة على قولين واختار هو قولًا ثالثًا؛ وكيف يقدِّس قولَه وهو يعلم أنه لا قداسة لقول أحدٍ كائنًا من كان إلا لرسول الله ﷺ، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ إلا النَّبيَّ ﷺ كما قال مالكٌ وغيرُه، واتفق على ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، قال الشيخ ربيع: «أنا لم أدَّع العصمة والكمال في شيءٍ من أعمالي العلمية ولا غيرها، ولا ادَّعى هذا أحدٌ من أهل العلم والعقل» اهـ. لا شك أن تلك الكلمة التى قالها محمد بن هادي «لو ما جاءني من هذه الفتنة إلا أن هالة التقديس انتكست، وأصبح من أدلى بالدليل مقدَّمًا؛ لكفاني؛ فالحمد لله ربِّ العالمين» أهـ تؤكد كافة الطعون التى طعن بها ابن هادي العلامة الربيع ، والتى زعم فيها أن بعض الكبار يتأثرون بكلام طلابهم، فقال: «فتجد آثارهم ظاهرة حتى في بعض الكبار!» اهـ.

فجعلهم في حكم الملقَّنين الذين لا يؤخذ منهم العلم .. ولا يخفى أن القول بأن العالم يلقَّن من طلابه ويتأثَّر بهم، فيخبر بأخبارهم ويحكم بأحكامهم، دون أن يكون معه دليل ولا برهان يضبط به المقبول من المردود يعد تجريحًا كبيرًا له، وهذا التجريح يسقط العالم ويسقط أحكامه، كما أنه يسقط الراوي، ويسقط مروياته، والملقن المذموم في علم الحديث «هو قبول ما يلقى إليه؛ كالصغير من غير توقف»[1]، وقال السخاوي: «الباطل ممَّن يلقنه إيَّاه في الحديث إسنادًا أو متنًا، وبادر إلى التحديث بذلك، ولو مرة؛ لدلالته على مجازفته، وعدم تثبته، وسقوط الوثوق بالمتصف به»[2]..

الشاهد : أن ابن هادي أراد كسر ما ادعاه من القداسة فى الشيخ ربيع بإلحاق هذا الوصف المذموم به ؛ لينصرف الناس عن نصائحه وأحكامه .. وهذا أمر لم يسبق إليه أحد من خصوم الشيخ ربيع .. وقد فعله ابن هادي انتقاما بسبب ما مسه من التجريح من قبل الشيخ ربيع، حيث أكد أنه كذاب وقال : " والله إن محمد بن هادي لكذاب " وكذلك عندما حمله مسئولية الفرقة بين طلاب العلم فقال إنه: " فرق وقذف وطعن " وأنه من الصعافقة حيث قال : " الذين يصفون إخوانهم بالصعافقة هم الصعافقة " وأنه وجماعته " أخس من الحدادية " وذلك بسبب عدم قبولهم اعتذار المعتذر وتوبة التائب .

وأعتقد أن العلامة الشيخ ربيع أكبر من أن يوصف بهذا الوصف المذموم والأدلة على ذلك كثيرة منها أن العلامة الربيع جلس معه مواجهة وناقشه فيما

(١) «فتح المغيث» (١/ ٣٣٧).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٠٦).

ادعاه من الأقوال وقال له هذه ثرثرة وليست أدلة .. كما أنه رد على جميع طعوناته كلمة كلمة ، ولم يعقب ابن هادي على ردوده بكلمة واحدة ، وسأذكر دليلا آخر سطره صاحب رسالة نذير الصاعقة ، تلك الرسالة التى أقرها محمد بن هادي وقال عنها : " هذا بعض ما عندنا من أدلة " أهـ وفيها انتقل صاحب رسالة «نذير الصاعقة» إلى ذم طريقة الدكتور عرفات المحمدي في عرض القضايا على الشيخ ربيع، وعنون لذلك عنوانًا جاء فيه: «طريقة عرفات في استحصال الجرح من الشيخ ربيع»، ثم فصل بطريقته الشاذة البرهان على ذلك. فزعم أن عرفات كان يطلب من القادمين من اليمن عرض أمر الحجوري على الشيخ ربيع؛ ليكون على بينة من أمره؛ وجعل ذلك منه جناية تستحق أن يسود من أجلها البيضاء، وهذا بلا شك شيء يحمد عليه الدكتور عرفات، ولا يلام ولا يعاتب فيه، فهو لا يتفرد بتحصيل الجرح من الشيخ ربيع بمجرد خبره فقط، إنما يريد شهادة الشهود، التي تعضد صدق أقواله في الحجوري .. وهذا العنوان وقع من صاحب رسالة نذير الصاعقة كان على خلاف مقصوده ومراده منه، ذلك أنه يدل دلالة قاطعة على أن العلامة الشيخ ربيعًا لا يتأثر بأحد من خواص طلابه، وأنه يتحقق بنفسه، ويتصور الواقع بكل أمانة ودقة، ويستمع للجميع، ويتقي الله فيما يحكم به، ولا يحابي أحدًا على حساب دين الله تعالى - نحسبه كذلك، والله حسيبه -، ولا يتجاوز عن الأدلة والبراهين الباعثة للأحكام والمعللة لها..

ولو كان للدكتور عرفات وإخوانه تأثير على العلامة الربيع لاستجاب لهم دون أن يكلف عرفات نفسه عناء إخبار الطلاب بضرورة بيان حال الحجوري..

تلك هي الحقيقة، وقد ظهرت من فلتات ألسنتهم، ويأبى الله إلا أن يكشف تخبط هؤلاء في الحكم على المخالفين لهم؛ ليعلم طلاب العلم أن قضية تأثر المشايخ بطلابهم قضية كاذبة، اخترعها ابن هادي وطلابه، عندما مسهم التجريح والتحذير. ونخرج مما تقدم بأن الدكتور عرفات لم يكن متجنيًا ولا غاشًّا في مسألة الحجوري الذي أطبق الجميع على تجاوزاته في حق المنهج السلفي وحق أهله، ولم يظلمه عندما اجتهد في عرض أمره على الشيخ ربيع، فكيف يلام على عرفات إذا كان فعله قد حقق مقصودًا سعى إليه الجميع واتفقوا عليه؟! فهل كان هؤلاء يريدون من الدكتور عرفات بعد أن عرف تلك التجاوزات التي وقع فيها الحجوري أن يسكت عليها، ويغض الطرف عنها - كما يغضون الطرف عن أخطاء شيخهم ابن هادي -، ولا يقوم بواجبه الذي أوجبه عليه الشرع من الذبِّ عن السنة ونصرة أهلها؟

فلقد تخلَّى الجميع عن محمد بن هادي وتصدر المشهد بمفرده، مع العامة الذين وصفهم الشيخ عبيد بالمراجيج والمخابيل، يستنصر بهم على خصومه، وليطلقوا ألسنتهم بالطعن في كبار العلماء والأشياخ.



الإجمال والتفصيل في لفظ «الصعافقة»

من المعلوم أن المعاني اللغوية تقيِّدها الاصطلاحات الشرعية، وكلُّ متكلِّم له مقصدٌ في كلامه لا بدَّ له أن يُظهره، وإلا كان كلامه ناقصًا، والكلام المجمل لا يعد علمًا، حتى يفصل على طريقة علماء الحديث والأثر، وآفة أهل البدع والأهواء وضعفاء العلم في الكلام المجمل، وهو سبب نزوعهم عن الجادة. وبالنظر فى القضية التى نحن بصدد الحديث عنها نرى أن الشيخ ابن هادي أطلق لفظ «الصعافقة» على خصومه، وهو لفظ نادر الاستخدام عند علماء الشريعة، ولكنه أطلقه مع ما فيه من إجمال لعدة معانٍ عربية يلزم تقييدها بالمعاني الاصطلاحية، أو بما قصده الحاكم والمتكلم.

فماذا أراد ابن هادي بهذا اللفظ؟ هل أراد به الجهال وضعاف العلم، وأي جهل أراد: الجهل البسيط أم الجهل المركب؟ أم أراد به أصحاب الأهواء والرأي والقياس؟ أم أراد به أصحاب المكر والخبث؟ أم أراد به أراذل الناس؟ أم أنه أراد اسم قبيلة من قبائل العرب، أو أراد به اسم فرد من أفرادها؟ فكل هذه المعاني تندرج تحت لفظ الصعافقة...

والجواب على ذلك نرى أن ابن هادي حرَّر مراده، وبيَّن مقصوده بما نقله عن الإمام الشعبي، الذي رواه ابن بطَّة عن صالح بن مسلم، قال:

قال لي الشعبيُّ:

«إنَّما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالقياس، لقد بغَّض إليَّ هذا المسجدَ - بل هو أبغض إليَّ من كناسة داري - معشرُ الصعافقة. والصعافقة هم الذين يفدون إلى الأسواق في زيِّ التجار ليس لهم رءوس أموال، إنما رأس مال أحدهم الكلام، والعامَّة تسمِّي من كان هذا مهلسًا»[١].

هذا هو مراد ابن هادي من لفظ الصعافقة - أصحاب الرأي والقياس -، وهو نفسُ مراد الإمام الشعبيِّ، لم يخرج عنه ولم يتجاوزه، وإلَّا لما كان في استدلاله بكلام الشعبيِّ فائدة، وذلك لأن الدليل لابدَّ أن يكون موافقًا لحقيقة المدلول عليه ولا يخالفه؛ قال شيخ الإسلام: «فإن الدليل ملزوم للمدلول عليه، وإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم»[٢].

وقد أطلق الشعبيُّ هذا اللفظ - «الصعافقة» - على أهل الرأي، الذين يعزفون عن الكتاب والسنة وأصحاب الآثار إلى ما استخرجوه من أقوال ومقاييس باطلة، ثم وصفهم بالتجار الذين يفدون إلى الأسواق ليس معهم مال يشترون به إلا الكلام. والمراد أن أهل الرأي والقياس ليس عندهم أدلة ولا براهين يقنعون بها الناس، أو يحتجون بها على صحة عقائدهم. فالإمام الشعبيُّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - لم يُرد المعاني اللغوية الواسعة الواردة في لفظ «الصعافقة»، كما ظنَّ بعضُ من نافح عن الشيخ ابن هادي واجتهد من أجله؛ فلم يرد العامة والجهال الذين لا يعرفون أين هم، ولا إلى أين يذهبون، إنما أراد بهم أصحاب الجهل المركب من أهل الرأي والقياس، الذين وصفهم بالإفلاس، وهم الذين

---

(١) «الإبانة» (ص: ٦٠٣).

(٢) «الجواب الصحيح» (٢/ ٤٢).

يحسبون أنهم على شيء، وهم ليسوا على شيء، من الذين خالفوا قواعد السلف؛ إما بمقدمات عقلية بدعية باطلة ، أو باجتهادات خاصة من عند أنفسهم خالفوا فيها كلام السلف، وأحدثوا بسببها البدع والأهواء، وكانت سببًا في تغليظ أحكام أئمة السلف عليهم، كما هو معلوم، وقد كانوا يطلقون عليهم الرائيون. وإطلاق هذا اللفظ يدل على ذمِّ الرأي والتوسع في الاجتهاد بالمقاييس والنظائر مع وجود الأدلة الثابتة في المسألة، أما مع عدم وجود الدليل؛ فالرأي إن كان صوابًا عملوا به، وإن كان باطلًا ذموه وأنكروه، وأنكروا العمل به. أما عند الاشتباه وعدم القدرة على الترجيح؛ فكل يأخذ بما يستريح إليه . وقد فصل ذلك الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، أما في أمور الاعتقاد والمنهج فليس فيها رأي ولا اجتهاد، إنما هو السمع، وإجماع السلف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولو كان في الاعتقاد رأي على المعقول؛ لما اجتمعت الأمة على شيء في الدين، ولقال من شاء ما شاء، ولبطلت الرسالات والنبوات.

والذي يدل على أن ابن هادي أراد بلفظ «الصعافقة» الجهل المركب ولم يرد به الجهل البسيط ما ذكره في وصف أحد خصومه حين تكلم عن «حمار توما»! وفيه قال – حمار توما –: «لو أنصف الزمان كنت أركب؛ فجهلي جهل بسيط، وصاحبي جهله مركب» اهـ.

والجاهل المركب هو الداعي إلى الباطل، الذي يظن أنه على شيء حسن وهو ليس بحسن وليس بشيء، وهذا اللفظ يطلق على أصحاب الرأي والقياس وأهل البدع، قال ابن كثير:

«الذين يعتقدون أنهم على شيء، وليسوا على شيء، وهم أصحاب الجهل المركب، في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ الآية [النور: ٣٩]»[١].

وقد أنزل ابن الدكتور ابن هادي هذا الوصف على خصومه جميعًا في محاضرة له بأمريكا، وفيها قال: «احذروا كلَّ الحذر من هؤلاء الصَّعافقة، الَّذين خرجوا علينا في هذه الفترة وفي هذه الآونة، وملئوا الدُّنيا ضجيجًا وصراخًا وعويلًا، وهم واللهِ ليسوا على شيء» اهـ.

هذا هو قوله : «ليسوا على شيء» .. وهو وصف للعدم؛ ذلك لأن العدم ليس بشيء في الخارج، ولا لوجوده حقيقة، وليس له فاعل، ولا علة لوجوده، ولا هو فاعل لشيء، قال ابن القيم: «العدم ليس بشيء أصلًا، وما ليس بشيء لا يقال: إنه مفعول لفاعل»[٢].وهؤلاء الذين وصفهم ابن هادي بأنهم «ليسوا على شيء» طلاب علم لعلماء أكابر لهم آثار واضحة في الدعوة، وليسوا عدمًا، حتى يلحقوا بأهل البدع .. والعلماء الأكابر ليسوا علة للعدم، إنما هم علة للعلم النافع والعمل الصالح، ولا تزال آثارهم باقية إلى أن يشاء الله تعالى. ولا شكَّ أن إطلاق هذا اللفظ بهذا المعنى - ليسوا على شيء - تبديع صريح لهم؛ ويؤكده ما أنزل عليهم من أحكام المخاصمة والهجران . ومن المعلوم أن من كان بهذا الوصف يشقُّ عليه التوبة؛ لأنه يرى نفسه على الحق - وهو ليس كذلك -، وأن غيره على الباطل، وهؤلاء هم الذين كان يفرُّ منهم أصحابُ السنن كالشعبي

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٩٢).

(٢) «طريق الهجرتين» (ص ١٠١).

وغيره، ويهجرونهم ويشنِّعون عليهم.

وهناك أدلة كثيرة تدل على أن إطلاق هذا اللفظ عند الإمام الشعبي كان مقيدًا بأصحاب الرأي، الذين يهجرون السنن أو بعضها بآراء ومقاييس عقلية، ليس عليها أدلة من الكتاب والسنة؛ فهو يتكلم عمن أحدثوا بدعة لم تكن موجودة من قبل، ولما أحدثوها أغلظ عليهم في القول، ومن هذه الأدلة:

ما ذكر عن صالح بن مسلم قال: كنت عند الشعبي ونحن ثلاثة أو أربعة، فقال من غير أن يسأله أحد منا عن شيء: «إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس، يعلم الله لقد بغضوا إلي هذا المسجد حتى لهو أبغض إلي من كناسة داري، هؤلاء الصعافقة»[(١)].

وفي رواية قال: «لقيت الشَّعبيَّ فقال: لقد بغَّض إليَّ هؤلاء المسجد، حتَّى لهو أبغض إليَّ من الكُناسة. فقلت: ممَّ يا أبا عمرٍو؟ قال: هؤلاء الرَّائيون أصحاب الرَّأي، لمَّا أعيتهم أحاديث رسول الله ﷺ أن يحفظوها يجادلون»[(٢)].

وعنه أيضا قال: كنت مع الشعبي، فلما حاذينا المسجد قال: «لقد بغض إلي هؤلاء الآرائيون هذا المسجد، حتى صار أبغض إلي من كناسة داري. زاد ابن الصباح في حديثه: وفي المسجد يومئذ قوم رءوس أموالهم الكلام»[(٣)]

وقال أبو عبيد عن الشعبي أنه قال: «ما جاءك عن أصحاب محمد ﷺ

---

(١) « أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٦٢).

(٢) «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص: ١٩١).

(٣) «الإبانة الكبرى» (٢/ ٥١٥).

فخذه، ودع ما يقول هؤلاء الصعافقة»[١]

ومراده أن من خالف الحديث وقال بالرأي؛ ألحق بالصعافقة. **وقال قبيصة بن عقبة**: وكان يقول إذا مر عليهم: «ما يقول هؤلاء الصعافقة؟ - أو قال: بنو استها، شك قبيصة - ما قالوا لك برأيهم فبُل عليه، وما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ فخذ به»[٢] ويقصد «ببني استها»: الموالي. ومراده أن القول بالرأي المخالف للسنة لا يستحق إلا أن يكون في الحشوش حيث يبال عليه. وفي «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٦٣) من طريق صالح بن مسلم، قال: «كنت مع الشعبي ويَدِي في يدِهِ، أو يَدُه في يدِي؛ فانتهينا إلى المسجد، فإذا حماد (ابن أبي سليمان) في المسجدِ وحولُه أصحابُه، ولهم ضوضاءٌ وأصواتٌ. قال: فقال: «والله لقد بغَّض إليَّ هؤلاءِ هذا المسجدَ حتَّى تركُوه أَبْغَضَ إليَّ من كُنَاسَةِ دَارِي؛ معاشرَ الصَّعَافِقَةِ». فانصاعَ راجعًا ورجعنا» اهـ.

وقد أراد بهؤلاء مرجئة الفقهاء، وهم أول من قال بالإرجاء قبل ظهور مرجئة الجهمية، وأول من قال بذلك من الفقهاء حماد بن أبي سليمان، ومن اتبعه من أهل الكوفة، قال معمر: «كنا نأتي أبا إسحاق، فيقول: من أين جئتم؟ فنقول: من عند حماد. فيقول: ما قال لكم أخو المرجئة؟ فكنا إذا دخلنا على حماد، قال: من أين جئتم؟ قلنا: من عند أبي إسحاق. قال: الزموا الشيخ، فإنه يوشك أن يطفأ. قال: فمات حماد قبله»[٣].

---

(١) «غريب الحديث للقاسم بن سلام» (٤/ ٤٤٢).

(٢) «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد، رقم (٩٧٣٣).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ١٥١).

وعن المغيرة قال:

لما مات إبراهيم جلس الحكم وأصحابه إلى حماد حتى أحدث ما أحدث. قال المقرئ: يعني الإرجاء(١).

ولما قال ما قال من الإرجاء؛ أغلظوا فيه القول وتنحوا عنه.

قال النسائي في كتاب «الجرح والتعديل»: «ثقة إلا أنه مرجئ، وهو أحد الفقهاء معلم أبي حنيفة. وفي «الجعديات»: قال الثوري: وكان حماد أحدث شيئًا فتنحوا عنه»(٢).

وقيل: أول من قال به ذر بن عبد الله الهمداني: قال إسحاق بن إبراهيم: «قلت لأبي عبد الله - يعني الإمام أحمد -: أول من تكلم في الإيمان من هـو؟ قال: يقولون: أول من تكلم فيه ذر»(٣). **وقال سلمة بن كهيل**: «وصف ذر الإرجاء وهو أول من تكلم فيه. ثم قال: إني أخاف أن يتخذ هذا دينًا. فلما أتتـه الكتب في الآفاق قال: فسمعته يقول: وهـل أمر غير هذا»(٤).

فهؤلاء أحدثوا قولًا مخالفا لما كان عليه السلف فنسبوا إلى الصعافقة، وتنحى عنهم أئمة السلف، وكرهوا رؤيتهم؛ لما ترتب على قولهم من المفاسد العظيمة، والتي منها إخراج العمل من الإيمان، وعدم القول بالزيادة فيه والنقصان، وقالوا: إن أصله واحد والكل فيه سواء. وقالوا بعدم جواز الاستثناء

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ١٤٦).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ١٥١).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» لإسحاق بن إبراهيم (٢/ ١٦٢).

(٤) «السنة» لعبد الله بن أحمد (ص: ٨١).

فيه، ثم انتهوا إلى تكفير المستثني، بحجة أنه شاك في إيمانه.

وهذا كله يدل على أن الخلاف فيه خلاف حقيقي لفظًا ومعنًى، وهذا القول لم يكن يعرف قبل مرجئة الفقهاء، ولذلك كان الشعبيُّ كغيره من أئمة السلف لا يحب رؤيتهم؛ لأنهم أحدثوا بآرائهم ومقاييسهم قولًا محدثًا، لم يقل به الرسول ﷺ، ولا جاء عن أحد من السلف... وقد عد أكثر الأئمة هذا القول من البدع المحدثة المتعلقة بالاسم واللفظ والحكم، وكان شيخ الإسلام يرى أنه من بدع الأفعال والأقوال، وليس من بدع العقائد. وقد خالفه في ذلك بعضُ أهل العلم، وقالوا: الخلاف خلاف حقيقي وليس خلافًا صوريًّا.

الشاهد:

أن إطلاق الشعبي لفظ «الصعافقة» فيما تقدم متعلق بمن أحدث برأيه وقاس بعقله معتقدًا، دون أن يكون له شاهد من آية أو حديث. ولم يكن الأمر متعلقًا بضعف العلم الخارج عن نطاق الآراء والمقاييس، والمتعلق بضعف الحفظ أو ضعف الفهم وعدم التمكن، وإلا فهؤلاء كانوا فقهاء وأهل علم وفضل ودين، ومعهم من علوم الآلة ما تميزوا به، غير أن حفظ الأحاديث أعياهم؛ فتصرفوا بعقولهم في أمور لم يكن لهم أن يتوغلوا فيها؛ قال شيخ الإسلام: «ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين»[١]

وهناك من قدَّمهم في الفقه على الشعبي نفسه. **قال أبو إسحاق الشيباني**: «حماد بن أبي سليمان أفقه من الشعبي، ما رأيت أفقه من حماد!»[٢].

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٤).

وقال سفيان بن عيينة: «ما كان بالكوفة مثل الحكم، وحماد بن أبي سليمان»[(١)].

ولكنه - حماد - لم يكن من الحفاظ، قال أبو حاتم الرازي: «هو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الأثر شوش»[(٢)].

وقال الشعبي فيهم قبل ذلك: «لمَّا أعيتهم أحاديث رسول الله ﷺ أن يحفظوها يجادلون»[(٣)].

وعلى الرغم من أن الشعبي كان يبغضهم، بسبب ما أحدثوا من الرأي، ومنع الأخذ منهم من هذه الجهة، إلا أنه لم يمنع الأخذ منهم فيما حدثوا به عن رسول الله تعالى، ولذلك قال: «ما قالوا لك برأيهم فبُل عليه، وما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ فخذ به» اهـ.

وذلك لأنهم أخطأوا باجتهاد، وزلوا بنظر لم يكن لهم فيه سلف، إلا أن عقولهم أفرزته، فظنوا أنه الحق المراد فاتبعوه، ولم يكن لهم في هذا الوقت أصول بدعية ومقدمات عقلية صاروا على دربها...

فأمر بالأخذ بما حدثوا به عن رسول الله ﷺ بشرط ألا يكون ما حدثوا به شاهدًا ظاهريًّا على بدعتهم.

ولذلك فهم من جهة ضعف العلم والفقه لم يقصدهم الشعبي، إنما قصدهم من جهة الرأي والقياس في مسألة الإيمان.

ومن المعلوم أن السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا ينكرون أن يكون في السنة قياس،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٠٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٤).

(٣) «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (ص: ١٩١).

قال الإمام أحمد: «وليس في السنَّة قياسٌ، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنَّما هو الاتباع وترك الهوى»(١).

وكانوا يبغضون أصحاب الرأي وينهون عن سلوكهم واقتفاء آثارهم، قال ابن القيم: «ذكر ابن جرير في كتاب «تهذيب الآثار» له عن مالك، قال:

قبض رسول الله ﷺ وقد تم هذا الأمر واستكمل؛ فإنما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله ﷺ ولا تتبع الرأي. فإنه من اتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى منه في الرأي فاتبعه، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته»(٢).

وبعد هذا العرض السابق ذكره، هل يستطيع أحد أن يُلحق طلاب العلامة الربيع وأشياخ المدينة المخاصمين للدكتور ابن هادي بالصعافقة، مع ما تضمنه هذا المعنى من الذم والتوبيخ .. ؟ فهؤلاء الدعاة لم يقولوا بالإرجاء والرفض وما قالوا بالتجهم والاعتزال، وما اتخذوا أقوالهم البدعية أصولًا لدعوتهم، حتى يتنزل عليهم هذا الوصف ، ويمنع الناس عن الانتفاع بهم مطلقًا، ويخرجهم من السلفية ويقول: إنهم ليسوا على شيء! فالأمر لم يعدوا كونهم أخطأوا فى بعض المسائل، إما بسبق لسان أو بتأويل، ولكنهم سرعان ما اعتذروا وبينوا معتقداتهم السلفية، وعليه فإذا قصد الدكتور ابن هادي وصفهم بالجهل البسيط وضعف العلم، كما يدعى بعضهم ، فلماذا حكم عليهم بلفظ مجمل يشمل كل الأوصاف الباطلة والطبائع والأخلاق الذميمة؟

أليس هذا من علامات أهل البدع والأهواء، يقولون الكلام المجمل فيزداد

---

(١) «أصول السنة» للإمام أحمد (ص: ١٧).

(٢) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (١/ ٦٢).

الناس به هذيانًا وتخبيطًا، قال الإمام ابن القيم في النونية:

فعليك بالتفصيل والتبيين فالإطلاق والإجمال دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الأذهان والآراء كل زمان

إن الزعم بأن ابن هادي أراد ضعف العلم والجهل البسيط، كما فسره بعض المتعصبين له نيابة عنه؛ يجعل احتجاجه بأثر الشعبي لا محل له، وذلك لأن أصحاب الجهل البسيط مقلِّدَة، لا رأي لهم ولا قياس، ولا يعرفون أين هم ولا إلى أين يذهبون. والمقلِّدة تبعٌ لمذاهب علمائهم، لا يقع عليهم ملام ولا ذم؛ لأنهم عاجزون عن الفهم والإدراك وتقصي الأمور.

قال ابن كثير: «الجاهل البسيط المقلد الذي لا يدري أين يذهب، ولا [هو] يعرف حال من يقوده، بل كما يقال في المثل للجاهل: أين تذهب؟ قال: معهم. قيل: فإلى أين يذهبون؟ قال: لا أدري»[(١)]. وهؤلاء هم العامة الذين ينصحون ويعلمون برفق، ولا تستخدم معهم الشدة ولا يهجرون، ولا يعاملون معاملة أصحاب الرأي والقياس؛ لسهولة تحولهم عما هم عليه، بخلاف أصحاب الرأي. فإن التوبة تشق عليهم لأنهم يرون أنفسهم على الحق . فى الحقيقة لو كانت المسألة أنهم ضعفاء في العلم؛ فالأمر لن يقتصر عليهم بمفردهم، إنما سيشمل ذلك ابن هادي وجميع أقرانه وأصحابه في الفتنة... وللتحقق من ذلك فلا بد من امتحانهم؛ لنعرف قدرهم جميعا في العلم ..

ولو أن ابن هادي عدَّهم فيمن كثرت أخطاؤهم، واستحقوا بذلك هذا

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٧١).



اللقب: «الصعافقة»، فابن هادي لا بد أن يكون واحدًا منهم؛ فأخطاؤه في التفسير والفتوى والقضاء والتاريخ شنيعة وكثيرة، كما هو واضح.

وإذا أثبتنا للناظرين ذلك بالأدلة والبراهين؛ فلا مخرج لهم إلا أن ينزلوا عليه وعلى أصحابه وأتباعه ما قاله الربيع فيهم: «الذين يطعنون في إخوانهم بأنهم صعافقة هم الصعافقة» اهـ.

وعلى من يقولون: سماحة الوالد، ونحن مع سماحة الوالد: أن يعظموا أحكامه، وأن ينظروا في أدلته وبراهينه، أما أن يزكوا أنفسهم به وهم خصومه في الحقيقة؛ فهذا تلُّون وخداع، لا يروج على أهل العلم وأساطين الفهم والفراسة، إنما يروج على الحمقى والمخابيل والمراجيج.



بيان حقيقة الإلحاق والتشبيه بأهل البدع

ابتدع الدكتور ابن هادي قاعدة فاسدة ضلل بها جميع مخالفيه، وأنزل عليهم أحكام أهل البدع والأهواء وأوصافهم، وألحقهم بهم. وقد بدا هذا الأمر واضحا في محاضرته التي ألقاها في (١٥ صفر ١٤٣٩هـ) في مركز أبي بكر الصديق بمدينة هنترامك، ميتشجن، بأمريكا، وفيها قال عن خصومه: «هم ملحقون بأهل الأهواء» اهـ. وجاء في نص كلامه: «وأيضًا هناك جنس آخر قريبون من أهل الأهواء، وإن تظاهروا بالسنَّة في هذا العصر؛ في عصرنا هذا، في أيَّامنا هذه، وهم الصَّعافقة؛ فإنَّهم ملحقون بأهل الأهواء» اهـ. وقد أكد إلحاقهم بأهل الأهواء بما أنزله عليهم من أحكام وصفهم فيها بأوصاف الخوارج، فقال: «وستكشف لكم الأيَّام ما عليه هؤلاء الصَّعافقة الفراريج الذين ظهروا علينا في هذه الأزمان، وفي هذا الزَّمن خاصَّة، في كل مكان ظهروا؛ هؤلاء الصَّعافقة، الأغمار، الصغار، الأحداث، أحداث الأسنان وسفهاء الأحلام» اهـ. **وأقسم بالله تعالى - كما تقدم - أنهم «ليسوا على شيء» فقال:** «ملئوا الدُّنيا ضجيجًا وصراخًا وعويلًا، وهم والله ليسوا على شيء» اهـ.

يعني لستم على شيء مما تدعون أنكم على السنة، ويلزم من ذلك أن يكونوا على البدعة؛ لأنهم إن لم يكونوا على السنة فهم على البدعة.

وإن لم يكونوا على الإسلام فهم على الكفر، وإن لم يكونوا على التوحيد فهم

على الشرك. فهذه الكلمة «ليسوا على شيء» من أخطر ما أطلقه ابن هادي على خصومه تجريحًا وتبديعًا لهم، والمراد أنهم يدعون دعاوى لا واقع لها في قلوبهم ولا في أعمالهم؛ فهم يظهرون خلاف ما يبطنون، كالروافض يستخدمون التقية، والتقية هي النفاق، فقال: هم قريبون من أهل الأهواء وإن تظاهروا بالسنة» اهـ، وقال: «وإنما يتظاهرون بأنهم مع الأكابر ومع العلماء ومع الشُّيوخ، وهم كذَّابون، والله كذَّابون» اهـ. والأدهى من ذلك أنه أخبر بما يدور فيما بينهم في خلواتهم، فقال: «وهم كذابون والله كذَّابون، طعَّانون في العلماء، في مجالسهم الخَاصَّة، يطعنون فيهم ويلمزونهم، إذا خلا بعضهم إلى بعض؛ تكلم بعضهم مع بعض بما هم عليه في الحقيقة والواقع» اهـ. هذا هو قوله .. ولا يكون إلا بأن يكون واحدًا منهم مشاركًا لهم في طعنهم في العلماء. أو أن يكون قد تقوَّل هذا القول بما سمعه من كلام الناس، وهو في ذلك كاذب؛ لأن الشاهد في مسائل القضاء لا يشهد بما يسمع من أقوال الناس، إنما يشهد بما يسمع بنفسه، والله تعالى يقول: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وفي الصحيح قال ﷺ: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**» «مقدمة صحيح مسلم»، وإما أن يكون قد أوحي إليه وحي، كما كان يوحى إلى النبي ﷺ من أمر المنافقين وما يدور بينهم في خلواتهم، كما شهد بذلك في قوله: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤]. **وكما كان يوحى إليه ﷺ من أمر اليهود الذين كانوا يسبونه فيما بينهم** ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨].

وهذا لا يكون له أبدا ..

فكيف علم ابن هادي بكذب هؤلاء ونفاق قلوبهم وأفعالهم التي تدور في

خلواتهم، كما قال: «ويلمزونهم إذا خلا بعضهم إلى بعض» اهـ، وقد انقطع الوحي؟! وليس معه شهود على ما يدعي؟!

وعندما نما إلى علم العلامة الشيخ ربيع إلحاق ابن هادي خصومه بأهل الأهواء؛ رده قائلًا: «فإن للشيخ محمد بن هادي تصرفات شوهت كثيرًا من السلفيين؛ يلقبهم بالصعافقة، ويقول عنهم: ملحقون بأهل الأهواء. وهذا تبديع لهم من دون ذِكر الأدلة على دعواه» اهـ.

ولما سمع ابن هادي تعليق العلامة الربيع على قوله هذا.. أنكر أنه يبدعهم، وأثبت أنه يلحقهم بأهل الأهواء، ولكنه قيد ذلك «بأفعالهم».

ولكنه مع ذلك لم يذكر أدلة الإلحاق التي طالبه بها العلامة الربيع، فقد قيل له: هل تبدع الذين رميتهم بالصعفقة؟ فأجاب قائلًا: «ويقولون: إن محمد بن هادي يبدِّعهم، لا والله، قلت: «هم ملحقون بأهل الأهواء»، نعم في أفعالهم، هذه الأفعال التي يفعلونها بأهل السنة، ويفعلونها بالسلفيين في كل مكان، وكم من الكلام لأهل العلم في هذا، في تشبيه من ضل ببعض أهل الضلال» اهـ، وقال: «ولا يفهم منه التبديع إلا جاهل أو صاحب هوًى» اهـ.

فأطلق الإلحاق أولًا، ثم لما روجع فيه قيده بالفعل .

ولا شك أن هذا الترقيع فى الفتاوى دليلٌ على عدم الرسوخ في العلم وعدم اليقين فيه، ولو كان كلامه جامعًا مانعًا ما وقع في هذا الخلل .

وهو في الحقيقة مخطئ على كل حال. فقوله بالإلحاق بأهل البدع تضليل وتبديع لخصومه، سواء أطلقه أم قيده.

وصدق العلامة الربيع فيما قال، وهو أعلم منه بمدلولات الأقوال والألفاظ

والأحكام، وهو أدرى منه بمعنى الإلحاق والتشبيه.. وهو كذلك أعلم منه بكلام السلف، ويؤيده ما قاله الإمام أبو داود السجستاني: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلًا من أهل البيت مع رجل من أهل البدع، أترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلِمه أن الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه وإلا فألحقه به. قال ابن مسعود: «المرء بخدنه»[1]. ولهذا الحكم علة معلومة، وهي أن الإلحاق متعلق بكون الملحق في صف من ألحقته به، يقتدي ويتأسى بمقدماته البدعية، التي هي أصل نشأة البدع، ويشهد لذلك إعراضه عن النصيحة، وهذا هو الذي أوقع عليه حكم أهل البدع، وليست المسألة متعلقة بخطأ اجتهد فيه الرجل من غير تعلق بمقدمات وقواعد أهل البدع ، ولذلك تجد علماء الجرح والتعديل إذا أخبروا بما يسوء الرجل فى معتقده ومنهجه؛ سألوا عن مكانه: هل هو مع الروافض أو مع الصوفية أو مع المعتزلة أو مع الإخوان والخوارج... إلخ. ليعلموا هل هو قائم على قواعدهم وأصولهم البدعية أم هو غير قائم عليها، فإذا كان معهم ألحق بهم، وأنزلوا عليه أحكامهم، وإن لم يكن معهم عاملوه معاملة المخطئ حتى يتبين أمره بالحجة الرسالية، ولذلك كان قوله: «فألحقه به» لا يعني إلا في الحكم عليه من التحذير والتشهير والهجران - طالما جلس معه بغير نصيحة ولا مناظرة ولا تحذير، وهو عالم بأمره - وهذا تبديع صريح بناءً على فعل.. فالدكتور ابن هادي ألحق خصومه بأهل البدع دون هم لمعنى الإلحاق، ثم تناقض وقال:" أنا لا أبدعهم! "أهـ

بينما هو يكيل لهم الاتهامات،الذى لا يوصف بها إلا أهل البدع ؛ وهذا

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٠).

شيء يستحق عليه الذم والجلد؛ لأنه على غير دليل ولا برهان.

ثم انظر مع ذلك إلى جرأته وقوله: «ولا يفهم منه التبديع إلا جاهل أو صاحب هوًى» اهـ؛ فهذا طعن صريح في العلماء، الذين حكموا بذلك، لم يراعِ فيهم جاهًا ولا مقامًا، كعادته.

ولا يخفى أن العلامة الربيع هو الذي فهم من قوله التبديع، وحكم به، كما حكم سائر أئمة السلف الصالح من قبله، ولكن ابن هادي لا يتأدب في إطلاقاته، ولا يمسك لسانه من العيب.

كان ما تقدم من القول بعدم جعل الإلحاق تبديعًا هو الرأي الجديد للدكتور ابن هادي، وأما ما كان يقوله من قبل فقد كان يعد الإلحاق تبديعًا.

وذلك أنه **سئل سؤالًا جاء فيه**: «الآن يبدع الرجل بسبب الثناء على أهل البدع، ما رأيكم يا شيخنا؟». **فأجاب**: «أنا سأنقل لك فتوى الشيخ عبد العزيز ودعك مني، سُئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح - كتاب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ «فضل الإسلام»- عن الذي يثني على أهل البدع: هل يلحق بهم؟ قال: نعم، هذا داعٍ لهم. وهو مسجل بصوته» اهـ.

هذا هو قوله... ويا ليته فعل ذلك في كل ما يشكل عليه أو ما يجهله ولا يستطيع القطع به، أو ما يريد توثيقه بمن هو أعلى منه.

ولكنه لما رأى نفسه لم يركن إلى قول عالم ولا عاقل في تلك الفتنة التي أحدثها؛ فوقع في طامات كبيرة.

وفي قوله هذا جعل الإلحاق تبديعًا مستدلًّا بكلام العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ...

فهل كان تقريره لكلام العلامة ابن باز تقرير مقلد لا يفقه ما يقال، ولا

يدري ما يخرج من رأسه، أم كان على دراية بما يقوله العلامة ابن باز؟

ترى ما العلة الشرعية التي من أجلها ألحق ابن هادي خصومه بأهل الأهواء؟ قال : «هم ملحقون بأهل الأهواء» نعم في أفعالهم... وكم من الكلام لأهل العلم في هذا، في تشبيه من ضل ببعض أهل الضلال» اهـ.

العلة عنده أن من ضل فيه شبه من أهل الضلال.

وجوابًا عليه أقول : هل وصف أحد من أئمة السلف كل من أخطأ في مسألة أو اجتهد في أمر من أمور الشريعة بالضلال، أو أن فيه شبه من أهل الضلال في دينه أو في أفعاله؟

في الحقيقة لم يقل ذلك إلا أهل البدع وأصحاب الأهواء، الذين جعلوا كل مخطئ مذمومًا معيبًا، كما قال شيخ الإسلام: «ومن جعل كلَّ مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذمومًا مَعيبًا ممقوتًا؛ فهو مخطئ ضالٌّ مبتدع»[1]. ولو ثبت أن كان كل من أخطأ مذمومًا معيبًا فيه شبه من أهل الضلال؛ ما بقي على وجه الأرض عالم إلا وفيه شبه من أهل الضلال.

قال شيخ الإسلام: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة»[2]. ولا نعلم إمامًا من أئمَّة أهل السنَّة ألحق أحدًا أخطأ في فعل أو قول اجتهد فيه بأهل الأهواء، لا في الاعتقاد ولا في الأفعال؛ إنَّما يفعل هذا أهل البدع الأصليِّين ...

وأهل البدع الأصليين هم أولى بأن يحكم عليهم بالضلال لأنهم أصولا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩١).

وقواعد ما أنزل الله بها من سلطان، كانت سببًا في فساد أعمالهم وعقائدهم؛ فهذا هو التشبه على حقيقته، وهؤلاء هم الذين قال فيهم سفيان بن عيينة:

«من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى» اهـ. وقد بيَّن ابنُ كثير أن المقصود بهؤلاء عباد الضلالة وعلماء السوء، فقال:«والمقصود: التحذير من علماء السوء وعباد الضلال»(١). **وقد فصَّل ذلك ابنُ أبي العزِّ الحنفي، فقال:** «فلهذا تجد أكثرَ المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم؛ فيه شَبَه من اليهود، حتَّى إن علماء اليهود يقرءون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجِّحونهم على النصارى، وأكثر المنحرفين من العبَّاد من المتصوِّفة ونحوهم؛ فيهم شَبَه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانيَّة والحلول والاتحاد ونحو ذلك»(٢).

الشاهد: أن تعليل الدكتور ابن هادي إلحاق المخطئين بأهل البدع والضلال بعلة التشبه مخالفٌ لما كان عليه أئمة السلف...

ولا أظنه هنا تصور معنى التشبيه وأقسامه وأحكامه على الحقيقة التي كان يعلمها أهل السنة.

وبيانًا لذلك أقول: إن التشبُّه بأهل البدع في الظاهر والباطن منهيٌّ عنه، سواء كان مقصودًا أم غير مقصود.

وقد اتَّفق علماءُ الإسلام على حرمة التشبُّه بأهل البدع والأهواء والكفَّار فيما

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٣٨).

(٢) «شرح الطحاوية» (ص: ٥٢٦).

هو شعارٌ لهم، وفي كلِّ ما ينبعث من أصولهم وصورهم وأعمالهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود: ١١٣]، ولقوله ﷺ: «**مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ**»(١). **قال أبو جعفر في تفسير الآية**: «يقول تعالى ذكرُه: ولا تَمِيلوا أيُّها الناس إلى قول هؤلاء الذين كفروا بالله، فتَقبَلوا منهم وتَرْضَوا أعمالهم؛ فتمسكم النار بفعلكم ذلك»(٢).

أما معنى التشبُّه ومتى يثبت بأهل البدع على التفصيل... فأقول: إن التشبُّه بأهل البدع والأهواء قد يرجع إلى التعلُّق بهم ومحبَّتهم، وقد يكون تشبُّهًا مطلقًا في كلِّ شيء من أحوالهم وعقائدهم، وقد يكون في نفس قواعدهم وأصولهم؛ فيكون المتشبِّه بهم مبتدعًا مثلهم بنفس القدر الذي تشبَّه به. والتشبه في الفعل هو أن يفعل أفعالهم تسايرًا وتوافقًا معهم فيما هو من خصائصهم وقواعدهم وأصولهم، فيجعلها قبلة له فيما يقدم عليه من اعتقاد أو عمل ، والمراد مجاراة المتشبِّه المتشبَّه به في اعتقاده وفي سلوكه؛ فهو نوع من المحاكاة والاقتداء، وهو فعل مقصود يتكلَّف فيه المرء أن يكون على صورة من يقلده؛ فهذا يشاركهم في الإثم والجرم، كلٌّ بحسبه. وقد يفعل المسلم الفعلَ الموافق لأهل البدع دون أن يخطر بباله أنه فعل بدعة مسايرة للمبتدعة في أفعالهم ومحاكاة لهم، فلا هو قصد التشبُّه بهم ولا هو قصد اقتفاء آثارهم، إنما فعل ذلك اجتهادًا منه فقط بمجرد النظر والاستدلال.

ولا يمكن لمثل هذا أن يُلحق بأهل البدع والأهواء، ولكنه ينصح ويبيَّن له

(١) رواه أحمد وأبو داود، وحسَّنه الألباني في «المشكاة»، رقم (٤٣٤٧).

(٢) «تفسير الطبري» (١٥/ ٥٠٠).

أن هذا من أفعال أهل البدع، وليس من أفعال أهل السنَّة. فإذا تبين له الأمر على حقيقته، وعاند واستكبر؛ أُلحق بهم، كلٌّ بحسبه، كما قال أحمد فيما تقدم: «تعلمه ... فإن ترك كلامه فكلمه وإلا فألحقه به» اهـ.

فالتشبُّه إذن يحتمل معنيَين:

إمَّا في نفس البدعة وأهلها تعلُّقًا ومحبَّة واتباعًا لأصولهم، وإما في القدر المشترك من الفعل. فمن قصد التشبُّه أخذ حكمه.

ولا أظن أن من ألحقهم ابن هادي بأهل الأهواء في أفعالهم قد فعلوا ما فعلوا من أخطاء محبةً فيهم، أو اتباعًا لأصولهم وقواعدهم، أو اقتداءً بأفعالهم، ولكنها أخطاء جرت على ألسنتهم، دون تتبُّع لقواعد ودون محبة، وقد ثبت أن من أخطأ اعتذر وتراجع... وهذا بعيد عن أهل البدع؛ لأن المبتدع يشق عليه التوبة والرجوع. ولو أنهم فعلوها تشبُّهًا لأُلحقوا بهم في الحكم؛ إن كان في العقيدة فهو كفر، وإن كان في البدعة فهو بدعة... لقوله ﷺ: «**من تشبَّه بقوم فهو منهم**». **الحديث** . وقد فصَّل شيخ الإسلام ابنُ تيمية معنى التشبُّه، فبيَّن حقيقته قائلًا: «والتشبُّه يعُمُّ مَن فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه، وهو نادر، ومن تَبِـعَ غيرَه في فعلٍ لغرضٍ له في ذلك، إذا كان أصلُ الفعل مأخوذًا عن ذلك الغير. فأمَّا من فعل الشيء واتَّفق أن الغير فعله أيضًا، ولم يأخذه أحدهما عن صاحبه؛ ففي كون هذا تشبُّهًا نظر. لكن قد يُنهى عن هذا لئلَّا يكون ذريعةً إلى التشبُّه، ولما فيه من المخالفة»[1].

فالتشبُّه هو ما كان مأخوذًا من الغير، وقام المتشبه بمحاكاته حبًّا أو تقليدًا

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٧١).

واتباعًا لأصوله وقواعده؛ أما من كان فعله اجتهادًا من نفسه، ثم توافق هذا الاجتهاد مع الغير؛ فلا يعد هذا تشبُّهًا، لكنه يُنصح بترك هذا الشيء حتى لا يكون ذريعةً للتشبُّه، ونخرج من ذلك إلى القول بأن المخطئ من أهل السنة الذي يوافق خطؤه فعلَ أهل البدع قد وقع في الوسيلة التي توصل إلى التشبه، ولكنه لم يكن متشبهًا بهم في الأصل، وهذا ما لم يوفق في فهمه الدكتور ابن هادي حين ألحق خصومه بأهل الضلال وشبههم بهم في الأفعال.

وذلك لأن الحكم بالتبديع متوقفٌ على إثبات وقوع الملحق به في البدعة، على سبيل التقليد والاقتداء بأهل البدع، فمثل هذا لا يصاحب، ويجب أن يعلم أنه مبتدع ولا سيما إذا كان داعية لبدعته، أما إذا كان الذى وقع فى البدعة عالمًا أو داعية مشهودًا له بالسلفية، ولكنه أخطأ في فهمه واجتهاده؛ فهذا لا يلحق بالمبتدعة،ولا يحذر منه ، ولا يصح أن يكون كل مَن صاحبه أو جلس معه مبتدعًا أو ضالًّا ومنحرفًا؛ فربما يكون هذا المصاحب ناصحًا له، أو مناظرًا له على سبيل الاسترشاد والمعاونة؛ فهذا يعطي الإسلام حقَّه، اتباعًا لقول الله تعالى: ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى: ٣٨]

أما من كان معروفًا بالبدعة فهذا يناظر عند الضرورة إلى ذلك - كما حدث في مناظرة ابن عباس للخوارج -، ولكنه لا يصاحب، ولا يجالس مجالسة الأنيس لأنيسه، ولا سيما إذا أصر على البدعة، وانتحلها دينًا، يكفِّر بها من خالفه فيها، ويفرِّق بها السواد الأعظم من المسلمين؛ فمثل هذا لا يأخذ كلمة، ولا نصف كلمة.

أما إذا قلنا: إن هذا الداعية الذى ينتحل مذهب السلف قد أظهر مخالفته

لمن صاحبه في الاعتقاد والمنهج على الملأ، وأنه لا يقول بقوله، ولا يؤمن بخرافاته؛ فهذه براءة أولية من الانتساب إلى منهج هذا المبتدع، ويبقى على هذا الداعية أن يتقي الهوى والتغرير... الهوى المتعلق ببقاء هذا الصاحب بصورة مقبولة بين الناس، لها من المحبة والتعظيم ما لا تستحقه، إنما تستحق الهجران والمخاصمة حتى يتوب، كما هو ثابت عند السلف.

أما التغرير فهو متعلق بمن يرى هذا الداعية المخالف لصاحبه معه فى كل مكان؛ فيظن من رآه أن الخلاف هين، وأن في المسألة قولين، وأن تجميع الصفوف والتعاون في المتفق عليه أولى من المخاصمة والهجران.

وهذا مفهوم باطل؛ وذلك لأن السلف لم يختلفوا في الاعتقاد ولا في المنهج، حتى يقال بأن ما وقع بين السلف وبين خصومهم فى مسائل الاعتقاد من باب الاجتهاد النظري الذي يحق لكل أحد أن يختار فيه ما يشاء، ولا يمكن أن يكون تجميع الصفوف على حساب الحق والسنة؛ وعليه فإذا تبين أن الخلاف في مسائل البدع المشتهرة ، فلا يحق لهذا الداعية أن يصاحب هذا المبتدع مهما أظهر من مخالفته؛ حتى لا يغرر ضعاف الناس- الذين لا يعرفون عنه شيئًا - به وبأقواله، وهو لا يدري؛ فيحمل بذلك أوزارهم فوق ظهره يوم القيامة، وقد كان السلف يحذرون من ذلك أشد التحذير، فعن أبي قلابة: أن مسلم بن يسار صحبه إلى مكة، قال: فقال لي وذكر الفتنة: إني أحمد الله إليك أني لم أرم فيها بسهم، ولم أطعن فيها برمح، ولم أضرب فيها بسيف. قال: قلت له: يا أبا عبد الله، فكيف بمن رآك واقفًا في الصف؟

فقال هذا مسلم بن يسار. والله ما وقف هذا الموقف إلا وهو على الحق،

فتقدم فقاتل حتى قتل. قال: فبكى وبكى حتى تمنيت أني لم أكن قلت له شيئًا»[1].

فانظر كيف بين أبو قلابة الأمر لمسلم بن يسار لتعرف أن مجرد الوقوف في الصف وإن لم تتكلم بكلمة ولم تضرب بسيف قد يكون سببًا في هلاك من يثق فيك وفي علمك، عند ذلك بكى مسلم بن يسار وندم...



(١) «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٤٠).

رد ابن هادي الحكم على خصومه إلى من أسماهم بـ «عقلاء بني آدم»

ذهب الدكتور ابن هادي إلى العلامة الشيخ ربيع ليشكو إليه بعض طلابه، فقال له الربيع: هات الأدلة على ما اتهمتهم به، كما أمر الله تعالى في كتابه: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. ولم يكن أحدٌ في هذا الوقت يعرف تلك الأدلَّة، التي نشب بسببها تلك النزاعات، ومنهم من كان يطالبه بكتابتها بخط يده، ولكنه كان يأبى ويرفض، حتى خرج بما يؤجج نار الفتنة في كثير من بلدان العالم، ليعلن بعدها ما تأخر في إعلانه، فقال: «وقد كان بعضُ إخواننا يقول:

هل عندهم أخطاء في العقيدة؟ فظهرت أخطاؤهم في العقيدة؛ في الصفات؛ ظهرت أخطاؤهم في الصفات، في الفقه؛ ظهرت أخطاؤهم في الفقه، في الصحابة؛ ظهرت أخطاؤهم في الصحابة» اهـ. ولا شك أن هذه الأخطاء لو كانت مجموعة في عقل ابن هادي حين عرضها على الشيخ ربيع - بدلًا من تلك التغريدات الواهية التي ظن أنها كافية في الحكم على طلاب الشيخ ربيع - فلا يمكن له أن يتجاهلها، ولا سيما إذا كانت متعلِّقة بالاعتقاد والصفات والمنهج، إلا أن يحدد الأخطاء الواردة فيها، ويبيِّن الحق، ويرشد المخالف، كما هو دأبه مع سائر المخطئين، ولكن الشيخ ربيع لم يسمع شيئًا من ذلك، إنما سمع منه: فلان قال في كذا، وعلان وصفني بكذا. وانظر يا شيخ ماذا يقولون في حقي،

وكيف أنا عند فلان... إلخ.

فقال له الشيخ ربيع: «هات الأدلة! هات من كتبهم ومؤلفاتهم! هذه ثرثرة فارغة» اهـ. فأنكر أن يكون لهم مؤلفات، وزعم أن لهم صوتيات، وأن معه شهادة الشهود البحرنيين، ومعهم مزمل فقيري، ثم خرج زاعمًا أن الشيخ ربيعًا لم يقرأ الأدلة... وهذا مخالف للحقيقة، وذلك أن الشيخ ربيعًا قرأ ما قدم له، بل إنه قرأ رسالة «نذير الصاعقة» التي قال عنها الدكتور ابن هادي: «هذا بعضُ ما عنده من أدلَّة وبراهين» اهـ.

وبعدما قرأها الشيخ ربيع قال: من كتبها؟ قالوا: مجهول؛ فعلق عليها قائلًا: «كاتب مجهول، وأدلَّة ركيكة» اهـ.

ثم قال الدكتور ابن هادي بعد ذلك: «الأدلَّة موجودة، وقد علمها حتَّى العميان» اهـ.

قيل له: وأين هي؟ قال: «على وسائل التواصل الاجتماعي» اهـ.

وصار يكلف العلماء والدعاة بالنظر في مواقع التواصل، لينظروا في أدلته، كأنها عورة لا يريد أن يظهرها بنفسه!

والذي يخصنا في هذا الموضع أن ابن هادي عرض على الشيخ ربيع في لقائه معه ثلاثة أشياء: الأول: التغريدات، فقال له : «هذه ليست أدلة ».

فقد أراد منها إثبات غفلة الشيخ ربيع عن طلابه ، كما أنه أنزل على نفسه أقوالا عامة تجري بين الناس بغير دليل ولا برهان .

الثاني: شهادة البحرانيين على خصومه، فلم يقبلهم.

ولما قال له ابن هادى للعلامة الربيع :" هم تلامذتك يا شيخ"أهـ

لم يلتفت إليه ، ولم يقبل منه قولا ..

وذلك لأن تزكية العدل لرجل قد تكون تزكية بالنسبة لغيره، وليست له خاصة ، والقول بتجريحه فيما بعد لا يعد تناقضا وقع فيه، كما أنه قد يظهر للمعدل ما يقتضى تجريح راو قد عدله من قبل، وبسبب ذلك يكون التجريح المفسر مقدما على التعديل المجمل، وقد تبين للشيخ ربيع ما يقتضى تجريحهم. وهذا ما لا يعرفه محمد بن هادى ، كما أن كونهم من أتباعه لا يقتضى أن يكونوا عدولا فى كل ما يتكلمون به .

الثالث: شهادة مزمل فقيري، فلم يقبلها وردَّها، لأنها نشأت من خصومة ، كما أنه قد ثبت عفوه عنه ومسامحته له .

وطالبه بالنصوص الثابتة من مؤلفاتهم. هذا هو الذي أخرجه الشيخ ابن هادي من ظرفه المكنون. وهو يريد بهذه الثلاثة إسقاط خصومه؛ فلم يقبل الشيخ ربيع منه ذلك، وقال له: «هذه ليست أدلة... هات الأدلة...

قال له: من أين؟ قال: هات من كتبهم... قلت: أين كتبهم يا شيخ؟ قال: مؤلفاتهم... قلت: أين لهم مؤلفات... إلخ. فقال له: «أنا طريقتي في الرد على أهل الأهواء والبدع: أنقل الكلام؛ أقول: قال (فلان الخصم) في الكتاب الفلاني، في الجزء كذا، في الصفحة كذا، ثم أكشف هذا وأرد عليه. فأنقله بالحرف، ثم أرد عليه بالحجة والبرهان» اهـ.

فلم يقبل الدكتور ابن هادي ذلك، وجمع أوراقه، وقال وهو ينصرف في آخر لقاء جمعه مع العلامة الشيخ الربيع: «سأعرضها على العقلاء من بني آدم» اهـ.

وهذه الكلمة فيها نظر، وابتداءً أقول:

لماذا لم يعرض ابن هادي على الشيخ ربيع إلا تلك التغريدات الباهتة وشهادة أصحابه المجروحة، فضلا عن كونه يعلم أنهم خصوم وأعداء لا تصلح لهم شهادة ؟ لماذا لم يعرض الدكتور ابن هادي ما كتبه في ظرفه الخاص إذا كان جامعًا للأدلة، ولماذا لم يتركه عنده، ولم يخبره بمضمونه؟

ولماذا احتفظ به لنفسه وهو خارج من عنده؟ هل عرض الدكتور ابن هادي ما كان مكتوبًا معه على أحد من أئمة المسلمين على وجه الأرض، ليعلن رأيه فيها؟ ومن هم العقلاء الذين عرض عليهم ابن هادي قضيته؟ هل اتضح من هذا العرض أصول وقواعد تلك الطائفة المحدثة التي أطلق عليها الدكتور ابن هادي لفظ «الصعافقة»؟ أم أن تلك القضية كانت قضية شخصية ونزاع دنيوي لا علاقة لها بالدين ابتداء . هل كان ابن هادي يرى الشيخ ربيعًا عاجزًا عن فهم أدلته، ليعرضها على غيره؟

إن مسألة التغريدات وشهادة البحرين ضد عرفات وشهادة مزمل فقيرى التى عرضها ابن هادى فى حواره مع الشيخ ربيع لا تحتاج إلى إشغال الشيخ ربيع بها والنظر إليها ، وذلك أن مهمات العلماء أكبر من ذلك ، فهذه مسائل هينة تحل بين أطرافها بالصفح والعفو، ولا تحتاج إلى مجالس علمية ، تحرك النفس والعقل بالنظر إليها ، فالمسألة أهون من ذلك .. وفى الحديث: " إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ويكره سفسافها "(رواه الطبراني رقم (٢٨٩٤) قال الألبانى :اسناده صحيح انظر الصحيحة ١٦٢٧) ..

وفى هذا قال ابن برى :

وسام جسيمات الأمور ولا تكن مسفا إلى ما دق منهن دانيا .

ورحم الله مسعود بن محمد الهمذاني؛ في العفو والصفح عن حقوقه كان آية، إلا في حق من حقوق الله تعالى، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٧٣): «ذكره شيخنا ابن البزوري في تاريخه، وقال: كان على قدم حسن، وكان كثيرًا ما يقول: الماضي لا يُذكر. فقيل: إنه رؤي في المنام، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: أوقفني بين يديه، وقال لي: يا مسعود، الماضي لا يُذكر، انطلقوا به إلى الجنة» اهـ.

ولم يكن أحد من الدعاة تعرض لما تعرض له شيخ الإسلام من الأذى فى زمنه؛ ومع ذلك لما قيل له : "اعفوا عن الآخرين الذين أساءوا إليك ولا تتعرض لأحد قال : " نعم هذا أنا مجيب إليه، ليس غرضي في إيذاء أحد، ولا الانتقام منه ولا مؤاخذته. وأنا عاف عمن ظلمني " (مجموع الفتاوى .٣/ ٢٦٦) ..

وإذا نظرنا في موقف الدكتور عرفات في قضية الحجوري نرى أنه قام بما يقوم به سائر طلاب العلم مع الشيخ ربيع، وهم يستفتونه في مسائل الجرح والتعديل،ليحكم فيها بما يرضى الله تعالى، فما العيب في ذلك إذا كان المقصود تحقيق مراد شرعي يهدف إلى نصرة السنة والذب عن أهلها؟

والذي حدث في فتنة الحجوري أن أكثر العلماء تكلم فيها في نفس الوقت الذي كان فيه الشيخ ربيع يتحقق بنفسه من تلك القضية، وذلك لأن إخراج رجل من السلفية ليس بالأمر الهين، كما أن إدخال رجل في السلفية شيء عظيم، لا بد من التثبت منه. وهذا أمر لا يقدم عليه الشيخ ربيع إلا بعد إقامة الحجة الرسالية، وانتفاء الموانع، ورفع الشبهات، ومن عادته في ذلك مراسلة المخطئ ونصحه، فإذا تاب واعتذر، وأصلح وبيَّن؛ فهذا هو المقصود،

أما إذا استنكف وأعرض ولم يعبأ بنصيحة ولا بدعوة، واتخذ شقًّا معاديًا

لأهل السنة، واستطال في الطعن فيهم، فالشيخ ربيع حينئذ قد برئت ذمته إذا حكم عليه بالخروج عن الجادة، واتباع سبيل أهل البدع، وهذه هي طريقة السلف... وفي ذلك قال العلَّامة الربيع: «من كان من أهل السنَّة، ومعروفًا بتحرِّي الحق، ووقع في بدعة خفيَّة؛ فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعُه، بل يُذكر بالخير، وإن كان حيًّا فيناصَح ويبيَّن له الحق، ولا يُتسَّرع في تبديعه، فإن أصرَّ فيبدَّع» اهـ. وقد ظن بعضهم أن تأخر الشيخ ربيع في الحكم على المخالفين، وصبره عليهم مخالف لمنهج السلف، وهذا خطأ فادح وقع فيه من ادعاه؛ لأن الحكم متعلق برجل كان معروفًا بالسلفية ، ومثل هذا ينبغى مناصحته والصبر عليه وعدم التعجل فى تجريحه والطعن فيه ..

ولكن فرقة ابن هادي نظروا إلى الأمر بصورة الوقيعة والدسيسة والغيبة والنميمة، ولم ينظروا إليه من جهة الإصلاح والتقارب، فقالوا:

إن عرفات المحمدي يزعم أن طريقة الشيخ ربيع في صبره على المخالفين مخالفة لمنهج السلف..!

فلما بلغ ذلك الشيخ الربيع عن طريق ابن هادي قطع عليه طريق الوقيعة والدسيسة، وقال له: «أنا سامحت عرفات إن كان قد قال هذا» اهـ.

خرج ابن هادي من مجلس الشيخ ربيع ولم يستطع القضاء على من جعله رأسًا في الشر بعلة لا تعرف، ودخل بعد ذلك البحرينيون بأنفسهم، وعرضوا عليه نفس الأمر، قاصدين نفس ما قصده شيخهم، فقال لهم الشيخ ربيع: «أما عرفات فأنا سامحته، ونصحته، وهو يستجيب» اهـ.

ولكن هؤلاء لا يقبلون عفوًا ولا تراجعًا، ولا يرتضون إلا ملازمة العيب

لصاحبه، إن كان قد وقع فيه، ولو أنه تاب إلى الله تعالى، وأقسم ببالغ الأيمان أنه تاب منه، وهذا يذكرني بما وضعه الشيعة الروافض في مواصفات الإمام المعصوم ألا يكون قد وقع في الظلم مطلقًا، فإذا وقع فيه مرة واحد، وتاب منه؛ ألحق به وصف الظالم إلى يوم القيامة، ولا يستحق صاحبه حينئذ أن يكون إمامًا، واحتجوا لذلك بقول الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] ومن هنا حصروا الإمامة في الأئمة الاثني عشر، بزعم أنهم يعلمون الغيب، ولا يخطئون، ولا يقع منهم الخطأ ولا النسيان ولا الظلم.. ومن المعلوم أن الكفر الذي يعقبه الإيمان لا يذم صاحبه، كما أن الظلم الذي يعقبه التوبة لا يلام عليه المرء، ولا يعاتب فيه، وأسماء الذمِّ لا تتناول إلا من كان مقيمًا عليها، أما من تاب وأناب فلا.. أما أن تسمي رجلا مسلما يؤمن بالله واليوم الآخر إذا أذنب ذنبا بأنه " رأس للشر " كما أطلق ابن هادى على أكبر خصومه فهذا ما لا يرضاه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا المؤمنون .

ولا أظن أن محمد بن هادى كان يدرك معنى كلمة " رأس الشر" عندما أطلقها على رجل مسلم يدعو إلى الله تعالى.. فهو لا يدرك ما يخرج من رأسه كما قال للشيخ عبيد فى مسألة القذف .

فتلك الكلمة غاية فى الافتراء والكذب ، لأن أهل الشر جميعا أتباع لإبليس فهو رأسهم ، ولا يمكن لأحد أن يسبق إبليس فى شره، قال تعالى : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [ص: ٨٥] ..

قال شيخ الإسلام :

" ثم هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن من أذنب ذنبا من المسلمين

يكون شرا من إبليس؟ أو ليس هذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؟ " (منهاج السنة .٤/ ٥٠٧)

أما موضوع مزمل فقيري السودانى .. فبعد أن فرغ الدكتور ابن هادى من الدليل الأول الذى لا دليل فيه، وارتد منكوصا على عقبيه شرع فى عرض الدليل الثانى، الذى سيحكم بسببه على انحراف جماعة بأكملها، ابتداء من عرفات المحمدى إلى سائر المشايخ الآخرين، وسينشىء على أثره حربا شعواء فى شتى البقاع، سيرتب عليها ولاء وبراء .. هذا هو سر الخصومة كلها " عرفات المحمدى" ! والدكتور ابن هادى على اتصال بخصوم الدكتور عرفات ليس فى المملكة فقط، وإنما يبحث عنهم فى البحرين، وفى السودان، وفى اليمن ويبحث عنهم أيضا فى هولندا ..

فانظروا أيها الكرام إلى أى حد يتعقب ابن هادى خصومه فى شتى البلدان ، ويشغل نفسه بالانتقام منهم، ولا يكل الأمر إلى الله تعالى ..

جاءت شهادة مزمل فقيرى السودانى، ليعرضها محمد بن هادى على الشيخ ربيع .. وهى كالأولى ليس فيها أدلة من كيسه ولا من رأسه .. وليست أدلة مزمل فقيرى أدلة برهانية قوية، حتى تخرج عرفات وأصحابه من السنة إلى البدعة، ومن الهداية إلى الضلالة واتباع الهوى، ومن حسن القصد إلى سوء القصد والنية، ثم الانحراف والصعفقة والتشنيع علي الملأ.. إنها أدلة متهافتة ، لا وزن لها ولا كرامة .

قال الدكتور ابن هادى: " والثانية كانت شهادة الأخ مزمل..

وما أخرجت له من الدلائل شيئا غير هاتين الورقتين وكان معى ظرف

فأخذت الورقتين وقلت هاتها " أهـ

قلت : هنا سماها أدلة .. وفى موضع آخر قال لم تكن هذه هى الأدلة .. !

ولقد رأيت الدكتور ابن هادى فى هذا الحوار معجبا بأدلة مزمل فقيرى، واثقا بأنه قد جمع الحق الذى لا نزاع فيه، والقطع الذي لا ريب فيه، بينما هى فى الحقيقة أضغاث أحلام ووساوس صبيان، كما يقول الشاعر العربى :

إن الحديث تغر القوم خلوته .. حتى يلح بهم عي وإكثار

نعم خلا محمد بن هادى بعلمه وأدلته، فأعجب بها، ولو أنه عرضها على ناصح أمين أو حررها معه صاحب علم متين لتبين له تفاهتها وخورها، ولكنه عرضها متعجلا على العلامة الربيع ليحكم فيها، ففوجىء بقوله : "إنها ثرثرة فارغة " ..

فقد أراد أن يوثق العلامة الربيع كلامه ويثبت له غفلته عن طلابه، فلم يبلغ مراده ، وانهار أمام علم الربيع، وارتد يجر أذيال الخيبة، كما يرتد الفرس الذى ظن صاحبه ألا فرس مثله فى شدة عدوه وقوة بأسه، ولما نزل مع غيره من الفرسان الحلبة وجد فرسه فسكلا لا يصلح فى السباق ..

ولا شك أن تسمية شهادة مزمل فقيرى أو غيره فى مسألة قضائية شهادة دونه خرط القتاد ، فهى لا تعد دليلا يحتج به فى الأحكام ، ولا سيما إذا كان هناك خصومة بينهما ، وذلك لأن الخصم عدو ، لا يكون شاهدا ولا حكما .. إذا أراد أن يدفع عن نفسه ضررا أو يجلب لها نفعا كما قال الإمام النووى رَحِمَهُ ٱللَّهُ فى شرح مسلم ..

ومن المعلوم أن هناك خصومة وسوء فهم بين الشيخ مزمل فقيرى وبعض المشايخ فى المملكة ، وشهادة مزمل لا تصلح بمفردها فى الحكم على طائفة

بأكملها أنهم صعافقة، ملحقون بأهل الأهواء، جهال كذابون متلونون .. الخ – كما ظن محمد بن هادى – ولا يمكن أن يصل مزمل فقيرى إلى مرتبة العدول الثقات، تلك المرتبة التى تجعل أقواله وأخباره وأحكامه أدلة على المتهمين بالابتداع فى الدين، إنما يكون هذا للعلماء الثقات الأثبات ، حيث لا ترد شهادتهم،لأنهم يتكلمون فى الدين دفاعا عنه ونصرا له ، وليس فى أمر دنيوى تختلط فيه النيات الحسنة بالأهواء والمظالم . أما أن يحكم ويشهد على أناس بينه وبينهم عداوة وإحنة وشحناء ونفس حاد فهذا لا يصلح فى الحكم عليهم .. وقد كان من الواجب على ابن هادى أن يدخل فى موضوع النزاع ، وأن يذكر نصوصا متعلقة بالعقائد والمناهج، خالف فيها الأشياخ الذين خاصمهم منهج السلف الصالح رضى الله عنهم .. كل على حدة ، دليلا بعد دليل ...

ثم يطلب من العلامة الشيخ ربيع الحكم فيها ، ولكنه لم يفعل، ولم يتكلم كعالم، إنما تكلم كرجل قصاص، يحكى الحكايات، كما يحكى السفهاء على المصاطب فى مسائل لا علاقة لها بالعقيدة .. وتتلخص قضية مزمل فقيرى فى أن عرفات طلب منه الرد على المسائل التى طعنه بها الشيخ نزار هاشم السودانى، كى يطلع عليها الشيخ ربيع مكتوبة، وهذا دليل على أن الشيخ ربيع لا يحكم على كلام أحد إلا من خلال كتاباته ، أما الاعتماد على فيسبوكاتهم وتغريداتهم وتويتراتهم ، فهذا لا يعتمد عليه ..

وطلب الشيخ عرفات من الشيخ مزمل فقيري ألا يطلع على تلك المؤاخذات أحدا إلا بعد أن ينظر فيها الشيخ ربيع، حتى لا تتوسع المسألة، وتحل فى نطاق ضيق.

زعم مزمل أن الشيخ ربيع والشيخ محمد طلبا منه ألا يتكلم فى قضية نزار،

وفى هذا دليل إدانة لعرفات ، حيث خالف كلام المشايخ . هكذا ظن . وليس فى ذلك مخالفة ، لأن المراد من النهى عدم الكلام على الملأ .. والدليل على ذلك أن عرفات أراد الأمر بعيدا عن الأضواء ..

زعم مزمل أن عرفات طلب منه الرد على الشيخ نزار هاشم ..

وهذا غير صحيح ، لأن عرفات طالبه بالرد على الطعونات، ولم يطالبه بالرد على الشيخ نزار هاشم مباشرة ..

ثم بعد ذلك كذب مزمل عرفات وطالبه بالمباهلة..

فوافق عرفات على المباهلة، وقال :" وأنا مستعد للمباهلة وقد نشرنا ردا عليه ووافقت على المباهلة ." أهـ وكانت النتيجة أن تراجع مزمل إلى الخلف، ولم يقدم على المباهلة إلى الآن ، كما أعلم .

تلك هى أدلة الأستاذ الدكتور محمد بن هادى، التى جهل بها جمعا من المشايخ وطلاب العلم السلفيين - الذين التفوا حول الشيخ ربيع محبة وتأييدا للسنة، ونصرا لها ولصاحبها عليه الصلاة والسلام – وأقام بها حربا همجية شعواء، لا تبقى ولا تذر .. يقول ابن هادى:

" وما أخرجت له من الدلائل شيئا غير هاتين الورقتين وكان معى ظرف فأخذت الورقتين وقلت هاتها . " أهـ

تلك هى قضية ابن هادي احتج بشهادة شهود مجروحين، وزعم أنها أدلة كافية فى الحكم على جماعة بأكمله وتسفيه رموزها ؛ فقال له الشيخ ربيع قال : " هذه ما هى أدلة ،

قال : فقلت له : هذه شهادات الشهود عليهم. الشرع بماذا يثبت كثير من

أحكام الشرع إنما تقوم على الشهود ..

فلما رأيت ذلك قلت هات أوراقى وأنا سأعرضها إن شاء الله تعالى إذا عرضتها على العقلاء ينظرون فيما أعرضه أنا ..

فقال: من هم العقلاء متبسما معى وممازحا لى .؟

قلت : من ذرية آدم يا شيخ موجودون ولله الحمد " أهـ

هذا هو ما انتهى إليه الدكتور ابن هادي ، وهذه هى أصول تلك القضية التى نازع خصومه من أجلها ، قضية شخصية مع مجموع أفراد، أسس بسببها مذهبا، وأنشأ بها فرقة، وسب بها أقواما بغير الحق .

إن هذه الكلمة «سأعرضها على العقلاء من بني آدم» التى قالها ابن هادي وهو يجمع أوراقه منصرفا تدعونا إلى النظر فيها بتمعن وتدبر؛ لنعرف طريقة التفكير التي يسلكها ابن هادي في أقضياته وأحكامه، وكذلك لنعرف حقيقة نظراته ومشاعره نحو الدعاة والعلماء المخالفين له.

ماذا أراد بالعقل؟ ماذا أراد بالعقلاء؟

هل أراد بالعقل العقل الغريزي الصريح الذي لا يختلف ولا يتعارض مع النقل الشرعي الصحيح؟ أم أراد به العقول الهوائية التي لا ضوابط فيها ولا قواعد؟ ماذا يريد بالعقلاء؟

فالعقلاء أشكال وصور متنوعة ، منهم: من مكنهم الله تعالى من أسباب النظر والفهم، ولكنهم جحدوا آيات الله تعالى، وكفروا بالرسل والأنبياء، كمثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ

ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾ [الأحقاف: ٢٦]. ومنهم أذكياء كانوا يعدون على الأصابع في أزمانهم، وقد ملئوا العالم نظريات وقواعد وأفكارًا ومقدمات انبعثت منها ثقافات فرق وطوائف ذائعة الصيت في العالم الإسلامي، ولكنهم لم يهتدوا إلى الحق وباتوا حيارى؛ حتى تكافئت عندهم الأدلة، وتشابهت المتناقضات والمختلفات وتماثلت، فلم يفرقوا بينها. وأكثر هؤلاء من المعطلة والمؤولة الذين بنوا عقائدهم على ما استخرجوه من مذاهب الفلاسفة.

ومنهم قوم اهتدوا بالنقل والعقل والآثار، وعرفوا مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ وتعبدوا به، ولم ينحرفوا ولم يضلوا، ولم يجعلوا العقل حاكمًا على النقل، إنما عرفوا قدره وأوقفوه عند حده، وهؤلاء هم أصحاب الحديث والآثار. فقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أعلم الناس بمذهب الفرق ومقاصدهم، وكان يرد عليهم بالنقل والعقل، قال شيخ الإسلام:

«**وأحمد أشهر وأكثر كلامًا في أصول الدين بالأدلة القطعية**: نقلها وعقلها من سائر الأئمة؛ لأنه ابتلي بمخالفي السنة، فاحتاج إلى ذلك.

والموجود في كلامه من الاحتجاج بالأدلة العقلية على ما يوافق السنة لم يوجد مثله في كلام سائر الأئمة»[(١)].

فمَن من هؤلاء وقف عندهم الدكتور ابن هادي؟

لا أظنه سيقف عند الطائفة الأولى ولا عند الطائفة الثانية، ولا عند الطائفة الثالثة طائفة أهل الحديث والأثر! لم يقف ابن هادي إلا مع نفسه وعقله؛ لأنه

---

(١) «درء التعارض» (٧/ ١٥٤).

كما قال الشيخ عبيد رجل معجب بنفسه محب للزعامة ...

هل ظن ابن هادي أن العلامة المحدث الشيخ ربيعًا غير قادر على النظر في تغريداته، والحكم على شهوده، والنظر في أخطاء خصومه؟

لا أظنه كان يقول ذلك في القدم، فقد كان يرفع المسائل المشكلة في النوازل إلى الشيخ ربيع، وكان يقول فيما يعرض عليه: «الكلام في هذا للذين لهم تأثير» اهـ. فهل رأى الشيخ ابن هادي أن مسائله وقضاياه الحادثة التي عرضها على الشيخ ربيع أكبر من النوازل التي أفتى فيها الربيع من قبل، فقال له حينئذ: «سأعرضها على العقلاء من بني آدم» اهـ؟ لقد أشاع طلاب الشيخ ابن هادي أن الشيخ ربيعًا لم يقرأ الأدلة، وكذبوا في ذلك، ثم أعقبوا ذلك بالقول أنه لم يفهم الأدلة، ولمَّا بلغ العلامة الربيع قولهم هذا؛ قال: «ما شاء الله! ما شاء الله! البغال فهمتِ الدليل، وأنا لم أفهمه!» اهـ.

في الحقيقة إن ما ذهب إليه ابن هادي فى تلك القضية هو استخفاف بالعقول، واستهانة بمقام العلماء الذين لهم اليد الطولى فى الحكم فى النوازل ، فجعلهم لا يقدرون على الحكم على طلابه البحرنيين، مع ظهور قصورهم الظاهر في بعض المسائل العلمية، وانحيازهم الحزبي لشيخهم بغير حجة ولا برهان ، ولا يقدرون على الحكم على تغريدات، استخرج منها ثرثرة لا تستحق النظر، وكذلك على الأخطاء التي ادعاها مع كونها في متناول العامة من طلاب العلم. ومع ذلك يقول " سأعرضها العقلاء من بني آدم"؟!

في الحقيقة لم يعرض الدكتور ابن هادي قضيته على أحد ممن زعم أنه من العقلاء، إنما عرضها على العامة من رواد التواصل الاجتماعي، بالطريقة المعروفة

التي لا يرجى فيها ثمرة، ولا تُكسر بها بدعة.

ويا ليته قد علم أن العامة كانوا في عافية من هذا البلاء، ولا قدرة لهم على الحكم في الأشياء، ولا قدرة لهم على فهم حقيقتها وتفصيل غوامضها، ومثل هؤلاء لا ينبغي لمن يرى أن له كلمة يجب أن تسمع - كما قال عن نفسه: «آن لابن هادي أن يخرج من صماته» اهـ، وأنه عالم حافظ كما يقول عنه أتباعه - أن يفاتحهم في تلك المسائل، ولكنه أراد أن ينتصر بالجهلة والعوام على أهل العلم والجرح والتعديل، كما كان أصحاب الأهواء ينتصرون على العلماء بالجهلة والسفهاء إذا أمروهم بالمعروف ونهوهم عن المنكر، وقد تقدم ما ذكره الإمام الشاطبي عن أويس القرني أنه قال : " إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعا للمؤمن صديقًا: نأمرهم بالمعروف، فيشتمون أعراضنا، ويجدون في ذلك أعوانا من الفاسقين، حتى والله لقد رموني بالعظائم " أهـ لا يليق هذا برجل قالوا: إنه وصل إلى درجة الدكتور الجامعي، ولا أدري هل كان عقله في رأسه وهو يقول هذا الكلام! كيف تجرأ أن يقول هذا الكلام في هذا المقام؟! هل كانت طبيعته النفسية سوية وهو يترك العلماء ليذهب إلى المراجيج، كما وصفهم العلامة الجابري؟

أظنه كما أنه أقر للشيخ عبيد الجابري بأنه كان لا يدري ما يخرج من رأسه حين قذف مسلمًا بريئًا في بيت من بيوت الله تعالى، كذلك كان وهو يرد على العلامة الشيخ ربيع؛ فهل من كان هذا وصفه يملك أدلة؟

لو كان ابن هادي يملك أدلة لرحل بها إلى العلماء، ولكنه لم يستطع فذهب بها إلى المراجيج والمهابيل، ومن أعظم البلايا والمصائب بعد الجهل بالجهل



الاستعانة بأهل الغفلة والعوام الذين يقفون عند قول واحد، لا يتقدمون عنه ولا يتأخرون، ولا يعبئون بالأدلة ولا بالبراهين.. ولم يجد أبن هادي رجلًا عاقلًا يردعه ويرده إلى صوابه، ولكنه وجد المراجيج والمخابيل ليقولوا له: تلك هي فرصتك لتتخلص من تلك المدرسة، وتكسر تلك الهالة؛ فاستمرأ هذا الخبل وارتضاه، وصرَّح به لصاحبه أسامة الكوري: «لو ما جاءني من هذه الفتنة إلا أن هالة التقديس انتكست، وأصبح من أدلى بالدليل مقدَّمًا؛ لكفاني، فالحمد لله ربِّ العالمين» اهـ.

وإن من علامات الساعة ذهابَ عقول الناس، وقد رُوي عن النبيِّ ﷺ: «**إِنَّهُ تُنْتَزَعُ عُقُولُ عَامَّةِ ذَاكُمُ الزَّمَانِ، وَيُخْلَفُ هَبَاءٌ مِنَ النَّاسِ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ وَلَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ**»[(١)].

وصدق الرسولُ ﷺ حيث قال: «**حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا**» [متَّفق عليه].

قال الإمام السخاوي: «وإنما الناس بشيوخهم، فإذا ذهب الشيوخ فمع من العيش؟ وقد مكث ابن عباس سنتين يهاب سؤال عمر - ﭬ - عن مسألة، وكذا قال سعيد بن المسيب: قلت لسعد بن مالك رضي الله عنه: إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أهابك»[(٢)].

في تلك الكلمة: «سأعرضها على العقلاء من بني آدم» اهـ رد الدكتور ابن هادي الأمور إلى العقل مجردًا، وهذا ليس معروفًا عند أئمة السلف أهل الحديث.

---

(١) «مسند البزار» (٨/ ٥٨).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٢٨٦).

فقد قيل لبعض الأئمة: أي شيء تفرحون به من الأدلة؟ قال: «ما قال به السلف» اهـ.

ولا يمكن لسني أثري أن يزعم أن أئمة السلف خالفوا العقل الصريح في عقائدهم ومناهجهم، أو أنهم افتقروا إلى الأدلة العقلية في الرد على خصومهم؛ أما رد الأمور إلى العقول والأذواق المجردة فهذا من مذاهب المتكلمين والفلاسفة، الذين يظنون أن الأدلة الشرعية لا تخاطب العقل، وأن العقل هو الحاكم عليها بأصولهم المعروفة، وأنها قاصرة بمفردها في النظر والاستدلال.

والعقلاء الذين قصدهم ابن هادي لم يعينهم بأعيانهم، إنما أطلق الوصف عليهم، ولم نعرف إلى الآن من هؤلاء العقلاء... ويكفي فقط أننا لم نسمع عن عالم معتبر من علماء وأئمة الجرح والتعديل نصره بكلمة في تلك الفتنة التي أحدثها بين طلاب العلم.



الدكتور ابن هادي يستشهد بقول نسبه إلى حمار توما للتفريق بين الجهل البسيط والجهل المركب

من المتفق عليه بين أئمة السلف أنه لا يجوز دفعُ الباطل بكلام أهل الباطل، وإنما يُدفع الباطل بالسنن والآثار، والأدلَّة العقلية الصريحة، التي لا تخالف المنقول ولا تردُّ المأثور، كما تقدم ذكره فيما أشار إليه الحافظ ابنُ رجب الحنبلي في رسالة «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٢/ ٦٣٧)، فكيف بمن يرد أقوال خصومه ويجهِّلهم ويطعن فيهم ويحكم عليهم بمثَل نسبه إلى «حمار توما»! بينما هو يرى عدم جواز الاستفادة من كتب أهل البدع وأخذ الأقوال والحكم منهم؛ اكتفاءً بكتب أهل الأثر، هذا فضلًا عن كون صاحب الجهل البسيط لا يحكم على صاحب الجهل المركب، وإن كان المثل يفرق بينهما. ولو أنه أراد التفريق بينهما على حقيقته لا حتج له بما ورد فى القرآن ؛ فهذه هي الأمثال القرآنية والمقاييس الشرعية، أما أن يحتج بمثَل يجعل فيه الأعمى حاكمًا بصيرًا فلا؛ قال الدكتور ابن هادي في معرض ردِّه على من أخطأ في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]: «هذا ينطبق على صاحبه وأمثاله قول حمار الحكيم توما: متى ينصف الزمان فأركب؛ فأنا جاهل بسيط، أما صاحبي فجاهل مركَّب» اهـ.

قلتُ: وهل يجوز لعالم أن يستدلَّ بكلام باطل منسوب إلى حمار، على رفع شيء أو إبطاله؟!



ليس هذا بسبيل أهل السنَّة والحديث والأثر في الرد على الخصوم، فضلا عن كون الرواية عن الحمير من سبل الروافض، وأهل السنة لا يحتجون بأقوال الروافض؛ لأنها في الحقيقة من هوس عقولهم الكاذبة ومشاعرهم الزائفة، فقد روى الكليني - في «أصول الكافي» (١/ ٢٣٧) - عن حمار أسماه بيعفور،وهى أن الرسول ﷺ مسح على كفل حماره، فبكى الحمار، وسأله النبيُّ ﷺ: ما يُبكيك؟ **فردَّ الحمار قائلًا**: حدَّثني أبي عن جدي عن أبيه عن جدِّه عن الحمار الأكبر الذي ركب مع نوح في السفينة: أن نبيَّ الله نوحًا مسح على كفله، وقال: يخرج من صلبك حمار يركبه خاتم النبيِّين. فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار» اهـ!

وإن من العجب أن يدعي أتباع ابن هادي أن العلامة الشيخ ربيعًا لم يفهم الأدلة، ولكنهم فهموا كلام حمار توما وأثنوا عليه ، وأثنوا على من احتج به ، بل ورجَّحوه على كلام العلماء، ولمَّا بلغ العلامة الربيع قولهم هذا؛ قال: «ما شاء الله! ما شاء الله! البغال فهمتِ الدليل، وأنا لم أفهمه!» اهـ.

وتلك الرواية التي نسبها الدكتور ابن هادي إلى حمار توما - والتي ذكرت على سبيل المجاز - «متى يُنصف الزمان فأركب؛ فأنا جاهل بسيط، أمَّا صاحبي فجاهل مركَّب» - تتضمَّن جهالات ومغالطات متعدِّدَة، تلك الجهالات تمنع الاحتجاج بها منعًا مطلقًا؛ منها: أن صاحب الجهل البسيط لا يعرف شيئًا بالكلِّيَّة لا نفيًا ولا إثباتًا؛ ولا بسيطا ولا مركبا حتى يحكم على غيره ؛ فهو لا يدري أين يذهب، ولا يعرف حال من يقوده، فكيف يميز علم من يقوده، أو يوازن بين الجهلين ليعرف أيهما البسيط وأيهما المركب؟!

قال العماد ابنُ كثير: «الجاهل البسيط المقلِّد الذي لا يدري أين يذهب، ولا

هو يعرف حال من يقوده»[١]. **أما أصحاب الجهل المركب؛ فهم كما قال ابن كثير**: «الذين يعتقدون أنهم على شيء، وليسوا على شيء، وهم أصحاب الجهل المركب»[٢]، ومن المعلوم أن من أعظم الجهل: الجهل بالجهل، والحمار مثل يضرب في ذلك؛ فهو يحمل ما لا علم له به، قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، وقد قيل في الحكم: «لا تركب الحمار؛ فإنه إذا كان سلسًا أتعب يديك، وإن كان بليدًا أتعب رجليك»[٣] فكيف تخرج ممن كان هذا وصفه الحكم والأمثال ؟ ولو قدر أنه ميز جهله بأنه جهل بسيط، وتلك هي الحقيقة الواردة في قوله:

«لو أنصف الزمان كنتُ أركب» اهـ، ففيه خلع الحمار - والمراد بالتأكيد من عبر عنه مجازًا - على الدهر وصفًا ليس له؛ فالدهر محلٌّ للمقادير والأحداث، وليس حكمًا ولا قاضيًا؛ حتى يحكم، فضلًا عن أن يُنصف، إنما الذي يحكم ويقدِّر ويرفع ويخفض هو الله تعالى، والقول بعدم إنصاف الزمان طعنٌ في القدر، والطعن في القدر طعن في الله تعالى؛ لأن الله تعالى هو المقدِّر. والحديث في النهي عن سبِّ الدهر ثابت في الصحيح، قال ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ**»[٤].

فالحمار حقا كان جاهلا ومن ضرب المثل به كان أجهل منه .

وما كان يجب على أن يورد ابن هادي هذا المثل مع ما فيه من الطعن فى الزمن العائد على القدر والعائد على الله تعالى بمثل ما أورده ..

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٧١).

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ١٩٢).

(٣) «محاورات الشعراء» (٢/ ٦٦٨ - ٦٦٩).

(٤) رواه مسلم (٢٢٤٦).

وقد كان من الواجب عليه أن يجتهد فى بيان حكم أقوال حمار توما كما اجتهد فى بيان أخطاء خصومه .

وخلاصة الأمر: أنه لا يمكن لجاهل يفتقر إلى ملكات التمييز بين الأشياء أن يحكم على صاحب الجهل المركب، الذي يرى الشيء على خلاف ما هو عليه، ويظن أنه على الحق؛ ولذلك كان احتجاجُ الدكتور ابن هادي بهذا القول - «فجهلي جهل بسيط، وصاحبي جهله مركَّب» - احتجاجًا في غير محله تأصيلًا وتفصيلًا. ووصفه خصومه بذلك تجنٍّ صريح يجب أن يتبرأ منه، وأن يضع الأمور في مواضعها. وذلك لأن الجهل المركب إنما يطلق على أهل البدع أصالة ، وذلك أنهم يحسبون أنهم على شىء فيما يدعون ، وهم ليسوا بشىء ؛ لما عندهم من الأكاذيب أصالة وتفسيرا . ولو أنه التزم بأقوال أهل الحديث والأثر؛ لكان في أقوالهم غنية من النظر فى أقوال الحمير .

وهذا سؤال وجه للعلامة العثيمين قال فيه **السائل** : هذا يقول قول الشاعر «**لو أنصف الدهر كنت أركب**» هل يجوز مثل هذا القول؟ **الشيخ** : فنقول إن الله تعالى قال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ والشيء لا ينسب للدهر، كل ما يقع فإنه بإرادة الله عَزَّوَجَلَّ، والله عَزَّوَجَلَّ لا يظلم أحدا بل إنه حكم عدل، لكن هذا قول الشاعر وهو قول مردود، نعم." أهـ



تفسير الشيخ ابن هادي لقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾

عندما احتج أحد الدعاة بقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] على نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا؛ أنكر عليه الدكتور ابن هادي هذا الفهم، ونحن نوافقه في إنكاره بلا شك؛ لأنه لم يرد عن السلف الصالح أنهم قالوا ذلك، وليس في نزول القرآن وحيًا على النبي محمد ﷺ دليل على نزول الله تعالى؛ ولذلك اعتذر عنه قائله وتراجع، وهذا من فضل الله تعالى عليه.

لكن الملاحظ أن الشيخ ابن هادي قال في تلك المسألة كلامًا عامًّا، حصر فيه معاني القرآن فيما يفهمه، فقال: «هذه الآية ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ ليس فيها دليل إلا على مسألتين اثنتين، إن وجدت ثالثًا فقابلني: الدليل الأول: على أن القرآن منزل؛ فهو دليل على علو الله جل وعلا: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾؛ لأن ربنا هو الذي يقول هذا... الدليل الثاني: على أن القرآن منزل غير مخلوق... أما أن الله جل وعلا ينزل... هذا ينطبق على صاحبه وأمثاله قول حمار الحكيم توما: متى ينصف الزمان فأركب؛ فأنا جاهل بسيط، أما صاحبي فجاهل مركب» اهـ.

هذا هو قوله.

وقد أظهر فيه التحدي بنوع من الاستعلاء لمن يأتي بخلاف ما انتهى إليه، كأن تفسير القرآن مسلم له، يطلق ويقيد ويفسر كما يشاء، وليغضب من يغضب وليرضَ من يرضى، كما هي عادته في فتاويه وأحكامه.

وهذا الأمر يذكرني بالشيعة الروافض الذين حصروا تفسير القرآن في الأئمة المعصومين، وزعموا أن العلم به لا يتعدى لغيرهم ، واحتجوا لذلك بما نسبوه إلى الإمام محمد الباقر أنه قال: «القرآن ضرب فيه الأمثال للناس، وخاطب الله نبيه به ونحن، فليس يعلمه غيرنا»(١).

وقد حصر الدكتور ابن هادي فوائد الآية في مسألتين، وتحدى بأن يأتي أحد بخلاف ما قال، ولا أظن أنه محقٌّ في فهمه، الذي ضيق فيه حكم الله تعالى ومعانيه، التي تضمنها كتابه العزيز؛ ففي هذه الآية فوائد متعددة أكثر مما ذهب إليه، **منها**: إثبات عظمة الله تعالى، ويدل على ذلك ضمير العظمة «إنا» بمعنى «نحن»، ولا أحد أحق بهذا القول: «إنا» على التخصيص إلا الله تعالى، وقد ذكر الله تعالى ضمير العظمة في الآية مدحًا لنفسه؛ لما له من نعوت الجلال والجمال. **ومنها** أن الهاء في قوله: «أنزلناه»؛ مضافة إلى القرآن، وإن لم يشر إليه، وذلك للعلم به واشتهاره، وهذا يقتضي إثبات عظمة القرآن. وقد تقدم الفعل بصيغة التأكيد والتقوي؛ للدلالة على صدق النسبة إليه سبحانه لفظًا ومعنًى، وهذا دافع إلى التسليم به لا إلى معارضته. **ومنها أن قوله تعالى**: «إنا أنزلناه» فيه إثبات وجود الملائكة، وأنهم جند الله تعالى، الذين ينفذون أوامره، ولا يفترون عن عبادته وتسبيحه، قال تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦]. وعلى الخصوص منهم جبريل عليه السلام؛ وذلك لأنه الملك الموكل بالوحي، وهو الذي باشر فعل الإنزال، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وقد أسند الله

---

(١) «تفسير القمي» (٢/ ٤٢٥)، «تفسير الصافي» (ص: ٣٣٦).

تعالى إنزال القرآن إلى نفسه؛ لأنه نزل بأمره،

ومن المعلوم أن أفعال الرعية إذا كانت تتم بأمر الملك العظيم فإنها تنسب إليه، كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]؛ فنسب التلاوة والقصص إلى نفسه، مع العلم أن الذي باشر ذلك هو الملك الموكل بالوحي جبريل عليه السلام؛ قال شيخ الإسلام: «وقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [يوسف: ٣] ونحو ذلك مما يكون الرب فعله بملائكته؛ فإن لفظ نحن هو للواحد المطاع الذي له أعوان يطيعونه، فالرب تعالى خلق الملائكة وغيرها، تطيعه الملائكة أعظم مما يطيع المخلوق أعوانه، فهو سبحانه أحق باسم نحن، وفعلنا، ونحو ذلك من كل ما يستعمل»[1].

أما قول ابن هادي:

«الدليل الثاني: على أن القرآن منزل غير مخلوق» اهـ. **يعني**: أن قوله: «إنا أنزلناه» دليل على أنه غير مخلوق.

قلت: وهذا النص ليس صريحًا في الدلالة على أن القرآن غير مخلوق؛ لأن محل الإنزال المذكور في الآية مبهم.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ إنما يدل فقط على أن القرآن منزل من العلو؛ لأن النزول لا يكون إلا من علو، لكن العلو هنا مبهم، غير معلوم من أين نزل. والتنزيل أقسام كما بينه شيخ الإسلام:

فهناك تنزيل من السحاب، كالوارد في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٩٩).

[ق: ٩]، وهناك تنزيل من أعالي الجبال؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]،

وهناك تنزيل ماء الفحل الذكر إلى أنثاه؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦]، وهذا المنزل باختلاف صوره وأشكاله مخلوق، مع كونه منزلًا من أعلى. وقد يكون الإنزال من علم الله تعالى، وهذا غير مخلوق؛ قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]... وهذا هو الدليل الصريح... فليس الاشتراك في الإنزال دليلًا على الاشتراك في الوصف والمعنى، وبذلك نقول: ليس في نفس قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ دليل صريح على محل النزول؛ فهو متنوع كما تبين. والأشاعرة يقولون: القرآن «منزل من ربك» يعني من اللوح المحفوظ، يعني من العلو، ولكنهم مع ذلك لا يثبتون علو الله تعالى وينكرونه، ولا يقولون: إن القرآن الذي بين أيدينا هو كلام الله تعالى على الحقيقة، إنما هو عبارة عن كلام الله تعالى، وذلك بعلة التركيب النوعي والكمي، على طريقة المتكلمة والفلاسفة، وبعلة عدم جواز حلول الحوادث فى ذات الله تعالى - وقولهم باطل مردود -؛ فهم لا يضيفون القرآن لفظًا ولا حرفًا إلى الله تعالى، ويقولون: المضاف إليه فقط هو المعنى، ويقولون في المعنى: أنه لا يكون في موضع ليس هو به ، وبناء ذلك فالقرآن عندهم لا ينزل أصلًا.. أما الدليل على أن القرآن منزل من عند الله تعالى، وأنه غير مخلوق، وأن الله تعالى له العلو المطلق فوق جميع الكائنات؛ فهذا يثبت بدلالة عقلية من الآية: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، وليس من صريح الآية؛ مضمونها أن الكلام صفة متعلقة بالمتكلم قائمة به، وليس هناك كلام منفصل عن قائله، وباعتبار أن القرآن نزل من أعلى فلا بد

أن يكون بدا من متكلم به، وهو الله تعالى، وعلى ذلك فالله تعالى في جهة العلو؛ فهذا دليل عقلي على أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق...

وبما تقرر عند أصحاب الشرائع الإلهية، ومن النصوص القرآنية والنبوية، وعند أصحاب العقول الصريحة: أن الله تعالى بائن من خلقه، وأن الصانع لا بد أن يفارق مصنوعه، وأن العلة لا بد أن تفارق المعلول، كما اتفق على ذلك سائر العقلاء، وأنه تعالى لا يحل في السموات ولا في العرش ولا في الأرض... وبما تقرر أن القرآن لم يضف إلى مخلوق إضافة صفة لموصوف، لا إلى بشر ولا إلى غير بشر... هذا كله يدل على أن القرآن نزل من الخالق العظيم ، وأن للخالق العظيم سبحانه العلو المطلق فوق السموات العلى، بل فوق كل الكائنات، وأن القرآن كلامه، وأنه هو المتكلم به، ولم ينشئه في غيره من المخلوقات، كما يقول المعتزلة. أما بالاعتبار النصي الصريح فليس في هذه الآية - ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ - دليلٌ على أن القرآن من علم الله تعالى، ولا أنه من كلامه، إنما يعرف هذا من نصوص أخر، منها قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، يعني: فيه علمه، لا علم غيره، كما قال أحمد وغيره... وهذا دليل على أنه من كلامه، قال ابن كثير: «أي: متضمنًا علم الله الذي أراد أن يطلعكم عليه، من أحكامه وأمره ونهيه»(١).

وعلم الله تعالى في نفسه، كما قال نبي الله عيسى عليه السلام: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وعلم الله تعالى غير مخلوق؛ إذن القرآن غير مخلوق.

وأن القرآن من أمر الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ١٢٧).

[الشورى: ٥٢]، وأمر الله تعالى غير مخلوق؛ لأنه مغاير لمخلوقاته، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وتثبت كذلك نسبة القرآن إلى الله تعالى وصفًا من قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، ففي هذا بيان صريح لمحل النزول، وابتداء الظهور، يعني أنه بدا من الله تعالى ومنه ابتدأ، مضافًا إلي ذاته سبحانه؛ قال عمرو بن دينار: «أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود»(١)، وقال الإمام الطحاوي في عقيدته: «وأن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفية قولًا، وأنزله على رسوله وحيًا» اهـ.

قال العلامة الهراس في «شرح الواسطية» (ص١٩٩): «وأما معنى قول السلف: (منه بدأ وإليه يعود)؛ فهو من البدء؛ يعني: أن الله هو الذي تكلم به ابتداءً، لم يبتدأ من غيره، ويحتمل أن يكون من البدو، بمعنى الظهور؛ يعني أنه هو الذي تكلم به وظهر منه، لم يظهر من غيره» اهـ.

ومن المؤكد المتفق عليه بين أئمة السلف وأهل الحديث أن القرآن أنزل في ثلاث وعشرين سنة مفرقًا، وقد سمعه جبريل عليه السلام من الله تعالى بغير واسطة، وهذا من الأدلة القاطعة على كونه من الله تعالى، وهذا ثابت بطريق شرعي صريح، وبإجماع أئمة السلف؛ قال شيخ الإسلام: «ومذهب سلف الأمة، وأئمتها، وخلفها: أن النبي ﷺ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله عَزَّوَجَلَّ»(٢). **وقال أبو بكر بن عياش:** «القرآن كلام الله ألقاه إلى جبرائيل، وألقاه

---

(١) رواه اللالكائي رقم (٣٨١).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١٢٨).

جبرائيل إلى محمد ﷺ، منه بدأ وإليه يعود»[١].

وقال الإسفرائيني: «والقرآن حمله جبريل عليه السلام مسموعًا من الله تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة ڤ سمعوه من النبي ﷺ»[٢].

وهذا المعتقد لا يثبته أئمة الأشاعرة ولا يقرونه؛ لأنهم ينكرون أن يكون الله تعالى تكلم به لفظًا، بسبب إنكارهم الصفات الفعلية الاختيارية، كما أنهم ينكرون قرب جبريل من الله تعالى؛ لأنهم يقولون: إن الله تعالى «لا داخل العالم ولا خارجه»، ولذلك فإنهم يزعمون أن جبريل عليه السلام أخذه من اللوح المحفوظ إلى محمد عليه الصلاة والسلام، ولم يأخذه من الله تعالى، ولا معنى لقولهم هذا إلا أن موسى عليه الصلاة والسلام أفضل من محمد عليه الصلاة والسلام، وأن قوم موسى أفضل من أصحاب محمد، وهذا لا يصح أبدًا؛ قال شيخ الإسلام: «ومن قال: إن جبرائيل أخذه عن الكتاب، لم يسمعه من الله؛ فهو باطل من وجوه، منها: أنه سبحانه كتب التوراة لموسى بيده؛ فبنو إسرائيل أخذوا كلامه من الكتاب الذي كتبه، ومحمد عن جبريل عن الكتاب، فهم أعلى بدرجة»[٣]، ولا يناقض ذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا؛ فالقرآن ثابت في علم الله أزلًا، وقد كتب في اللوح المحفوظ، ثم تكلم الله تعالى به لجبريل عليه السلام مباشرة من غير واسطة حيث نزل مفرقًا... هذا هو اعتقاد السلف. وعليه فإن قول ابن هادي أن فى الآية دليل :

---

(١) «العلو للعلي الغفار» (ص: ١٥٦).

(٢) «لوامع الأنوار البهية» (١/ ١٦٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٢٢٤).

على أن القرآن منزل؛ فهو دليل على علو الله جل وعلا: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾؛ لأن ربنا هو الذي يقول هذا "أهـ

وعليه فقد بينا بالتفصيل أن الإنزال من العلو مبهم، ولا بد من دليل التخصيص أنه بدا من الله تعالى ..

وهذا يؤخذ من الآية بدليل عقلى، وليس بدليل نصي صريح ، والدليل العقلي هو أن الكلام لا بد أن يخرج من متكلم ، والمتكلم هو الله تعالى . وقد أشار ابن هادي إلى ذلك فى قوله : " لأن ربنا هو الذي يقول ذلك " ، ولكنه لم يردف هذا القول بإثبات المباينة، وذلك ليرد على الأشاعرة فى قولهم لا داخل العلم ولا فى خارجة ، وإثبات أنه خرج من نفسه تعالى بصوته، وسمعه جبريل عليه السلام بغير واسطة ، ولم يخرج من غيره ، ليرد على الأشاعرة والماتريدية القائلين بالعبارة والحكاية وأنه نقل من اللوح المحفوظ ..

وقد تبين مما تقدم أن حصر الدكتور ابن هادي معاني القرآن في مفاهيم خاصة – كما قال: «هذه الآية ليس فيها دليل إلا على مسألتين اثنتين، إن وجدت ثالثًا فقابلني»؛ حصر قاصر . أما قوله: «فقابلني»؛ فهذه ليست من أخلاق أئمة السلف، ولا هي موجودة في كتبهم المسندة والتفاسير الموثقة؛ فالقرآن أكبر من أن ينحصر فهمه فى عقل أحد مهما كان قدره إلا النبى صلى الله عليه وسلم ، وكذلك لغة العرب لا يحيط بها إلا نبى، قال شيخ الإسلام: «ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثم أسأل الله الفهم وأقول: يا معلم آدم وإبراهيم علمني»[1]. والعالم الحق كلما يزداد علمًا يعلم أنه عاجز عجزًا حقيقيًّا؛ إما في

(١) «رأس الحسين» (ص: ١٧٦).

الطلب وقد أمكن، أو في العزيمة عند فوات المطلوب، كما قال الأئمة..

فالعالم يدفعه عجزه إلى طلب المزيد من العلم، وتجاوز الصعاب، مستعينًا بالله تعالى، متوكلًا عليه، والجاهل يستغني بنفسه، ويقف مكتوف الأيدي لا حيلة له ولا قوة؛ فلا ينكشف له غطاء، ولا يتسع له عقل يفهم به مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ. وهو على كل حال فرح بما عنده لأنه لا يرى لنفسه مثيلا ، ولو أن المرء عرض نفسه وكلامه على غيره؛ لعرف مقامه ، أما الانكفاء على النفس والخلوة بها؛ فإنه لا يعطي المرء ميزانًا يستطيع أن يزن به نفسه: إذا تكلم لا يحسن الكلام، وإذا كتب لا يجيد الكتابة، وإذا ناظر لا يفلح في المناظرة، ولو أنه سكت لكان خيرًا له، ولله در الشاعر:

إِن الحَديثَ تَغُرُّ القَومَ خلوَتُهُ ... حَتَّى يَلِجَّ بِهِم عيٌّ وَإِكثارُ

وفي المثل: «كلُّ مُجْرٍ في الخَلاءِ يُسَرُّ» اهـ.

وقد جاء معناه في رجل جرب فرسه بمفرده؛ فأعجب به وتفاخر به بين الناس، فلما دخل فرسه المضمار؛ عاد فسكلًا لا يقدر على مسابقة أقرانه، وهذا شأن كل من خلا بعلمه عن أهل الصناعة والفن، واجتهد بغير شيخ ولا إمام ولا سلف ولا آثار، وهو مع ذلك يظن نفسه فوق العالمين، يحتقر هذا ويستخف بذاك، ولكنه إذا ناظرهم وعرض عليهم ما عنده من العلم؛ بانت حقيقة ضعفه، وخفة عقله، وانحطاط أخلاقه.



الرد على قول ابن هادي :
«المجيء لا يكون إلا بنزول»

على نفس الدرب السابق صار الشيخ ابن هادي في تفسير القرآن، والأمر هنا متعلق بتفسيره مجيء الله تعالى، وفيه قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ هذا المجيء، والمجيء لا يكون إلا بنزول؛ ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠] هذا دليل على المجيء، وهو النزول» اهـ. **هذا هو قوله**: «والمجيء لا يكون إلا بنزول» اهـ. فهل حقًّا المجيء الإلهي لا يكون إلَّا بنزول؟ **ولبيان هذا الأمر أقول**: إن تلك المسألة متعلِّقَةٌ بمعاني الأفعال الإلهية، هل هي متطابقة تطابقًا تامًّا من كلِّ وجه، بحيث يحمل كلُّ لفظ معنى الآخر أم لا؟

لو قلنا: إنها متطابقة من كل وجه على الإطلاق؛ لربَّما انصرف الكلام إلى القول باتحاد المعاني، الذي يقول به بعض الأشاعرة، وهذا هو موضع الخلاف بينهم وبين أهل الحديث والأثر في باب الصفات، وذلك بأنهم يفسرون اليد بالقدرة ، ويفسرون سمعَ الله تعالى وبصرَه بعِلمِهِ... ويفسرون التخليق والعطاء والمنع والإحياء بالقدرة... وهكذا سائر الصفات الفعلية يردونها إلى صفتى القدرة والإرادة ....

والمحظور في القول باتحاد المعاني، وأن معنى هذا اللفظ هو نفس معنى اللفظ المقابل له: أن تعود الصفات كلُّها إلى صفة واحدة، ثم تُعود تلك الصفة إلى الذات، وينتهي الأمر إلى القول بأن لا صفات، كما يقول المعتزلة!

وأهل السنة لا يقولون باتحاد المعاني، وذلك لأنهم يعلمون أن كل فعل وكل اسم وكل صفة لها معنًى خاص يتميز به عن غيره، وإن كان بينهم نوعٌ من الاشتراك اللُّغوي؛ فتنوُّع الحروف والكلمات وتبعُّضها مقترنٌ بتنوُّع المعاني وتعدُّدِها. فالدنوُّ مثلًا يأتي بمعنى القُرب، وهو قريب من معنى النزول، ولكن ليس القرب هو نفس النزول.

فاللهُ تعالى يدنُو من أهل الموقف يوم عرفة خاصَّة، وليس دنوُّه كنزوله إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، والقُرب ليس عامًّا، إنما هو خاصٌّ بالدَّاعين والساجدين، ومنه الوارد في قوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ [العلق: ١٩]، وإذا اقترب العبد من ربِّه اقترب الربُّ منه،

وأما قرب الداعين فمنه الوارد في قوله ﷺ: «**إِنَّ الَّـــذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُـــقِ رَاحِلَتِهِ**» [متَّفقٌ عليه]...

والقربُ أنواعٌ؛ فقربٌ متعلِّق بأفعال الله تعالى الاختيارية - وهذا هو الذي ينكره المتكلِّمة -، وقربٌ متعلِّق بالإجابة، وقربٌ متعلِّق بالملائكة، وقربٌ متعلِّق بالقلوب حين ترتفع إلى الله تعالى، ويختلف العلم بذلك حسَب السياق الوارد فيه، بينما النزول إلى السماء الدنيا الذي هو من أفعال الله تعالى الاختيارية عام مطلق، ينادي الله تعالى فيه أهل الأرض جميعًا، باختلاف صورهم وأشكالهم. وقد سأل أحدُ الطلَّاب العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح القواعد المثلى» قائلًا: «**من قال**: إن الله يدنو كلَّ ليلةٍ ينكر عليه؟!**أجاب الشيخ**: نعم، يُنكَر عليه؛ لما بينهما مِن فَرق» اهـ.

إذن لا يجوز تفسير القرب بالنزول؛ لما بينهما من فرق..

وكذلك فى هذا الموضع نقول: إن فعل المجيء يختلف عن فعل النزول، ويختلف كذلك عن فعل الدنوِّ، كلٌّ له معنًى خاصٌّ به.

وقد فرَّق الإمام الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بينها في كتابه «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص١٩١ و١٩٢)، قال: «ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه كل ليلة إلى السماء الدنيا»، ثم قال: «وكذلك يثبتون ما أنزل الله – عز اسمه – في كتابه من ذكر المجيء والإتيان» اهـ. فهما إذن صفتان، كلُّ صفة لها معنًى خاصٌّ – وإن كان بينهما اشتراك في جزء من المعنى – إلَّا إذا ورد في السياق قرينةٌ تدلُّ على أن معنى هذه الصفة هو نفس معنى تلك، أو أن المراد بهذه الصفة أو بهذا الفعل هو نفس المراد بالفعل الآخر.. فإذا ورد في السياق قرينة تدلُّ على أن معنى المجيء يراد به النزول، أو أن المجيء مقترن بالنزول؛ فلا مانع من إطلاق معنى النزول على المجيء، أمَّا إن لم توجد قرينة فلا.. والشيخ ابن هادي فسَّر المجيء الوارد في الآية بالنزول باعتبار القرينة الواردة في الآية، وفيها قرن فعل المجيء بفصل القضاء بين العباد، وأن الله تعالى يأتيهم في ظلل من الغمام – وهذا مجيء مقترن بنزول – كما قال تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ومثل ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩]؛ ففيها أيضًا دليل على نزول الله تعالى إلى الحشر يوم القيامة نزولًا يليق بجلاله، قال ابنُ حامد الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وممَّا يجب التصديق به، والرضا: مجيئُه إلى الحشر يوم القيامة بمثابة نزوله إلى سمائه، وذلك بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢][1]

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٦٦).

. فقد فسَّر الإمام ابنُ حامد المجيء في هذا الموضع بالنزول، كما قال الدكتور ابنُ هادي، وذلك بدلالة السياق عليه، ويؤكِّد ذلك ما ذكره ابنُ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَجْمَعُ اللهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ قِيَامًا أَرْبَعِينَ سَنَةً، شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ يَنْتَظِرُونَ فَصْلَ القَضَاءِ، وَيَنْزِلُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ مِنَ العَرْشِ إِلَى الكُرْسِيِّ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: أَيُّهَا النَّاسُ!...**»(١). **وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى إذا كان يوم القيامة ينزل إلى العباد ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية**»(٢).

ولكن ليس هذا التفسير عامًّا في كلِّ موضع يُذكر فيه المجيء، فيكون بمعنى النزول ، وهذا هو موضع النظر في كلام الشيخ ابن هادي حيث قال: «والمجيء لا يكون إلا بنزول» اهـ. فهذا حصرٌ غير دقيق، وذلك أن للمجيء معاني متعدِّدة تختلف باختلاف السياق الوارد فيه... والمجيء الإلهي قسمان: ١ - مجيء مطلق. ٢ - ومجيء مقيَّد. **أما المجيء المطلق فمثله الوارد في قوله تعالى:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وهو الإتيان الذي يُثبته أهل الحديث والأثر، وينفيه نفاة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى... أمَّا المجيء المقيَّد؛ فهو المقيد بفعل، وهو الذي لم يلتفت إليه الدكتور ابن هادي، ولم يثبته حين حصر المجيء في النزول...

وقد أشار إلى هذين النوعين الإمام ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «الإتيان والمجيء من الله تعالى نوعان:

مطلق ومقيَّد، فإذا كان مجيء رحمته أو عذابه؛ كان مقيَّدًا؛ كما في الحديث:

---

(١) رواه الطبرانيُّ، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب» (٣٥٩١).

(٢) رواه الترمذي (٢٣٨٢)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب» (١٣٣٥).

«**حَتَّى جَاءَ اللهُ بِالرَّحْمَةِ وَالخَيْرِ**»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢]، وقوله: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وفي الأثر: «لا يأتي بالحسنات إلا الله».

النوع الثاني: المجيء والإتيان المطلق؛ كقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وهذا لا يكون إلا مجيئه سبحانه؛ هذا إذا كان مطلقًا، فكيف إذا قيد بما يجعله صريحًا في مجيئه نفسه؛ كقوله: ﴿إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فعطف مجيئه على مجيء الملائكة، ثم عطف مجيء آياته على مجيئه»[١].

وهناك مجيء يُعرف من قرينة تكون في السياق؛ ظاهرُه مجيء الله تعالى، وحقيقته مجيء كلامه أو مجيء رسله.

وهذا النوع من المجيء يُثبته أهلُ السنَّة والأثر، ولا يتَّخذونه تُكأةً لتأويل أفعال الله تعالى الاختيارية على غير معانيها الظاهرة، وقد جاء ذلك في أثر من آثار أهل الكتاب، وذلك في (سفر التثنية: ١/ ٣٣): «جاء الرب من سيناء، وأشرق لهم من سعير، وتلألأ من جبال فاران» اهـ.

وقد استدلَّ بهذا النص علماء الأمَّة على ثبوت نبوَّة النبيِّ ﷺ، وكذلك نبوَّة موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام، ففسَّروا المجيء والإشراق والتلألؤ بتنزيل الكتب السماوية وإرسال الرسل، ولم يقولوا: إن المراد به هو مجيء الله

(١) «مختصر الصواعق» (ص: ٤٤٨).

تعالى ونزوله المتعلِّق بأفعاله الاختيارية، قال ابنُ القيِّم:

«وقد تقدم نصُّ التوراة: «تجلَّى الله من طور سيناء، وأشرق من ساعير، واستعلن من جبال فاران». قال علماء الإسلام - وهذا لفظُ أبي محمد بن قتيبة -: ليس بهذا خفاءٌ على من تدبَّره ولا غموض؛ لأن المجيء - أي مجيء الله - من طور سيناء: إنزاله التوراة على موسى من طور سيناء كالذي هو عند أهل الكتاب وعندنا، وكذلك يجب أن يكون إشراقه من ساعير: إنزاله الإنجيل على المسيح، وكان المسيح من ساعير أرض الخليل، بقرية تُدعى ناصرة، وباسمها تَسمَّى من اتَّبعه: نصارى، وكما وجب أن يكون إشراقه من ساعير بالمسيح، فكذلك يجب أن يكون استعلانه من جبال فاران: إنزاله القرآن على محمد ﷺ، وجبال فاران هي جبال مكَّة»(١)؛

فالمجيء يختلف باختلاف السياق، وليس معناه في كلِّ ما يرد نزول الله تعالى، كما زعم الدكتور محمد بن هادي .



(١) «هداية الحيارى» (٢/ ٣٤٥).

الدكتور ابن هادي ينسب الأفعال إلى النجوم والكواكب، والتدبير للطبيعة

قد يجري على لسان بعض الناس الكلام ارتجالًا دون ضبط وإحكام، كشأن العامَّة الذين ينفلت منهم الكلام بغير تدبُّر ولا أناة، ومثال ذلك ما قاله الدكتور محمد بنُ هادي في بعض محاضراته: «ومن حُسن الطالع والموافقة أن كان بين العشائين الدرس في فقه الأصول، والآن الدرس في الفقه فقه الفروع» اهـ. هذا هو قولُه. وقد أراد به حسن الحظ، ولكنه علقه بالطالع، والطالع يراد به طلوع نجم معين، كان أهل الجاهلية يتنبئون به ما يقع من الحوادث في العالم السفلي سعودًا وأفولًا. وسأحيل الجواب عليه إلى العلامة العثيمين، قال: «هذه الكلمة يقولها من لا يعرف الشريعة» اهـ، وذلك أن تِلك الكلمة مأخوذةٌ من السحرة ومخاطبي النجوم والكواكب، الذين يظنُّون أنها فاعلةٌ مختارةٌ مقدِرةٌ في العالم السلفي... وقد بين ذلك العلامة العثيمين قائلا: « يقول للشخص إذا نجح: هذا من حسن الطالع، وإذا رسب: هذا من سوء الطالع، وهذا من التنجيم الذي هو نوعٌ منَ الشرك؛ وذلك لأن الطالع والغارب ليس له تأثير في الحوادث الأرضية، بل الأمر بيد الله»[1].

ومن أجل ذلك كان استخدام هذا اللفظ الشركي محرَّمًا، كما هو ثابتٌ في «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢٦/ ٣٦٨):

---

(١) «لقاء الباب المفتوح» اللقاء (٦٤).

«يحرم استعمال عبارتي (من حسن الطالع)، و(من سوء الطالع)؛ لأن فيهما نسبةَ التأثير في الحوادث الكونية حسنًا أو سوءًا إلى المطالع.

وهي لا تملك من ذلك شيئًا، وليست سببًا في سعود أو نحوس، قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]» اهـ.

ومن جملة ما جرى على لسان ابن هادي على غير ما يعهده أئمة السلف ما قاله عن شهر صفر بأنه : «صفر الخير» اهـ.

هذا هو قوله...

وهو يحتاج إلى أثر ثابت يوضح حقيقة الخير الوارد في هذا الشهر على وجه الخصوص، والذي ميزه عن غيره، حتى يتسارع إليه الناس، وإن لم يكن كذلك كان تعينه لهذا الشهربالخير بدعة وجهالة..

ومن المعلوم أنه ما من شهر إلا ويولد فيه الشقي والسعيد والحسن والقبيح، وما الأشهر إلا ظروف للمقادير، قال العلامة العثيمين: «الأزمنة لا دخل لها في التأثير وفي تقدير الله - عَزَّوَجَلَّ -، فهو كغيره من الأزمنة، يقدر فيه الخير والشر...»، وقال: «وبعض الناس إذا انتهى من عمل معين في اليوم الخامس والعشرين مثلًا من شهر صفر أَرَّخ ذلك، وقال: انتهى في الخامس والعشرين من شهر صفر الخير... ثم علق على ذلك قائلا : " فهذا من باب مداواة البدعة بالبدعة، والجهل بالجهل؛ فهو ليس شهر خير، ولا شر. ولهذا أنكر بعض السلف على من إذا سمع البومة تنعق، قال: خيرًا إن شاء الله. فلا يقال: خير ولا شر، بل هي تنعق كبقية الطيور»[1].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢ / ١١٣).



ونحن لا نظنُّ أن الدكتور ابنَ هادي قال تلك الجمل اعتقادًا، فهي ألفاظ شركية أو بدعية خرجت على لسانه وهو غافل عنها، كما يغفل كثيرٌ من العامَّة والجهال، الذين لا يدركون ما يخرج من رؤوسهم، ولكنها تُنكَر عليه على كلِّ حال؛ كما أنكر النبيُّ ﷺ على من جعل مشيئة الله تعالى مساويةً لمشيئة العبد، عندما قال: ما شاء الله وشئت؛ فقال له: «**جَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا؟! مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»(١). ولكن لا ينبغي لمعلم تصدَّر للتدريس أن تجري على لسانه تلك الألفاظ الشركية أو الألفاظ المجملة البدعية، كما يخرج على ألسنة العوام، كأنها ملكة وسجية..

وفي موضع آخر نقل محمد بن هادي كلام بعض العلماء المجمل بغير بيان ولا تفصيل ، وهذا من الخطورة بمكان ، ولا سيما إذا سمعه سفهاء القوم الذين لا يميزون بين العرش والفرش ... ومثال ذلك ما أورده في بعض محاضراته عن الطبيعة، حيث قال: «إن المجموعات في الأطعمة قد تعمل ما لا تعمله المفردات، وذلك من جانبين:

الجانب الأول: النفس تشتهي فتنشرح له وتنسدح له.

الجانب الثاني: النفس إذا اشتهت وتفاعلت معه، نفع الله به الجسم.

فهذا يحصل به هذا... وللنفس حظها وللطبيعة تدبير وللشهوة تأثير. للنفس حظ إذا بغت الطيب وأنت تشتهيه. وللطبيعة تدبير... هذه الأشياء من هذه الأطعمة لها تدبير هذا مع هذا مع هذا؛ فتطلع منه أكلة جميلة. وللشهوة تأثير؛ فيتناول العبد على هذا النحو ما يصلح البدن» اهـ.

---

(١) رواه أحمد وغيرُه، وصحَّحه الألباني في «الأدب المفرد» (٦٠١).

هذا هو قوله... وهو في الأصل قول ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/ ٣٣٤)، قال:

«فإنه قد تعمل المجموعات ما لا تعمل المفردات، وللنفس حظ، وللطبيعة تدبير، وللشهوة تأثير في تناول ما يصلح البدن» اهـ.

و: لا أدري ما الحاجة التي دعت هذا الرجل إلى الكلام عن الأغذية المركبة والأغذية المفردة!

ثم ما الفائدة التي تعود على طلاب العلم من ذكر أنواع الأطعمة المركبة والانشغال بها؟! هذا أمر يشغل أصحاب الولائم، أما الأئمة فلا. وقد كان بعض السلف يسف الخبز سفًّا حتى لا يشغله المضغ عن ذكر الله تعالى، فكيف ينشغل هذا بذكر المفرد والمركب؟!

قال ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنا أقصر بغاية جهدي أوقات أكلي، حتى أختار سف الكعك وتحسيه بالماء على الخبز، لأجل ما بينهما من تفاوت المضغ؛ توفرًا على مطالعة، أو تسطير فائدة لم أدركها فيه»[(١)].

وقال أبو بكر الدينوري: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، نا أبو نعيم، قال: «كان داود الطائي يشرب الفتيت ولا يأكل الخبز، فقيل له في ذلك؛ فقال: بين مضغ الخبز وشرب الفتيت قراءة خمسين آية»[(٢)].

وقال ابن الجوزي: «قال عثمان الباقلاني: أبغض الأشياء إلي وقت إفطاري؛ لأني أشتغل بالأكل عن الذكر»[(٣)].

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٥).

(٢) «المجالسة وجواهر العلم» (١/ ٣٤٦).

(٣) «تنبيه النائم» (ص: ٦٠).



وأذكر أنني سمعت الشيخ عطية محمد سالم - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وذلك في لقاء معه في الطائف في الثمانينيات من القرن الماضي، كان يحكي لنا من سيرة الإمام الشنقيطي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أنه كان إذا وضع الطعام أمامه لا يأكل منه إلا صنفًا واحدًا، يعني: حتى ينتهي من الطعام بأسرع وقت.

أما تقديم الأغذية المركبة على المفردة؛ فهذا أمر يختلف فيه من بيئة لأخرى، ومن بدن لآخر، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يأكل القثاء بالرطب. وهذا التركيب له علته، وهو أنه كان «يكسر حر هذا ببرد هذا، وبرد هذا بحر هذا»[1]. **وعن أنس**: أنه ﷺ قرب إليه خبز من شعير ومرق فيه دباء وقديد؛ فكان يتتبع الدباء من حول الصحفة .(متفق عليه). وهذا ميل للمفرد من الغذاء وما يعجبه؛ لما فيه من المنفعة العظمى على المركب. فقد تكون المنفعة والمصلحة في الأغذية المفردة أفضل، وهذا هو الأصلح بحسب الصناعة الطبية، كما قال ابن القيم:

« والتحقيق في ذلك أن الأدوية من جنس الأغذية؛ فالأمة والطائفة التي غالب أغذيتها المفردات، أمراضها قليلة جدًّا، وطبها بالمفردات، وأهل المدن الذين غلبت عليهم الأغذية المركبة يحتاجون إلى الأدوية المركبة، وسبب ذلك أن أمراضهم في الغالب مركبة؛ فالأدوية المركبة أنفع لها، وأمراض أهل البوادي والصحاري مفردة؛ فيكفي في مداواتها الأدوية المفردة؛ فهذا برهان بحسب الصناعة الطبية»[2].

أما ما نقله محمد بن هادي عن ابن الجوزي؛ فكلامنا ليس معه، إنما

(١) «صحيح أبي داود» (٣٨٣٦).

(٢) «الطب النبوي» (ص: ١٠).

كلامنا مع ابن الجوزي؛ لأنه مجرد ناقل للكلام، ولو كان كلامه كلام مستنبط وشارح ومفصل؛ لوضح وبين حقيقة المعاني المرادة من لفظ التدبيرمن خلال السياق الوارد فيه ، ولا سيما أن قوله: «وللطبيعة تدبير» كلام مطلق، وفيه من المحاذير التي توجب على شارح العقيدة أن يوضحها ويبينها..

ومن المعلوم أن التدبير يطلق على الحكم والتصريف ويطلق على تفاعلات الأسباب المؤثرة التى تجرى حركاتها بمشيئة الله تعالى وحكمته ..

والفلاسفة يقولون إن الذي دبر وقدر هذا الكون وتلك الموجودات هى الطبيعة، ولا يجعلون لله تعالى تدبيرا ولا تقديرا ولا حكما ولا تصريفا .. وويجعلون الأسباب فاعلة بذاتها دون تعلق بتقدير الله تعالى وتدبيره .

أما الطبيعة:

فالطبيعة تطلق ويراد بها الحركات والتفاعلات الفيزيقية الموجودة في الكون، وتطلق على المزاج النفسي، ويراد بها السجية والغريزة المركبة في البدن، وتطلق على تفاعلات البدن مع الأطعمة والأغذية والأدوية.

وهذه الطبيعة ليست عالمة ولا حاكمة ولا مدبرة ولا متصرفة، فما هي إلا مخلوق مربوب من جملة مخلوقات الله تعالى تجري فيها أحكامه وتدبيره؛ فهو الذي طبعها بأمره وحكمته، وعليها تجري سننه الكونية وأحكامه القدرية.

وهذا ما لا يؤمن به الفلاسفة ، لأنهم يخلعون على الطبيعة صفات ليست إلا لله الواحد القهار ، فالطبيعة عندهم هى المدبرة الخالقة .

ومعرفة هذه الأمور عن الطبيعة فى كونها غريزة وسجية لها تفاعلات مؤثرة بتقدير الله تعالى فى البدن ينبغي للأطباء ورواد التغذية مراعاته لمعرفة ما يصلح



البدن من الأدوية وما لا يصلح منها، ولا سيما إذا كانت تلك التفاعلات الكيميائية والفزيقية في البدن تتصادم مع الأدوية، ولذلك قالوا: يجب أن يعطي الطبيب الفرصة للمناعة الداخلية في البدن كي تتدافع مع الأمراض، أو أن يعطي الأدوية التي تقوي المناعة الداخلية اللازمة لدفع المرض .. **وقد أبان حقيقة هذا التدافع الإمامُ ابن القيم فقال**: «فإذا رأى في ابتداء المرض أن الطبيعة محتاجة إلى ما يحرك الفضلات ويستفرغها لنضجها؛ بادر إليه. فإن فاته تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعائق منَع من ذلك، أو لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ، أو لبرودة الفصل، أو لتفريط وقع؛ فينبغي أن يحذر كل الحذر أن يفعل ذلك في صعود المرض؛ لأنه إن فعله تحيرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء، وتخلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية، ومثاله: أن يجيء إلى فارس مشغول بمواقعة عدوه، فيشغله عنه بأمر آخر، ولكن الواجب في هذه الحال أن يعين الطبيعة على حفظ القوة ما أمكنه، فإذا انتهى المرض ووقف وسكن؛ أخذ في استفراغه واستئصال أسبابه، فإذا أخذ في الانحطاط كان أولى بذلك»[1]. فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدور في باب السببية والتأثير في مواجهة المرض، وهذا هو مراده من قوله: «وتخلت عن تدبير المرض أو مقاومته»، وليس الكلام كما يظن البعض في التصريف والحكم والتقدير، ولذلك قال:

«فإذا رأى في ابتداء المرض أن الطبيعة محتاجة إلى ما يحرك الفضلات ويستفرغها لنضجها؛ بادر إليه... إلخ» اهـ. وهذا لا معنى له إلا أن الطبيعة الباطنة قد تحتاج إلى ما يعينها على القيام بوظيفتها في التأثير، ومثل هذا لا يقال

(١) «الطب النبوي» (ص: ١٠٨).

عنه: مدبر ولا متصرف؛ لأنه بحاجة إلى غيره. ثم بيَّن أنه لا يجب على الطبيب أن يفعل شيئًا يضعف مقاومة الطبيعة للمرض، وهذا يدل على أنها مجرد سبب وضع فيه التأثير؛ لها حكم الممكن الذي يعتريه النقص والفناء ، فلا هي مستقلة ولا مختارة، ولذلك قال في موضع آخر: «فإن الطبيب خادم الطبيعة ومعينها لا معيقها»[١]. فمراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ واضح، وهذا تأكيد آخر لمراده وقصده، وفيه قال: «فالصنعة في الحقيقة له، والآلات وسائط في وصول أثره إلى الصنع، ومن له أدنى فطنة وتأمَّلَ أحوال العالم، ولطفت روحه وشاهدت أحوال الأرواح وتأثيراتها وتحريكها الأجسام وانفعالها عنها، كل ذلك بتقدير العزيز العليم خالق الأسباب والمسببات؛ رأى عجائب في الكون وآيات دالة على وحدانية الله وعظمته وربوبيته»[٢]. فالصنعة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهو الخالق المدبر... والآلات وسائط وأسباب مؤثرة بتقدير الله تعالى، ولكنها غير مقدرة ولا مدبرة. ولذلك لم يجز إطلاق هذا اللفظ.

الشاهد: أن جواذب الطبيعة الباطنة تحرك في النفس الرغبة في اشتهاء الطعام، فتجد المرء يميل إليه ويحبه ويتلذذ به، وهذا كله من باب السببية والتأثير الذي وضعه الله تعالى في طبيعة النفس البشرية..

ولا يمكن أن يقول عاقل إن الطبيعة الباطنة مدبرة أو مختارة؛ فحركة الطبائع الباطنة حركة أسباب ينبعث منها أو يتولد منها أسباب لتصل إلى نتائجها. ليس لها اختيار ولا إرادة ، وهذا كضوء الشمس لا يخرج منها بقصد وإرادة

---

(١) «زاد المعاد» (٤/ ٨٤).

(٢) «بدائع الفوائد» (٢/ ٢٣٠).



وتدبير، إنما هي أسباب تولدت منها أسباب أودعها الله فيها، أما الشمس فليست مدبرة لأمرها ولا خالقة ولا مختارة. ولا يجب مطلقًا أن أقول في باب التأثير: «إن للشمس تدبيرًا»؛ فهذا كلام باطل.

أما تفريقه بين التدبير والتأثير في جنس واحد، فيقول: للطبيعة تدبير، وللشهوة تأثير؛ فهذا تفريق بين التدبير والتأثير ، والكلام لا يكون مقبولا إلا إذا كان التدبير بمعنى التأثير ، أما أن يفرق بينهما؛ فحينئذ سيختلف المعنى ويكون التدبير بمعنى التصريف والتقدير، ويكون التأثير بمعنى الانفعالات والحركات التى ينتقل بها الفعل إلى مفعول آخر بالتولد ، كما تبين فى شعاع الشمس آنفا .. وفى قوله ﷺ: «**قال الله تعالى : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته؛ فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا؛ فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**» متفق عليه. قلت : فيه فوائد عظيمة منها أن من **قال فى النجوم والكواكب وحركات المنازل** : إنها فاعلة مدبرة؛ فقد كفر كفرًا أكبر، ومن نسب إليها التأثير وهي ليست مؤثرة؛ فقد وقع في الشرك الأصغر. ومن جعل مع الله مسببًا للأسباب؛ فقد أشرك شركًا أكبر، ومن ظن أن التأثير في الأسباب مستقل عن إرادة الله تعالى وقدرته، وأن الأمور تجري بغير مشيئته؛ فقد ضل ضلالًا بعيدًا، ويتضح ذلك فى قول الرجل للنبي ﷺ:

إن البعير الأجرب يدخل في وسط البعير فيجربها؛ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : «**فمن أعدى الأول**»[1] .

وهذا يوضح أن الأسباب ليست مستقلة عن إرادة الله تعالى حتى تتسلسل فى

---

(١) رواه البخاري (٥٧١٧).

التأثير بذاتها ، ولا هي مشاركة لمشيئة الله تعالى، إنما هي تابعة لها ..

والذي لفت نظري في كلام ابن هادي؛ أنه بعد أن نسب التدبير للطبيعة - وهذا هو ما رددت عليه وبينته وجدت أنه قد أعقب قوله: «وللطبيعة تدبير» بنسبة التدبير للطعام نفسه، فقال: «هذه الأشياء من هذه الأطعمة لها تدبير هذا مع هذا مع هذا؛ فتطلع منه أكلة جميلة» اهـ. فجعل للطعام تدبيرًا وللطبيعة تدبيرًا آخر...! ثم خصَّ الشهوة بالتأثير، ولا مجال للتخصيص إذا كان في الطعام والطبيعة والشهوة أسباب مؤثرة، فحكم الجميع واحد، أما أن يخص أحدًا منها بالتأثير وآخر بالتدبير؛ فلا محل له.

وقد وجدت بعض الناس يسعون فى تجويز كلامه السابق ذكره بزعم أن العالم الفلاني قال مثلما قال..!

وهذا فى الحقيقة لا يخرجه من الملام، ولا يرفع عنه الجهل؛ لأن الرجل الذي يقول الكلامَ المشكلَ الذي يحتاج إلى تأويل غيره لا يعد من أساطين أهل العلم . ويجب على ابن هادي أن يتحرز عند الكلام مع العامة فلا يورد عليهم الشبهات التى لا يستطيعون التخلص منها، كما يجب عليه أن ينقل كلام العلماء بتفسيرهم له ومرادهم فيه.

أما قول بعضهم: إن العالم الفلاني قد وافقه في قوله.

فللجواب على ذلك أقول: ليست موافقة عالم لقوله دليلًا على صحة منهجه وسلامة طريقه؛ لأن كلام العالم بذاته ليس حجة إلا إذا اقترن بالدليل، فإذا قال أحد العلماء قولًا أو حكم حكمًا أو فسَّر تفسيرًا مجردًا من الأدلة والبراهين؛ فلا يعبأ به حتى يثبت موافقته للكتاب والسنة، ولذلك قالوا: «أقوال العلماء يُحتَجُّ

لها لا يُحتَجُّ بها» اهـ. وهذا ما كان عليه الأئمة، قال معن بن عيسى: سمعت مالك بن أنس يقول: «إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»(١).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: «لا يحل لأحد أن يقول بقولنا، حتى يعلم من أين قلناه»(٢). **وقال أحمد:** «لا تقلد دينك أحدًا»(٣).

وقال الشافعي: «مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل، يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى تلدغه، وهو لا يدري»(٤).



---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٧٥).

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٤٧).

(٣) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٤٧).

(٤) «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ للبيهقي» (ص: ٢١١).

التعليق على ردِّ الدكتور ابن هادي على من اتَّهم الصحابة بالغثائية

قال الشيخ محمد بن هادي في إحدى محاضراته: «من يتَّهم الصحابة بالغثائية هو الغثاء» وقال: «واللهِ ما نجتمع وإيَّاهم، ولو شهد لك ألف عالم، والله ما نجتمع أنا وإيَّاك، يكفيني أن يقول رسول الله ﷺ: «**لا تَسُـــبُّوا أَصْحَابِي**»» اهـ. هذا هو قولُه ..

ونحن لا نختلف معه في أن سبَّ الصحابة كفر بالله تعالى؛ لأن الله تعالى اختارهم لصحبة نبيِّه ﷺ، ومن طعن فيهم فقد طعن في علم الله تعالى، وطعن في حكمته، وطعن كذلك في النبيِّ ﷺ، ولا مقصد لمن فعل ذلك إلا تعطيل الشريعة ورد العقيدة؛ لأنه إذا كان حملة الشريعة مطعونًا في عدالتهم فالشريعة باطلة، وقد ثبت في الصحيح أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تَسبُّوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثلَ أُحُد ذهبًا ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه**» [متَّفق عليه].

وهؤلاء الذين يسبُّون الصحابة رضى الله عنهم ويطعنون فيهم يُهجرون ويشنَّع عليهم، ويُرفع أمرهم إلى السلطان؛ ليحكم فيهم بحكم الله تعالى؛ قال ابنُ القاسم: «سمعت مالكًا يقول: لا يحلُّ لأحدٍ أن يُقيم ببلدٍ يُسَبُّ فيه السلفُ»[(١)]. وهذا أمرٌ لا نختلف فيه؛ لأنه من أصول الدين والاعتقاد.

ولكنَّنَا نختلف مع الدكتور ابن هادي في قوله: «واللهِ ما نجتمع وإيَّاهم،

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٦١١).

ولو شهد لك ألف عالم» اهـ، وموضع الخلاف في قوله: «ولو شهد لك ألف عالم» اهـ.

أقول: ما هذا التهويل؟! وما هذا الظنُّ السيِّئ في ألف عالم مسلم؟!

هل هناك ألفُ عالم مسلم يجتمعون على تزكية رجل يسبُّ الصحابة؟! وهل أنت أيها الشيخ أحرص من ألف عالم على مكانة الصحابة؟!

وهل سيلحق ألف عالم بالعلم وهم يرتضون سب الصحابة..

إن هذا من أصول الروافض، والروافض لا يشهدون بالحق ولا يحكمون بالعدل ، فليس فيهم علماء ولا يتخذ منهم قضاة، وهم كما قال شيخ الإسلام: «وأما الرافضة فإنهم إن شهدوا شهدوا بما لا يعلمون، أو شهدوا بالزور الذي يعلمون أنه كذب، فهم كما قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ : ما رأيت قومًا أشهد بالزور من الرافضة»[1].

فالرافضة لا يعدون من العلماء أبدًا، وهم أحد رجلين:

كذاب يعلم أنه كذاب، ويدعي أنه يقول الحقَّ المنزل، وهم الذين قال تعالى فيهم: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

أو جاهل ظلوم يعتقد أنه على الحق وهو لا يعلم أين هو، ولا إلى أين يذهب.

وقد اتفق أهل السنة أن الروافض أشد الناس عداوة لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ حتى إنهم يجعلونهم أشر من إبليس.

فمن سبَّ الصحابة أو بعضهم أو لمزهم؛ فهو رافضي كذاب، ولا يمكن

---

(١) «منهاج السنة» (٣/ ٥٠٢).

لأهل الحديث أن يجتمعوا على تزكية رجل يسبُّ الصحابة رضى الله عنهم .

ولا أظن أن الدكتور ابن هادي أحرص على الصحابة منهم، فقد ذبُّوا عن الصحابة قبل أن يولد، ولا يزال أئمَّة الإسلام قاطبةً يذبُّون عن الصحابة، ويحفظون قدرهم.

وإن من العجب أن الدكتور ابن هادي في الوقت الذي ينهى فيه عن الاجتماع مع من يطعن في الصحابة تعظيمًا لمقامهم؛ نجده قد طعن في بعضهم، ولم يتمعَّر لذلك وجهُ أحدٍ من أصحابه، ولم يعتذر ولم يتراجع! ويشهد لذلك أنه قال في شرح حديث أبي واقد الليثي: «ونحن حدثاء عهد بكفر وللمشركين سدرة»: «يعني: لو ساغ هذا لساغ منَّا، وعُذرنا لأنَّنا قريبون! الآن في الفتح، وخرجنا ولمَّا يستقر الإيمان في قلوب بعضنا؛ فلا يزال عنده رواسب!» اهـ، هذا هو قولُه.

وقد علَّق عليه العلامة الربيع، فقال لرفقائه البحرنيِّين: رُدُّوا على خطأ ابن هادي عندما قال في الصحابة: عندهم رواسب في قلوبهم، ولم يتمكن الإيمان منهم . **فقال أحدهم**: العَالِم لا يُرُدُّ عليه إلا عالم! **قال الشيخ**: هذا تلاعبٌ! تقولون: العالم لو أخطأ في الصحابة لا يردُّ عليه إلا عالم مثلُه! هذا تلاعبٌ منكم! ردُّوا عليه» اهـ...

هؤلاء هم شهود ابن هادي على خصومه..!

وهناك مثال آخر، إن دل فإنما يدل على أن ابن هادي لا يعرف مقام الصحابة ولا يتحاشى مذمتهم ..

وأظن أنه فى هذا المثال قال ما قال وهو غافل يهرف بما لا يفكر فيه. وبيان ذلك أنه في أحد مجالسه طالب بتقريب نوع من التمر اسمه «الخلاص»، وأثناء

ذلك أنشد قائلًا:

«فاحتل على الخلاص كحيلة ابن العاص» اهـ.

وهذا النصُّ يلمز به الروافض عمرا بن العاص، وفيه افتروا عليه فرية لا أصل لها إلا في أذهانهم الخربة، زعموا أن عمرا بن العاص كشف عورته؛ ليتخلص من ضربة علي بن أبي طالب له بالسيف. قال ذلك ابن هادي في وسط طلابه، ولم يتمعَّر وجه أحد منهم حين انتقص عمرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذه هي أخطاء ابن هادي في الصحابة، وقد قال عمَّن صعفقهم: «في الصحابة... ظهرت أخطاؤهم في الصحابة!» اهـ.

وها هو قد طعن في أحد كبار الصحابة رضى الله عنهم ، وقد فكرت فيه كثيرًا... كيف خرج منه هذا القول سجية دون أي حذر أو تعقيب؟!

وقلت: من أين استقى الدكتور ابن هادي هذا البيت؟ هل كان مصاحبًا لأحد طلاب الروافض والإسماعيلية في أي مرحلة من مراحل الدراسة؟

لو كان مصاحبًا فإنه يأخذ حكمهم ويلحق بهم - إذا علم أمرهم -، وهذا هو ما يحكم به على خصومه... من قال بقولهم أو أثنى عليهم ألحق بهم، كل بحسبه؛ إما في الاعتقاد أو بالفعل.. وإن لم يكن الأمر كذلك فهل كان ابن هادي يقرأ في كتب الروافض، ويتعلم الأخلاق والآداب وحقوق الصداقة من كتبهم؛ فهذا النص مكنون في منظومة «عشرة الإخوان» للرافضي صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي، وأصله:

وما يفيد اللاحي   في القدر المتاح

فاحتل على الخلاص   كحيلة ابن العاص

قلت: ابن هادي لا يبيح النظر في كتب أهل البدع؛ لأن في كتب السلف غنية، هكذا قال: المبتدعة نحن لسنا بحاجة إليهم... وكتب أهل العلم من أهل السنة كافية ...

قلت: لعله أراد أن ينتفع بما فيها ويترك منها الغث؛ لما يملك من آلة فهم يتميز بها النافع من الضار...

وعاجلني الجواب فقلت :

لو كان الأمر كذلك؛ فما كان له أن يردد هذا البيت من الشعر على مسامع أصحابه وطلابه دون أن يبيِّن لهم ما فيه من ضلالات، ولكنه صار يجمع القشعة، وما يحطب بالليل من الحطب مع الحية، بلا رؤية ولا بصر؛ فتلدغه؛ فهو جانٍ على نفسه، يذرب بلسانه ما لا يفقهه؛ ليضل نفسه ويضل غيره، نسأل الله العافية.

قال الذهبي: «قال يحيى بن يوسف الزمي: حدثنا ابن عيينة: قال لي عبد الكريم الجوزي: يا أبا محمد، تدري ما حاطب ليل؟ قلت: لا.

قال: هو الرجل يخرج في الليل، فيحتطب، فيضع يده على أفعى، فتقتله. هذا مثل ضربته لك لطالب العلم، أنه إذا حمل من العلم ما لا يطيقه؛ قتله علمه، كما قتلت الأفعى حاطب الليل»[1].

قلت: لعل الدكتور ابن هادي كان يناظر رجلًا من الروافض، فسمع منه تلك الكلمة فقرت في قلبه دون أن يعرف معناها - وهذا هو ما كان يخشاه السلف -، لما وجد من اتفاق اللفظين: تمر الخلاص مع خلاص الشيعة؛ فقال:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٧٢).

«فاحتل على الخلاص كحيلة ابن العاص» اهـ. **قلت**: ولكن ابن هادي لا يبيح مناظرة أهل البدع، فقد قال في ذلك: «فهي ممحقة للأعمال... كلُّ همِّه المجادلة والمناظرة، نعوذ بالله من ذلك» اهـ.

وفي نهاية هذا المطاف قررت أن : الدكتور ابن هادي في التاريخ حاطب ليل - كما سيتبين في كلامه عن خروج الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الكوفة -، لا يدري ما يخرج من رأسه؛ فهو يحفظ ما لا يفقهه، ويردد ما لا يفهمه ولا يعرفه، ولو كان عنده علم لاتقى الوقوع في تلك المفاوز والفتن، ولكنه يعشقها ولا يرى عواقبها، وهذا ليس ببعيد عن رجل تعلم حقوق الصداقة من كتب الروافض «عشرة الإخوان» ليطبقها بحذافيرها مع طلاب الشيخ ربيع ، الذين جعلهم في لمح البصر كذابين ومتلونين وصعافقة... نعم فقد أعطاهم حقهم، ولكن على طريقة الروافض. وهذا كله يدل على أنه رجل كثير الثرثرة، كما قال عنه العلامة الربيع: «أدلته كلها ثرثرة»، وهذا أصدق وصفٍ وصف به، وقديمًا قالوا: «لو كان العقل على قدر كلام الرجل؛ لكان الثرثار أكبَرَ الناس عقلًا، ولو كان العلم على قدر حفظ المسائل؛ لكان التلميذ أوسع من أستاذه علمًا» اهـ. ولا يمكن لمثل هذا أن يكون فى مرتبة الحافظ المتقن الذى ويستطيع أن يستذكر علومه وقتما شاء .



مواجهة العلامة الربيع للشيخ ابن هادي في مسألة الإيمان

زعم الدكتور ابن هادي أن أحاديث الشفاعة التي اتفق عليها علماء الأمة من المتشابه الذي أشكل على أهل العلم، فقال: «الذي يترك العمل كما قلت لك وهو متمكِّنٌ منه، ويزعم أنه مسلم ويعرض عن العمل بالكلِّيَّة، ويقال عنه: إنه مسلم؛ هذا إرجاء» اهـ، وقال: «وضربُ الأحاديث بعضها ببعض، والأخذُ بالأحاديث المتشابهة، وتركُ المحكمات؛ هذا من طريق أهل الزيغ، نسأل الله العافية والسلامة» اهـ. وقد قال ذلك في مجلس العلَّامة الشيخ ربيع، وقد نقلته من رسالة «الإبانة» للدكتور عبد الإله الرفاعي الجهني؛ قال:

«وقد ردَّ الشيخ ربيع بن هادي على الدكتور محمد كلامه في المجلس المشار إليه، وبيَّن له الأدلَّة على بطلان ذلك، ونصوص العلماء. فما كان من محمد بن هادي إلا أن قال: «من أنا حتَّى أخالف حديثَ رسول الله ﷺ وكلامَ الأئمَّة؟ أنا لا شيء! أنا نكرة!». فطلب منه الشيخ ربيع بناءً على إقراره بالخطأ التوبة والتراجع، فوعد بذلك... ولم يَفِ حتى الساعة» اهـ.

الخلاصـــة: أن الشيخ ابن هادي أقرَّ بخطئه، وقد ظهر سكوته في تمييز أحكام المسائل التي يعتقدها؛ فلم يرد، ولم يستدرك قولًا... وقد تبين من ذلك أنه يورد الشبهات، ولا يستطيع أن يتخلص منها، ولذلك لم يرضَ بالاجتماع مع أحد خصومه، وتلك هي نهاية أمره: ما قطع أرضًا، ولا أبقى ظهرًا.



موقف الدكتور ابن هادي من الاستفادة من كتب أهل البدع والأهواء

من المعلوم أن الحكمة مطلب لكل من يقدرها، ويثبت حقيقتها في الصفات الإلهية ومقتضياتها في الخلق والأمر من الحمد والثناء على الله تعالى، وذلك بما يراه المرء من دلائل القدرة والعظمة والجمال؛ إما في كتاب الله تعالى المنزل، وإما في هذا الكون المنظور، ولذلك قالوا: «الحكمة ضالَّة المؤمن، أنَّى وجدها فهو أحقُّ بها» اهـ. وهذه كلمة طيِّبة، ومعناها صحيح، وإن لم يثبت رفعُها إلى النَّبيِّ ﷺ، ولكن الأدلَّة الكلِّيَّة للشريعة تحضُّ على مشروعية تلقُّف الحكمة أنَّى وُجدت، لمن عنده القدرة على ذلك،ولله درُّ القائل:

لَا تَحْقِرَنَّ الرَّأْيَ وَهْوَ مُوَافِقٌ ... حُكْمَ الصَّوَابِ إِذَا أَتَى مِنْ نَاقِصِ

فَالدُّرُّ وَهْوَ أعَزُّ شَيْءٍ يُقْتَنَى ... مَا حَطَّ قِيمَتَهُ هَوَانُ الغَائِصِ

ولكن المشكلة تكمن فيما إذا كان الوصول إلى تلك الحكمة محفوفًا بالمخاطر والشبهات، التي لا يعرفها كثير من العامة، ومن هنا ينحصر الطريق إليها على فئة قليلة من الناس: هي بالحق عالمة، وبالسنن والآثار قائمة؛ وبآلات النظر والاستدلال مستبصرة، وهذه شروط ضرورية لمن أراد أن يستخرجها من مواضعها أنى، وجدت دون أن يمسَّه شيء من دخنها، وهذا كما قلت أمر لا يستطيعه كل الناس: إما بسبب ضعف دينهم، أو بسبب خفة عقولهم ومشاعرهم ، وعجزهم عن إدراك فخاخ قد نصبت لهم ..

ولذلك انقسم الناس في هذا الأمر أقسامًا، بين مبيح بالكلية، وحاظر بالكلية، ومفصل في الأمر ..

أما أهل البدع فليس عندهم إلا قال الأستاذ، قال المعلم، ولا يقبلون أبدًا القراءة في كتب التفاسير والسنن والآثار، ولا يحبون ذكرها؛ بزعم أنها رسوم ظنية وظواهر شرعية لا يجوز الاحتجاج بها، ويحصرون الناس في كتبهم، التي حشروا فيها أساليب بلاغية وعبارات غامضة، يخدعون بها أنظار العامة بزعم أنهم أهل النظر والاستدلال؛ قال شيخ الإسلام: «فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك»[١]

ومما يشهد لذلك ما نقله الجاحظ عمرو بن بحر الكناني عن أبي إسحاق، قال: كان أبو إسحاق يقول: «لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين، وإن نصبوا أنفسهم للعامة، وأجابوا عن كل مسألة؛ فإن كثيرًا منهم يقول بغير رواية على غير أساس، وكلما كان المفسر أغرب عندهم كان أحب إليهم، وليكن عندكم عكرمة، والكلبي، والسدي، والضحاك، ومقاتل بن سليمان، وأبو بكر الأصم، في سبيل واحدة، فكيف أثق بتفسيرهم، وأسكن إلى صوابهم»[٢].

ومن أئمة الحديث من منع النظر في كتب أهل البدع، بسبب ما تضمنته من الشبهات والضلالات؛ قال المروذي: «قلت لأبي عبد الله: استعرت كتابًا فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم.

---

(١) «درء التعارض» (١/ ٢٢١).

(٢) «كتاب الحيوان» (١/ ٢٢٨).

قال المروذي: قال أبو عبد الله: يضعون البدع في كتبهم، إنما أحذر منها أشد التحذير»[١].

وقال أبو زرعة الرازي وسئل عن الحارث المحاسبي وكتبه، فقال للسائل: «إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة، فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة؛ فليس له في هذه الكتب عبرة»[٢].

ولقد وقف الدكتور ابن هادي فى هذا الباب عند المنع المطلق؛ بناءً على بعض النصوص الواردة في ذلك عن بعض أئمة السلف، ولم يفصِّل في الأمر، فلم يفرِّق بين من لا يقدر على التمييز بين الحق والباطل ومن يقدر، ولم ير مقام الدعاة وأهل العلم الراسخين وأصحاب الردود والمناظرات، الذين يتوجب عليهم معرفة الباطل للرد عليه، وجعل العلة في المنع: أن في كتب السلف غنية، فقال: «المبتدعة نحن لسنا بحاجة إليهم، لسنا بحاجة إليهم ولله الحمد، وكتب أهل العلم من أهل السنة كافية ولله الحمد، وذلك لأن هذا المبتدع ينصر مذهبه؛ فإن كان في الصفات أدخل في مذهبه تحريف الصفات، وإن كان في السلوك في التصوُّف جاء بمزالق المتصوِّفة... إلخ» اهـ.

هذا هو قوله..

وهو موافق لأقوال بعض أئمة التابعين، وهو التحذير من كتب أهل البدع مطلقًا؛ لما فيها من الفتن والشبهات.

---

(١) «هداية الأريب» (ص: ٣٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٨٠).

غير أنَّنا لو طبَّقنا هذا الكلام على ما قاله في حقِّ الإمام النووي، وما زعم أنه «أشعري جلد من أوَّل كتابه في مسلم إلى آخره»؛ لوجدنا أنه يلزمه من ذلك عدم الاستفادة من كتب الإمام النووي مطلقًا، حتى لو تضمنت شيئًا من الحق؛ فالرجل متوسع في الأشعرية، لم يتركها من أول شرحه لمسلم حتى خاتمته، فكيف يجوز بعد ذلك الاستفادة منها؟!

وقد أكَّد ذلك بقوله: «ولكن كلامه في خدمة حديث رسول الله ﷺ نحن نأخذه، وهذه مكتباتنا مليئة بكتبه، وكتب الفقه التي كتبها في المذهب الشافعي موجودة عندنا، ونحن أوَّل من ردَّ على غلاة الحدَّاديين في هذا، وكلامنا معروف في ذلك» اهـ؛ فظهر بذلك أنه رجل متناقض مع تأصيلاته!

فقد خالف الحدادية، وهو مُحقٌّ في ذلك، ولكنه خالف أيضًا معتقده، وذلك أن الإمام النوويَّ عنده «أشعريٌّ جلد». من أول صحيح مسلم إلى آخره .!

ومعنى هذا أن مذهب الأشاعرة لم يترك فيه مِفصلًا إلا ودخله، ولا عصبًا إلا وتخلَّله، والأشاعرة متكلِّمة في الصفات، وفيهم صوفية خلطوا كتب العقيدة بالتصوُّف - كالبيجوري والغزالي من قبله -، وكتب النووي التي شرحت الأحاديث والفقه اختلطت ببعض أقوال الأشاعرة، كما شهد هو بذلك؛ فشرحه لمسلم شرح أشعرى، من أوله لآخره ، هكذا قال، وهذا يدفعه إلى القول بعدم الحاجة إليه، ولو كان فيه من الحق ما فيه ، خلافًا لما قال.

ومن هنا يتبين أنه لم يحدِّد ضوابط الانتفاع بتلك الكتب، ولم يبيِّن مَن له الحقُّ في الانتفاع بها، ومَن ليس له الحق في الاطلاع عليها.

ولو أنه نظر في كلام أئمة السلف - كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم،

ومن قبلهما، ومن جاء بعدهما -؛ لوجد أن هؤلاء جميعًا لم يردُّوا على شبهات المتكلمة وأصحاب الفرق والنصارى واليهود والفلاسفة إلا بعد الاطلاع على كتبهم، والتحقُّق من أقوالهم، كما هو معلوم؛ فقد بيَّنوا فيها فساد دينهم وعقولهم وتناقضهم، كما استخرجوا منها الدلالات الشاهدة على صدق دعوة الرسل والأنبياء وصدق رسالة النبى محمد صلى الله عليه وسلم، وأقاموا عليهم الحجة في ذلك. وقد كانت تلك الكتب مع ما فيها من شبهات سببًا في التطرق إلى أبواب ومسائل كثيرة من العلم، هي من الأهمية بمكان في الرد على أهل البدع والأهواء - وذلك مع كونها فتنة باقية إلى أن تقوم الساعة - وذلك لأن معرفة الباطل ضرورية لمعرفة الحق، ومعرفة الشرك بتفصيلاته ضرورية لمعرفة التوحيد، وكذلك معرفة البدع ضرورية لمعرفة السنن - وما أوتي الإسلام وأهله، وما تصدر أهل البدع على الناس إلا بجهل بعض المنتسبين للحديث بشبهات أهل البدع، وعدم قدرتهم على دحضها -، وتلك هي الحكمة من خلق الشر وخلق الصراع بين أهل الحق وأهل الباطل: أن نعبد الله تعالى بعبادات، ونلجأ إليه باستغاثات، ما كنا لنصل إليها إلا بمعرفة الباطل والشر، ولنحمد الله تعالى على ما مَنَّ علينا به من الثبات على الحق، ونشكره على أن حفظ ديننا وعقولنا من ترهات أهل الباطل؛ قال شيخ الإسلام: «ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين: ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]»، وقال:

«وذلك أن الحق إذا جُحد وعورض بالشبهات؛ أقام الله تعالى له مما يحق به

الحق، ويبطل به الباطل من الآيات البينات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة»[(١)].

الشاهد: أن الخبير بمعرفة الباطل أقوى في الرد عليه وإبطاله ممن لا يعرفه، أما من لا يقدر على التمييز والتحقيق والتوقي من الوقوع في المزالق، ولا يقع على عاتقه مسئولية الرد على أهل البدع والأهواء؛ فلا يجب عليه النظر فى تلك الكتب . ويكفيه ما ورد في كتاب الله تعالى، وقد جمع القرآن جميع أقوال وسبل أهل الكفر، ورد عليها وأبطلها، كما قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، قال أبو جعفر: «يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾: كذلك نفصِّل لك أعلامنا وأدلتنا في كل حقٍّ ينكره أهل الباطل من سائر أهل الملل غيرهم، فنبينها لك، حتى تبيِّن حقه من باطله، وصحيحه من سقيمه»[(٢)]. **وقال النبي ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «إنك ستأتي قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»** [متفق عليه]... غير أنك ترى فى قوله ﷺ: «**إنك ستأتي قومًا من أهل الكتاب**» دعوة إلى التهيؤ والاستعداد لمعرفة شبهاتهم، واستظهار الرد عليها لدحضها وإبطالها، وذلك لأنهم أهل علم بالكتاب، ودعوتهم تختلف عن دعوة المشركين ومن لا علم لهم بالكتاب، وهؤلاء هم الذين استعمل فيهم النبي ﷺ المباهلة بعد أن ناظرهم وأبطل حججهم.

أيضًا روى الإمام مسلم عن حذيفة بن اليمان، قال:

---

(١) «الجواب الصحيح» (١/ ٨٨).

(٢) «تفسير الإمام الطبري» (١١/ ٣٩٤).

«كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني...» [متفق عليه]، ولله در الشاعر:

عرفت الشر لا للشـر لكـن لتوقيـه ... ومن لم يعرف الشر من الخير يقع فيـه

ويحكى أن رجلًا قال للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى:

تعلم لا علمك الله مكروهًا. فقال له: ويحك، لقد دعوت عليَّ ولم تدع لي.

قال: كيف؟ قال: إن لم أعرف الباطل لا أعرف الحق، وإن لم أعرف البدعة لا أعرف السنة... إلخ» اهـ.

ولا شك أن لأهل البدع خفايا وشبهات قد تروج على العامة من الناس، لا يمكن أن يعرفها إلا أهل العلم الكبار، ولذلك كان لزامًا على أهل العلم معرفتها؛ لحماية الضعفاء والأغمار والنساء من الانزلاق في مخاطرها.

وتعليقًا على الأثر المنسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إنما تُنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية » .. قال شيخ الإسلام: «فإن كمال الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وقال:

«ومن نشأ في المعروف لم يعرف غيره، فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عند مَن علمه، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم، ولهذا يوجد الخبير بالشر وأسبابه إذا كان حسن القصد عنده من الاحتراز عنه ومنع أهله والجهاد لهم ما ليس عند غيره»[1]. فهذا كله يدل على أن الداعى المتقن عليه أن يعرف سبل أهل الباطل ليتقيها ويبطلها .

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٦٤).

هذه كانت أمورا ضرورية لا بد أن تكون في حسبان الناظر والمستدل؛ ليكون كلامه جامعًا مانعًا، وسأبيِّن من خلال بيان العلَّامة الشيخ عبيد الجابري كيف فصَّل هذا الأمر على وجهٍ لم يتعرض له الدكتور ابن هادي ولم يخطر على باله ، وسيتبين أن هناك مَن يجب عليه الاطلاع على كتب أهل البدع؛ للرد عليهم وتمييز حججهم، إذا كان عالمًا متمكِّنًا في ذلك. وهناك من يحرم عليه الاطلاع عليها. وقد سُئل العلامة الجابري عن كيفية الاستفادة من كتب أصحاب الفرق، ومن الذي يحق له النظر فيها، فقال: «**إنَّ النَّظر في كتب الانحراف له ثلاثة أحكام**: ما كان بدعة خالصًا ليس فيه شيءٌ من السنَّة، ومثالُ ذلك: «أصول الكافي» للكُلَيْنيِّ، وغيره من كتب الرافضة؛ فهذا يحرم النظر فيه ومطالعته إلا لعالم متمكِّن يريد الردَّ على القوم من كتبهم. سمعتُم؟ شرطان: عالم متمكِّن يريد الردَّ على القوم من كتبهم.

الثاني: ما كان خليطًا، فيه سنَّة وبدعة؛ فهذا لا يحلُّ النظر فيه إلا لعالم متمكِّن قادر على التمييز بين الصحيح والسقيم، والغث والسمين، والسنَّة والبدعة؛ ومن أمثلة ذلك: «الكشاف» للزمخشري؛ فإن الزمخشري معتزلي جلد، ماكر داهية، يدسُّ اعتزالياته؛ فالمتمكِّن من أهل العلم يستفيد ممَّا فيه من المعاني والبلاغة والبديع واللغة والنحو وغير ذلك، ما دامت عنده القدرة على التمييز.

الثالث: ما كان خاليًا من البدعة، صاحبه مبتدع، مؤلِّفه مبتدع، ولكن الكتاب ليس فيه بدعة، يؤلِّف مثلًا في الفقه، في الطهارة، في البيوع، ولا يدسُّ...

فهذا إذا أرشدك إليه عالم متمكِّن، وقال لك: إن كتاب فلان ليس فيه بدعة...

فلا مانع من قراءته، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محُمَّد وآله وصحبه إلى يوم

الدين، والحمد لله رب العالمين» اهـ.

وقد اختار العلامة الجابري التفصيل في الأمر على خلاف ما قال الدكتور ابن هادي، وهذا هو الأولى في تلك المسألة، كما هو ظاهر من كلام الأئمة.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٥٢٥):

«الأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصير من الراسخين في الإيمان؛ فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ؛ فيجوز له، ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف» اهـ.

وقال ابن سعد الرحيباني الحنبلي في «مطالب أولي النهى» (١ / ٦٠٧): فى بيان قوله :(ويتجه جواز نظر) في كتب أهل البدع لمن كان متضلعًا من الكتاب والسنة مع شدة تثبت، وصلابة دين، وجودة فطنة، وقوة ذكاء، واقتدار على استخراج الأدلة؛ للرد عليهم وكشف أسرارهم، وهتك أستارهم؛ لئلا يغتر أهل الجهالة بتمويهاتهم الفاسدة؛ فتختل عقائدهم الجامدة. وقد فعله أئمة من خيار المسلمين، وألزموا أهلها بما لم يفصحوا عنه جوابًا. وكذلك نظروا في التوراة، واستخرجوا منها ذكر نبينا من محلات، وهو متجه» اهـ.

وقال العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن هجران أهل البدع ترك النظر في كتبهم خوفًا من الفتنة بها أو ترويجها بين الناس، فالابتعاد عن مواطن الضلال واجب؛ لقوله ﷺ في الدجال: «**من سمع به فلينأ عنه، فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات**».

لكن إن كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم للرد عليها؛ فلا بأس في ذلك لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به، وكان قادرًا على الرد

عليهم، بل ربما كان واجبًا؛ لأن رد البدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[(١)].

كانت هذه بعض التفصيلات الضرورية التي لم يذكرها الدكتور ابن هادي في جوابه لطلابه، وهذا هو الذي جعلهم حيارى في الردود، بسبب تعلقهم بيسير العلم، الذي لا يكفي للثبات على الحق، ولا يصمد في مواجهة الحجج والبراهين بسبب ما تعلق فى أذهانهم من الأباطيل والشبهات التى لم يستطيعوا دفعها بالنقل ولا بالعقل ؛ فيضطر الواحد منهم إلى استخدام أساليب منقوصة؛ لسد العجز الذي يلاحقه عند الرد على الخصوم؛ فلا هو يرضى بحجة منازعه، ولا هو يسكت عن قول الباطل والتسافل على الخلق بالسباب والطعون والأكاذيب التي شهد عليهم بها كبار الأئمة.

ونلخص ما تقدم في ثلاثة أشياء: الأول: أن الاطلاع على كتب أهل البدع قد يفضي إلى الفتنة والشر، وذلك لمن لا خبرة له بطرق المتكلمة؛ فلا حاجة لهؤلاء بها، ويكفيهم ما ورد في القرآن والسنة من شواهد الحق، التي أبطلت شبهاتهم وأدحضت حججهم. **الثاني**: أن أهل النظر والبصيرة والرسوخ في العلم يتوجب عليهم النظر في كتب أهل البدع، ومعرفة شبهاتهم والاطلاع عليها؛ ليكونوا على بينة من أباطيلهم؛ من أجل دحضها بأقلام أصحاب الحق والسنن والآثار.

الثالث: أنه يجب التشنيع على أهل البدع، ولا يجوز الثناء عليهم، ولا الترويج لكتبهم؛ حتى لا يظن ظان أن علماء السنن والآثار بحاجة إليهم في تقرير عقائدهم؛ ومن ثم يغتر بهم العامة، ويفتنوا بهم.

---

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (١٥٩ - ١٦٠).



قصور أحكام الدكتور ابن هادي في مناظرة أهل البدع

نأتي هنا إلى بيان موقف الشيخ ابن هادي من مناظرات أهل البدع والأهواء، وعدم شمول أجوبته لما يتعلَّق بها؛ إذ منعها منعًا مطلقًا، ولم يحدِّد فيها أقسامًا، ولم يضع لها ضوابط. ومن المعلوم أن جنس المناظرات ليس مذموما ، ومن ذلك مناظرات أهل البدع والأهواء فإنها ليست مذمومة لذاتها، إنَّما هي مذمومة لما قد يقع فيها من عوارض اللدد في الخصومة، وقصد المغالبة وسوء القصد، دون بيان الحق الواجب اتباعه تحقيقًا للغرض الذي أقيمت من أجله، لكن هذا لا ينفي وجود نوع من المصلحة في مجادلة أهل البدع والأهواء، لا سيَّما إذا كانت بحضرة السلطان، أو بطلب منه، وإذا اقتضت الحاجة أو الضرورة إلى قمع رأس من رؤوس أهل البدع والإلحاد، سواء كان ذلك بحضرة السلطان أم بعيدًا عنه، أو كانت المناظرة بقصد المعاونة والاستدلال. فالأمر أوسع من أن ينحصر فيما تكلَّم فيه الشيخ ابن هادي، على طريقته في أخذ بعض أقوال أهل العلم، وترك البعض الآخر، وهذا الأمر لا يصلح في تلك المسائل التي هي محل نظر دائم عند أهل العلم وطلابه، ويتَّضح ذلك من خلال جوابه على سؤال حول حكم المناظرات، وفيه قال: «وقال معاوية بنُ قرَّاة: الخصومات في الدين تمحق الأعمال»، ثم قال تعليقًا على ذلك:

«وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذا جلست فقط للمناظرات مع أهل البدع شغلوك فلا

تتعلَّم، ولا تستفيد من وقتك، ولا تُقبل على عبادة ربِّك، يضيع وقتك كلُّه معه.

فهي ممحقة للأعمال التي تفيد الإنسان في دينه ودنياه، كلُّ همِّه المجادلة والمناظرة، نعوذ بالله من ذلك» اهـ. هذا هو قوله في المناظرات ... وليس ما انتهى إليه بلازم في كل مناظرة، وما ذهب إليه فإنما يتنزل على نوع معيَّن من المناظرات، لكنه ليس حكمًا عامًّا على كل المناظرات، ولذلك كانت فتواه قاصرة، إذ وقف في جانب واحد يتعلَّق بالمغالبة والانتصار للنفس واللدد في الخصومة، وجاء بما يبرهن عليه من أقوال بعض الأئمة، ولم يتعرَّض لبقيَّة أقوال أئمَّة السلف في تلك المسألة.. ولا شك أن المناظرة للَّدد والخصومة ممنوعة مكروهة عند كافة الأئمة، وقد كانت علة المنع قائمة على أن أهل البدع فى زمن أئمة السلف الأوائل رضى الله عنهم كانوا فى ذل وانكسار، ولم يكن من المصلحة الشرعية فتح الباب أمامهم لعرض شبهاتهم على العامة، مخافة أن تقر فى قلوبهم، ومن ثم لا يستطيعون دفعها ، أو أن يصير لهم قوة ومكانة بين الناس، بسبب فصاحة لسان أو سحر بيان .. أو أن يكون المناظر لهم ضعيفا فى العلوم الشرعية، غير متمكن من القواعد والأصول التى ترد الشبهات وتدحض المعضلات .

كما أن أقوال أهل البدع كانت تسبب للأئمة أذى شديدا عند سماعها، بسبب ما فيها من ضلال وافتراء على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى المؤمنين، ولذلك أغلقوها فى أول الأمر.

ولكن الضرورة اقتضت بعد ذلك القول بمشروعية المناظرة ..

وهذا هو المباح الذى لم يتعرَّض له الشيخ ابن هادي! وذلك أنه ظنَّ أن

السلف ذموا مطلقَ المناظرة، وهذا غيرُ صحيح؛ فالمناظرات باب من أبواب الجهاد في سبيل الله تعالى، وطريقٌ من طرق قمع أهل البدع، وإلجام حلوقهم، وردهم إلى قبورهم، لا سيَّما إذا اضطر أئمَّة أهل العلم إلى ذلك، وأقصد بهم الأئمة الأثبات، الذين يعلمون أصول أهل السنَّة وما يضادُّها من أصول وشبهات أهل البدعة، كما يعلمون مقاصدهم وغاياتهم ..

فقد ناظر الإمام الشافعي حفصًا الفرد في إثبات كلام الله تعالى،

وكذلك ناظر الإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني بشرًا المريسي في صفات الله تعالى والقرآن،

وناظر الإمام أحمد والإمام الأذرمي أحمد بن أبي دؤاد في إثبات كلام الله تعالى،

وناظر الإمام الأوزاعي غيلان الدمشقي في القدر في زمن هشام بن عبد الملك،

وكذلك ناظر الإسفراييني القاضي عبد الجبَّار المعتزلي في القدر.

وناظر شيخ الإسلام الرفاعية البطائحية الصوفية فى حيل الكشف وتخاريف التأثير والفناء عن شهود السوى، وناظر متكلِّمة الأشاعرة في تأويل الصفات، وناظر الملاحدة والنصارى ..

وقد تكون تلك المناظرات سببًا في هداية بعضهم، كما اهتدى بعض الخوارج في مناظرة ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وقد بوَّب البخاري بسبب ذلك بابًا أسماه: «باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم» اهـ.

ولا يمكن أن تقوم الحجة عليهم إلا بمناظرتهم وكشف شبهاتهم. قال شيخ الإسلام: «والشافعيُّ وأحمد وغيرهما من الأئمَّة قد ناظروا أنواعًا من الجهمية أهل الكلام، وجرى بينهم من المعاني ما لم يُنقل، ولكن من عرف طريق

المناظرين لهم، والمسائل التي ناظروهم فيها؛ علم ما كانوا يقولونه»[١].

وعليه فقول ابن هادي بمنع المناظرات مطلقا يدل على أنه لم ينظر في أقوال السلف وسيرتهم مع أهل البدع على العموم، ولكنه وقف عند نطاق محدود؛ لم ينظر فيه إلا في المناظرات التي تكون مع من لا يعرفون الحق، أو مع من يجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق، أو مع من يجادلون في الحق ولا يقصدون إلا الغلبة والمكايدة للخلق، حتى تعلو بينهم الأصوات، وربما يتقاذفون بعد ذلك بالأمَّهات والأزواج، وتلك هي المناظرات التي حذَّر منها الأئمَّة، وهذا ثابت في كتبهم وفي عقائدهم؛ كما ذكر ذلك الإمام ابنُ بطَّة العكبري، قال: حدَّثني أبو صالح، قال: حدَّثنا أبو جعفر محمد بن داود، قال: حدَّثنا أبو الحارث، قال: سألتُ أبا عبد الله، فقلتُ: إنَّ هاهنا رجلًا يناظر الجهمية، ويبيِّن خطأهم، ويُدقِّق عليهم المسائل، فما تَرَى؟ قلتُ: لستُ أرى الكلام في شيء من هذه الأهواء، ولا أرى لأحدٍ أن يناظرهم، أليس قال معاوية بنُ قرَّاة: «الخصومة تحبط الأعمال، والكلام الرديء لا يدعو إلى خير، لا يفلح صاحب كلام، تجنَّبوا أصحاب الجدال والكلام، عليكم بالسُّنن»[٢]

هذا هو الذي وقف عليه الدكتور محمد بن هادي، لم يتَّسع لديه النظر إلى كل ما ذكر في المناظرات، ولا ما هو ثابت في سيرة أئمَّة السلف في مشروعية المناظرات بضوابطها المعلومة، ومثل هذه الأمور لا بدَّ فيها من الجمع والتوفيق بين النصوص والآثار، وإلَّا ثبت التناقض والتضارب بين الأقوال

---

(١) «درء التعارض» (٨/ ٥٢).

(٢) «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٥٣٩).

والأفعال، ولا يمكن أن يكون هذا عند أحد من أئمة السلف رضى الله عنهم ، إنما يكون هذا عند أهل البدع؛ قال شيخ الإسلام: «أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين»[1] أما أئمة السلف فإنهم يجمعون أطراف الحكم، كما يجمعون أطراف الأدلة، ولا يفرقون بين المتماثلين، ولا يسوون بين المختلفين، ولا يأخذون بعض الكتاب ويتركون البعض الآخر، كما يفعل اليهود، وقد ذمَّهم الله تعالى في ذلك: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، إنما يأخذون بالوحي كله؛ لأنه منزل من عند الله تعالى، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾[البقرة: ٢٠٨]. والمراد من ذلك جمع أطراف الأدلة عند النظر في الأحكام والمسائل المشكلة التي اختلف فيها الناس، وعند ذلك تتبين الحكم والفوائد. ولذلك تجد الإمام الآجريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فرَّق بين المناظرة للمعاونة والمشاورة والاستدلال لمعرفة الحق، وبين المناظرة للَّدد والخصومة؛ فأجاز الأولى ومنع الثانية، فقال: «فإن قال قائل: فإن كان رجل قد علَّمه الله تعالى علمًا، فجاءه رجلٌ يسأله عن مسألة في الدين، ينازعه فيها ويخاصمه، ترى له أن يناظره، حتى تثبت عليه الحجة، ويردَّ عليه قوله؟

قيل له: هذا الذي نُهينا عنه، وهو الذي حذَّرناه من تقدَّم من أئمة المسلمين.

فلإن قال قائل: فماذا نصنع؟

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥٠).

قيل له: إن كان الذي يسألك مسألته مسألة مسترشد إلى طريق الحق لا مناظرة؛ فأرشده بألطف ما يكون من البيان بالعلم من الكتاب والسنة، وقول الصحابة، وقول أئمَّة المسلمين.

وإن كان يريد مناظرتك ومجادلتك، فهذا الذي كره لك العلماء؛ فلا تناظره، واحذره على دينك، كما قال من تقدَّم من أئمة المسلمين إن كنت لهم متبعًا.

فإن قال: فندعهم يتكلمون بالباطل ونسكت عنهم؟

قيل له: سكوتك عنهم وهجرتك لِمَا تكلَّموا به أشدُّ عليهم من مناظرتك لهم، كذا قال من تقدَّم من السلف الصالح من علماء المسلمين»...

ثم تكلَّم الإمام الآجرِّيُّ عن المناظرة للاضطرار، نصرةً للحق وإبطالًا للباطل؛ فأجازها مع رؤوس أهل البدع من إمام مُتقن عالم قويٍّ في الحق وعالم بشبهات أهل البدع، فقال في بيان ذلك:

«إن قال قائل: فإن اضطرني في الأمر وقتًا من الأوقات إلى مناظرتهم، وإثبات الحجة عليهم، ألا أناظرهم؟ قيل له:

الاضطرار إنما يكون مع إمام له مذهب سوء، فيمتحن الناس ويدعوهم إلى مذهبه؛ كفعل من مضى في وقت أحمد بن حنبل:

ثلاثة خلفاء امتحنوا الناس، ودَعَوهم إلى مذهبهم السوء؛ فلم يجد العلماء بُدًّا من الذَّبِّ عن الدين، وأرادوا بذلك معرفة العامَّة الحقَّ من الباطل؛

فناظروهم ضرورةً لا اختيارًا؛ فأثبت الله تعالى الحقَّ مع أحمد بن حنبل ومن كان على طريقته، وأذلَّ الله تعالى المعتزلة وفضحهم، وعرفت العامَّة أن الحقَّ ما كان عليه أحمدُ ومَن تابعه إلى يوم القيامة، وأرجو أن يُعيذ اللهُ الكريم أهل العلم

من أهل السنَّة والجماعة من محنةٍ تكون أبدًا»[(١)]

وهذا هو الذي من أجله أوجب شيخ الإسلام مناظرة أهل البدع والإلحاد، وبيَّن أن من تركها وهو عليها قادر؛ فإنه لم يُعط الإسلام حقَّه، فقال: «فكلُّ من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرةً تقطع دابرهم؛ لم يكن أعطى الإسلام حقَّه، ولا وفَّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»[(٢)].

وبيَّن شيخ الإسلام كذلك فائدة المناظرة بأسلوب آخر، فرَّق فيه بين أهل الحق المجادلين به وأهل الباطل، فقال فيه: «فالدين الحق كلما نظر فيه الناظر، وناظر عنه المناظر؛ ظهرت له البراهين، وقوي به اليقين، وازداد به إيمان المؤمنين، وأشرق نوره في صدور العالمين. والدين الباطل إذا جادل عنه المجادل، ورام أن يقيم عوده المائل؛ أقام الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ من يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وتبيَّن أن صاحبه الأحمق كاذب مائق، وظهر فيه من القبح والفساد، والحلول والاتحاد، والتناقض والإلحاد، والكفر والضلال، والجهل والمحال: ما يظهر به لعموم الرجال أن أهله من أضل الضلال، حتى يظهر فيه من الفساد ما لم يكن يعرفه أكثر العباد.

ويتنبه بذلك من سنة الرقاد من كان لا يميز الغي من الرشاد، ويحيا بالعلم والإيمان من كان ميت القلب لا يعرف معروف الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، ولا ينكر منكر المغضوب عليهم

(١) «الشريعة» للآجري (١/ ٤٥٣).

(٢) «النبوات» (٢/ ٦٢٢).

والضالين»[١]. وبناءً على ذلك نرى أن المناظرات فيها تفصيلٌ فمنها ما هو محمود، ومنها ما هو مذموم، وفيها ما هو باطل محرَّم، وفيها ما هو واجب، وما هو مشروع، وهذا أمر يُقدِّره العلماء، قال شيخ الإسلام: «وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظِر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجًا قويًّا من علوج الكفار؛ فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة،

وقد ينهى عنها إذا كان المناظَر معاندًا يظهر له الحقُّ فلا يقبله - وهو السوفسطائي -؛ فإن الأمم كلهم متفقون على أن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بينة بنفسها ضرورية، وجحدها الخصم؛ كان سوفسطائيًّا، ولم يؤمر بمناظرته بعد ذلك؛ بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزًا عن معرفة الحق - ولا مضرة فيه - تركوه، وإن كان مستحقًّا للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر. والمقصود أنهم نَهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أو من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة؛ فهذه أمور عارضة تختلف باختلاف الأحوال، وأما جنس المناظرة بالحق؛ فقد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة أخرى.

وفي الجملة جنس المناظرة والمجادلة فيها: محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل. ومنشأ الباطل من نقص العلم، أو سوء القصد؛ كما قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

ومنشأ الحق من معرفة الحق والمحبة له، والله هو الحق المبين، ومحبته

---

(١) «الجواب الصحيح» (١/ ٨٨).

أصل كل عبادة؛ فلهذا كان أفضل الأمور على الإطلاق معرفة الله ومحبته. وهذا هو ملة إبراهيم خليل الله تعالى، الذي جعله الله للناس إمامًا، وجعله أمة يأتم به الخلق، وهو الذي ناظر المعطلين والمشركين»[(١)].

تلك هي طريقة العلماء الربانيين الراسخين في العلم في سرد الحقائق وجمع الأطراف، وبيان المشكل من القول؛ فالسلف كان يكتبون ما لهم وما عليهم، ولا يمنعهم مانع من بخل أو كراهة أو طلب جاه ومكانة من بيان الحق كاملًا غير منقوص؛ حتى لا يكون لخصومهم حجة عليهم. ومن المعهود أن أهل البدع لا ينقلون من الدين إلا ما وافق أئمتهم وطوائفهم، ويكتمون ما دون ذلك إذا كان حجة عليهم؛ قال وكيع بن الجراح: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام: «فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك»[(٣)].



---

(١) «درء التعارض» (٧/ ١٧٣).

(٢) «سنن الدارقطني» (رقم ٣٦).

(٣) «درء التعارض» (١/ ٢٢١).

بطلان زعم الشيخ ابن هادي
أن الحسين خرج إلى العراق للثأر من قاتلي أبيه

يعد هذا الفصل من أوسع الفصول بيانًا لمقام محمد بن هادي فى العلم والحفظ والفهم ، فهو فى الحقيقة كحاطب ليل، يقمش ولا يفتش، ويجمع ولا يدري ما جمع، ويحكم بغير علم..

ولقد كانت أقواله في تلك القضية من الطَّامَّات الكبرى التي وقع فيها؛ فلم يثبت الحقائق كما وردت في كتب التاريخ والآثار، إنما ابتدع قولًا لم يسبقه إليه أحدٌ من أهل العلم الموثوقين، حيث قال جوابًا على سؤال حول خروج الحسين بن علي إلى الكوفة: «هذه القضية تتردَّد منذ القدم، ويتوارثها أهل الأهواء والبدع، ولكن - ولله الحمد - الجواب عليها سهلٌ ويسيرٌ يعلمه غلمان أهل السنَّة بفضل الله... وقد تقرَّر عند أئمَّة الحديث المقالة المشهورة: لمَّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ؛ فنحن نجيب عن هذه الدعوة بالتاريخ... ما يتعلَّق بالحسين ما خرج على يزيد مطالبًا بالحكم، وما خرج ليقول: إن يزيد ليس له في عنقي بيعة ولا يصلح للولاية؛ هذا لم يثبت، إنَّما خرج مطالبًا بدم أبيه، خرج من المدينة إلى العراق، ما خرج على السمع والطاعة، فلمَّا صار ما صار؛ قال: افتحوا لي الطريق إلى ابن عمي. يقصد يزيد ابن عمِّه، فأَبَوْا؛ فقال لهم: دعوني ألحق بثغر من ثغور المسلمين أقاتل فيه وأجاهد في سبيل الله؛ فأَبَوْا، فقاتله جيشُ يزيد، ليس بأمر يزيد،

فلمَّا اضطرُّوه إلى القتال؛ قاتل دفاعًا عن نفسه وحُرمته...

فهكذا يقال...» اهـ.

هذا هو قولُه..

وفيه هرف بما لم يُعرف، وخلط الأمور ببعضها، وقال كلامًا متناقضًا، ولم يذكر عللًا مفسرة، ولا حكمًا متعاقبة متتابعة.

إنما حشر ذكر النسب الذي بين الحسين ويزيد بن معاوية بما لا يفيد السائل بشيء، في هذا الموضع؛ فلم يكن السلف يهتمون بذلك في مسائل الاعتقاد والمنهج، ولكنهم كانوا يهتمُّون بفهم النصوص والتمييز بين صحيحها وسقيمها، أكثر من مجرد حفظها، كما تقدم بيانه.

والردُّ عليه في تلك المسألة يطول، ولكنِّي سأختصره اختصارًا. **وذلك في عدة مسائل:**

المسألة الأولى: قال الشيخ ابنُ هادي: «الجواب عليها سهلٌ ويسيرٌ يعلمه غلمانُ أهل السنَّة» اهـ.

قلت : من أين علم غلمانُ أهل السنَّة أن الحسين رضى الله عنه خرج إلى كربلاء العراق ليقتص من قاتلي أبيه كما زعم؟!

لقد ذُكرت تلك القضية في بطون كتب السيرة والتاريخ بروايات متعدِّدة، فمَن مِن غلمان أهل السنَّة يستطيع تمييز الصحيح من الضعيف في تلك القضية، فضلًا عن أن يصل إليها؟!

بل إن من العجب أن يكون غلمان أهل السنة على علم بها، بينما يكون الدكتور المتصدر للفتيا يهرف بما لا يعلم وهو جاهل بها.

المسألة الثانية: قال ابن هادي: «وقد تقرَّر عند أئمة الحديث المقالة المشهورة: لمَّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ؛ فنحن نجيب عن هذه الدعوى بالتاريخ» اهـ.

قلت : أين التواريخ التي ذكرها في نصِّ جوابه، والتي استبان له منها كذب الرواة وجهلهم!

المسألة الثالثة:

قال ابن هادي: «ما يتعلَّق بالحسين ما خرج على يزيد مطالبًا بالحكم، وما خرج ليقول: إن يزيد ليس له في عنقي بيعة ولا يصلح للولاية؛ هذا لم يثبت، هذا لم يثبت. إنما خرج مطالبًا بدم أبيه ، خرج من المدينة إلى العراق، ما خرج على السمع والطاعة» اهـ.

قلت : **أما قوله:** «وما خرج ليقول: إن يزيد ليس له في عنقي بيعة ولا يصلح للولاية» اهـ؛ فهذا لم يثبت مطلقًا.

لم يثبت أن بايع الحسين بن علي يزيد بن معاوية.

والمذكور في كتب السير أنه لم يلتقِ بأحدٍ من عُمال يزيد، لا في مكة ولا في المدينة؛ كي يقرَّ له ببيعة يزيد بن معاوية.

وإن كان عند الشيخ ابن هادي نصٌّ في بيعة الحسين بن علي ليزيد؛ فليُظهره لنا وليخبرنا به.

لكن هذا لم يحدث... ولو كانت هناك بيعةٌ من الحسين ليزيد ما خرج الحسين إلى العراق؛ لعلمه بتمكُّن يزيد منها.

أما قوله: «ما يتعلَّق بالحسين ما خرج على يزيد مطالبًا بالحكم» اهـ.

فهذا دليل على أن الدكتور ابن هادي لم يقرأ شيئًا عن الحسين بن علي، ولم يعرف لماذا خرج من المدينة، ولا ما دار بينه وبين أهل العراق من مراسلات، ولا ما دار بينه وبين الصحابة من اعتراض على خروجه .

ومن المعلوم أن أهل العراق أرسلوا للحسين بن علي ما يقرب من خمسمائة كتاب، يطالبونه بأن يكون خليفة عليهم؛ ليقيم الشرع والدين، وقد استقرَّ في هذا الوقت جواز تعدُّد الولاة والسلاطين.

ولم يكن الأمر قد استقرَّ استقرارًا تامًّا ليزيد في العراق، ولكن بعض الأئمَّة كانوا يعلمون أن يزيد بويع له بالشوكة والغلبة، التي كانت لبني أميَّة.

أمَّا الحسين فقد خُدع بعدم بيعة أهل العراق ليزيد وبيعتهم له.

قال شيخ الإسلام: «وأمَّا أصلُ مجيئه؛ فإنَّما كان لأن قومًا من أهل العراق من الشيعة كتبوا إليه كتبًا كثيرة يشتكون فيها من تغيُّر الشريعة... وطلبوا منه أن يقدم ليبايعوه ويعاونوه على إقامة الشرع والعدل»[١].

وقال: «وقد ذكر المصنِّفون من أهل العلم بالأسانيد المقبولة: أنه لمَّا كتب أهل العراق إلى الحسين، وهو بالحجاز: أنه يقدم عليهم... حتى يقال: إنهم أرسلوا إليه كتبًا ملء صندوق وأكثر»[٢].

فلم يذكر أحد من أصحاب النقول والأسانيد المقبولة ما ذكره الدكتور ابن هادي من أنه لم يخرج للحكم .. فالكل مطبق على أن الحسين بن علي خرج للحكم في بلاد العراق؛ من أجل إقامة الشرع والعدل.

---

(١) «المسائل والأجوبة» (ص: ٧١).

(٢) «رأس الحسين» (ص: ١٩٩).

وقد كان الناصحون له من الصحابة يحذرونه من خيانة الذين راسلوه من أهل العراق للعهود والمواثيق، وذكَّروه بأنهم قتلوا أباه وأخاه، وأنهم لن يكونوا معه، وسيتخلَّون عنه وعن بيعته... قال العماد ابنُ كثير:

«وقد نهاه عن ذلك جماعةٌ من الصحابة، منهم: أبو سعيد، وجابر، وابن عبَّاس، وابن عمر؛ فلم يُطعهم. وما أحسن ما نهاه ابن عمر عن ذلك! واستدلَّ له على أنه لا يقع ما يريده؛ فلم يقبل؛ فروى الحافظ البيهقيُّ من حديث يحيى بن سلام الأسدي، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه، قال: سمعتُ الشعبيَّ يقول: كان ابنُ عمر قدم المدينة، فأُخبر أن الحسين بن علي قد توجَّه إلى العراق، فلحقه على مسيرة ليلتين أو ثلاث من المدينة؛ قال: أين تريد؟ قال: العراق. ومعه طوامير وكتب؛ فقال: لا تأتهم، فقال: هذه كتبهم وبيعتهم؛ فقال: إن الله خيَّر نبيَّه ﷺ بين الدنيا والآخرة، فاختار الآخرة ولم يُرد الدنيا، وإنكم بضعة من رسول الله ﷺ، والله لا يليها أحدٌ منكم أبدًا، وما صرفها عنكم إلا للذي هو خير لكم؛ فارجعوا. فأبى، وقال: هذه كتبهم وبيعتهم؛ قال: فاعتنقه ابنُ عمر، وقال: أستودعك اللهَ من قتيل!»[١].

أما قوله: «إنَّما خرج مطالبًا بدم أبيه » اهـ؛ فهذا ممَّا توهَّمه من فكره وخياله، وهو كذبٌ ومين، لا أساس له من الصحَّة...

فالحسن بن على رضى الله عنه عندما تولى الخلافة لستة أشهر؛ ترك الأمر لله تعالى، ولم يفكر في البحث عن قاتلي أبيه، وهو أولى بطلب ذلك من الحسين؛ لأنه نصب خليفة، وله سلطان وقوة...

---

(١) «البداية والنهاية» (٩/ ٢٤١).

فكيف يخرج الحسين بعد ذلك في زمن يزيد حيث لا سلطان له ولا قوَّة للانتقام من قاتلي أبيه؟!

لم يبق إلَّا كلمة واحدة لم يعلِّق عليها الدكتور ابن هادي، وهي قوله: «فلمَّا صار ما صار» اهـ. تلك الكلمة تبيِّن بكل وضوح أن هذا الرجل يتجاوز عن الحجج المخالفة لأفكاره متعمدًا، حتى لا يظهر فساد حكمه وفهمه الذي انتهى إليه. فلم يبين ما الذي صار...! والذي صار سيكشف حقيقة المواجهة التي وقعت بين الحسين بن علي وبين الذين راسلوه بالكتب وبايعوه بالخلافة، ثم قتلوه غدرًا وخيانة، وسيتبين أن ابن هادي هرف بما لا يحسن الكلام فيه.

وهو أن مسلم بن عقيل أرسله الحسين إلى العراق ليستطلع حقيقة بيعة أهل العراق له بعدما أرسلوا إليه الكتب، قال ابنُ كثير: «فعند ذلك بعث ابن عمِّه مسلم بن عقيل بن أبي طالب إلى العراق ليكشف له حقيقة هذا الأمر والاتفاق، فإن كان متحتما وأمرًا حازمًا محكمًا؛ بعث إليه»[1]. فلمَّا وصل مسلم بنُ عقيل إلى العراق اجتمع حوله الآلاف من أهلها؛ فأرسل مسلم إلى الحسين أن الجو قد تهيَّأ للبيعة، قال ابنُ كثير: «فتسامع أهلُ الكوفة بقدومه، فجاءوا إليه فبايعوه على إمرة الحسين، وحلفوا له لينصرُنَّه بأنفسهم وأموالهم، فاجتمع على بيعته من أهلها اثنا عشر ألفًا، ثم تكاثروا حتى بلغوا ثمانية عشر ألفًا؛ فكتب مسلم إلى الحسين ليقدم عليها، فقد تمهَّدت له البيعة والأمور؛ فتجهَّز الحسين من مكَّة قاصدًا الكوفة»[2].

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٤٧٩).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٤٨٠).

إذن فالحسين بن علي أصبح مبايعًا له من أهل العراق، وقد كان ذلك قريبًا من نفس الزمن الذي بويع فيه ليزيد بن معاوية في بلاد الشام.

ولكن الأمر تغير سريعًا عندما تمكن عبيد الله بن زياد من إمارة الكوفة وكربلاء، وخطب في الناس واستمالهم إليه، وتفرَّق الجمع الذي كان خلف مسلم بن عقيل، وبقي وحيدًا، وقد ثبت لديه خيانة الشيعة له، وهم الذين كاتبوه، وتبيَّن له أنهم أهل دنيا، وليسوا أهل جهاد في سبيل الله تعالى، وأنهم لا عهد لهم ولا ميثاق؛ قال شيخ الإسلام: «وأما الشيعة فهم دائمًا مغلوبون مقهورون منهزمون، وحبهم للدنيا وحرصهم عليها ظاهر. ولهذا كاتبوا الحسين رضي الله عنه، فلما أرسل إليهم ابن عمه، ثم قدم بنفسه؛ غدروا به، وباعوا الآخرة بالدنيا، وأسلموه إلى عدوه، وقاتلوه مع عدوه، فأي زهد عند هؤلاء، وأي جهاد عندهم؟!»[(١)]. عند ذلك لم يستطع مسلم بن عقيل إخبار الحسين بن علي بتغير شيعة العراق الذين بايعوه وخيانتهم له وإيثارهم الدنيا على الآخرة... وبعد أن تفرق الجمع من حوله؛ أرسل عبيد الله بن زياد إليه جنوده ليقتلوه، قال العماد ابنُ كثير: «فأعطاه عبد الرحمن الأمان، فأمكنه من يده، وجاءوا ببغلة فأركبوه عليها وسلبوا عنه سيفه؛ فلم يبقَ يملك من نفسه شيئًا، فبكى عند ذلك وعرف أنه مقتول؛ فيئس من نفسه، وقال: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون!

فقال بعضُ من حوله: إن من يطلب مثل الذي تطلب لا يبكي إذا نزل به هذا؛ فقال: أَمَا واللهِ لستُ أبكي على نفسي، ولكن أبكي على الحسين وآل الحسين، إنه قد خرج إليكم اليوم أو أمس من مكَّة.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٩٠).

ثم التفت إلى محمد بن الأشعث، فقال:

«إنِ استطعت أن تبعث إلى الحسين على لساني تأمُره بالرجوع، فافعل»[١].

وقُتل مسلمُ بن عقيل، ولم يرجع الحسين إلى المدينة، حتى حاصره عبيدُ الله بنُ زياد بأربعة آلاف من جنده، فعرض عليه الحسين ثلاثة حلول؛ قال الإمام الذهبيُّ: «وبعث عبيدُ الله لحربه عمر بنَ سعد، فقال الحسين: يا عمر! اختَر منِّي إحدى ثلاث: إمَّا أن تتركني أرجع، أو فسَيِّرني إلى يزيد، فأضع يدي في يده، فإن أبيتَ فسَيِّرني إلى التُّرك، فأجاهد حتَّى أموت»[٢].

فلم يقبل عبيد الله بنُ زياد منها شيئًا، وأصر على أخذ الحسين أسيرًا أو أن يقتل؛ فلم يقبل الحسين ذلك، فقاتله عبيد الله بنُ زياد، حتى قتله هو وكثير من أولاده، بمعاونة الشيعة الذين بايعوه وراسلوه، بعد قتال عنيف، ومات رضى الله عنه شهيدًا .

وقد كان أبرز القاتلين للحسين وأولاده: شمر بن ذي الجوشن، وشيث بن ربعي، والحر بن يزيد...

وكل هؤلاء من الشيعة، وفيهم من كاتب الحسين بن علي... فأين ما ذكر ابن هادي أن الحسين خرج طالبًا دم أبيه؟!

لم يسأل ابن هادي نفسه لماذا قُتل مسلم بن عقيل؟

ولماذا قُتل الحسين؟

وقال أقوالًا ما أنزل الله بها من سلطان.

وذلك لأنه لا يمكن أن بكون هناك مبرر لقتل مسلم بن عقيل إذا كان

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٤٨٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٣١١).

المقصد من الخروج هو البحث عن قاتلي الخليفة الراشد علي رضى الله عنه ، وكذلك ام بكن هناك مبرر لقتال الحسين بن علي إذا كان هذا هو الغرض من الخروج ، والأحرى أن يساعدوه على ذلك، ولكن الأمر كان متعلقًا بالحكم .. وهذا ما لم يتعرض له ابن هادي .

وقد تبين مما تقدم أنه تكلم في تلك المسألة بغير علم ولا دراية بها، وخالف أهل الآثار وأصحاب الأسانيد المقبولة من أئمة السلف، وهذا كلُّه يدل على أنه ليس من الراسخين في العلم، وأن عنده القدرة على قلب الحقائق وتزوير التاريخ، والاستخفاف بالسامعين، بما يعرفه من بعض الجمل والعبارات والأقوال، التي لم يعهد استخدامها بين الناس، كما أنه استخدم لفظ الصعافقة للتنفير من خصومه ، بينما لم يكن لفظا مشهورًا بين طلاب العلم من قبل؛ وذلك ليعمق الخلاف ويشدد الطعن فيمن يخالفه.



الردُّ على ابن هادي في قوله عن الإمام النووي: «أشعري جلد من أوَّل كتابه في مسلم إلى آخره»

في صوتية امتلأت بأقوال وأساليب منفِّرة، جمعت بين الإسراف في الحكم والعصبية في الخصومة والفظاظة في العبارة، تكلَّم الدكتور ابن هادي في عقيدة الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقال: «أمَّا النوويُّ فأشعريٌّ، غضب من غضب ورضي من رضي، فالله ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه إن كانوا مؤمنين» اهـ. وقال: «كذَّاب الذي يقول لك: النوويُّ سلفيٌّ، واللهِ كذَّابٌ حتَّى يموت كائنًا من كان! أشعريٌّ جلد من أوَّل كتابه في مسلم إلى آخره، وشرحه موجود» اهــ. هذا هو قولُه، وتلك هي طريقته... لا يفرق بين كبير ولا صغير، ولا عالم أوحد ولا غير عالم، ولا مجتهد أخطأ في بعض المسائل بغير قصد معارضة، ولا مبتدع أصل أصولًا وقواعد معارضة لقواعد أئمة السلف وأصحاب الآثار. نعم تلك هي طريقته، وهذا هو إسرافه، وهو يتكلم على عَلَم من أعلام الأمة، وشيخ من كبار شيوخها وعلمائها؛ كما قال الإمام الذهبي في ترجمته. وموضعُ اعتراضنا عليه ونقدنا له يتعلَّق بقوله: «غضب من غضب ورضي من رضي» اهـ، وكذلك قوله تعقيبًا على من خالفه: «فاللهُ ورسولُه أحقُّ أن يرضوه إن كانوا مؤمنين»، وكذلك قولُه: «أشعريٌّ جلد من أوَّل كتابه في مسلم إلى آخره» اهـ.

هذه هي أقواله وتلك هي أحكامه المسرفة...

وجوابنا عليه – أقول وبالله التوفيق –: إن كلمة «أشعري جلد» تقتضي أن

تكون تأصيلات الإمام النووي قائمة على قواعد الأشاعرة الرئيسية وتأصيلاتهم في الصفات والإيمان والقدر والنبوَّات والمعجزات وأمور الآخرة، يعني: في سائر العقليات والنقليات على طريقة الأشاعرة. ولا أظنُّ ذلك؛ فالأشاعرة مختلفون فيما بينهم اختلافًا كبيرًا، بل ومضطربون في قواعدهم اضطرابًا عظيمًا، ابتداءً من مسائل الصفات حتَّى مسائل المعجزات والنبوَّات؛ فأوائل الأشاعرة مختلفون مع شيخهم، ومختلفون فيما بينهم، وهؤلاء جميعًا مختلفون مع المتأخِّرين منهم، والمتأخِّرون مختلفون فيما بينهم، وقلما تجد أشعريًّا منضبطًا على أصول وقواعد المذهب انضباطًا مطردًا، في جميع مسائله حتى تقول عنه: «أشعري جلد»؛ لا في تقديم العقل على النقل، ولا في تأويل المتواتر، ولا في ردِّ الآحاد في الصفات، ولا حتى في جواز تأويل الآحاد من عدمه: فمنهم من يجوز، ومنهم من يمنع، بزعم أنه ظني، والظني لا يحتج به ولا يؤول... وهؤلاء جميعًا ليسوا مختلفين مع السلف في مسألة الصفات الربَّانية فقط، بل ومختلفون معهم في غيرها من المسائل، وقد يختلف أئمَّة الأشاعرة قربًا وبعدًا عن منهج السلف باختلاف درجاتهم؛ فالأوائل أقرب في تقديم النقل على العقل، ولا يأخذون من العقل إلا ما وافق النقل؛ كالأشعري وغيره من أفاضل الأشاعرة الأوائل، كما قال شيخ الإسلام... والمتأخِّرون يقدِّمون العقل على النقل أصالةً، ولكنهم يتوقفون عند العجز عن التأويل وإعمال العقل ويفوِّضون، والفلاسفة منهم أبعد من المتكلِّمة، والمتكلِّمة أبعد من المحدِّثين ..

أما الإمام النووي فقد كان من أئمة المحدِّثين، وقربه من منهج السلف رضى الله عنهم أشد من قربه من منهج الأشاعرة .

ومن المعلوم أن الأشاعرة في الأعمِّ الأغلب يقدِّمون الدليل النقلي في مسائل البعث والحساب على الدليل العقلي، وأحيانًا يجمعون بين العقلي والنقلي، كما في مسألة الرؤية، يأخذون طرفًا من هذا وطرفًا من ذاك. والمتكلِّمة منهم كالرازي والجويني... يقدِّمون العقليَّ على النقليِّ في الأعمِّ الأغلب، وإن عجزوا فالتفويض أو الحيرة ، ومنهم من هو مضطرب في ذلك فتارة يثبت وتارة ينفي؛ قال شيخ الإسلام: «وأبو حامد تارة يثبت الصفات العقلية متابعة للأشعري وأصحابه، وتارة ينفيها أو يردها إلى العلم؛ موافقة للمتفلسفة، وتارة يقف، وهو آخر أحواله، ثم يعتصم بالسنة ويشتغل بالحديث، وعلى ذلك مات»[١]. وقد يستحسن بعضُهم الجمع بين الدليل العقلي والمعنى الذوقي الكشفي؛ كالغزالي والآمدي والبيجوري من المعاصرين، وبناءً على ذلك فالقرب والبعد عن منهج السلف أمرٌ نسبيٌّ، كما أن القرب والبعد عن منهج الأشاعرة أمرٌ نسبيٌّ. وقد كان من الواجب على الدكتور ابن هادي أن يُبين تلك المسائل التي اتفق فيها الإمام النووي مع الأشاعرة، والتي خالفهم فيها؛ إنصافًا لرجل له تلك المكانة في الأمة، وإن كانت له زلَّات فقد ثبت في نهاية المطاف توبتُه منها، كما سيتبيَّن. وقد كان العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُنصفًا في الحكم على الإمام النووي، حيث قال: وهل يصحُّ أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى الأشاعرة، ونقول: هما من الأشاعرة؟!

الجـــواب: لا؛ لأن الأشاعرة لهم مذهب مستقلٌّ، له كيان في الأسماء

(١) «درء التعارض» (٥/ ٢٤٩).

والصفات والإيمان وأحوال الآخرة...

ولأن أكثر الناس لا يفهم عنهم إلا أنهم مخالفون للسلف في باب الأسماء والصفات، ولكن لهم خلافاتٌ كثيرة، فإذا قال قائل بمسألة من مسائل الصفات بما يوافق مذهبهم؛ فإنا لا نقول: إنه أشعريٌّ»[(١)]

فلم يقل: هو «أشعري»، ولا قال: هو «أشعري جلد»، وإن كان قد قال أقوالًا تتوافق مع أقوالهم، ولكنه نظر إليه كإمام ملك علم الآلة والفهم والاستدلال وكعالم مجتهد مستقل، يخطئ ويصيب، ولم يكن خاضعًا لتأصيلات وقواعد الأشاعرة على مثل ما كان عليه الأشاعرة ؛ فبماذا سيحكم الدكتور ابن هادي على العلَّامة العثيمين وهو ينفي أشعرية الإمام النووي؟

هل سيقول عنه ما تقدم من أقوال، ويصفه بما وصف مخالفيه من أوصاف، ويحكم عليه بما حكم من أحكام؟!

إن كلمةَ «أشعري جلد» تقتضي أن يكون الشيخ ابن هادي متتبعًا لأقوال النووي وقواعده وأصوله في الصفات والقضاء والقدر والحكمة والتعليل والإيمان، ومسائل البعث والحساب، وأدلَّة حدوث العالم وقدم الصانع، وماذا يقول في قول الأشاعرة إن الله تعالى كان معطَّلًا عن الفعل في الزمن الماضي ثم فَعَل، وماذا يقول في التعلقات الزائدة على الذات، التي لا تقع آثار الصفات إلا بها، وماذا يقول في الترجيح بغير مرجِّح؛ هل قال النووي بأن القادر المختار يرجح الممكن على غيره بغير مرجح في الخلق والتقدير؟

وهل قال النووي بما يقول به الأشاعرة في أول واجب على العباد؟

---

(١) «شرح الأربعين النووية» (ص: ٢٨٩ - ٢٩٠).

هل حصر محمد بن ابن هادي أقوال الإمام النووي في المعجزات والنبوات؟ هل تبيَّن له أنها متوافقة تمامًا مع أقوال الأشاعرة؟ وهل وجد ابن هادي في أصول الإمام النووي قواعد عقلية فلسفية مأخوذة من المعتزلة والفلاسفة، كما هي أصول متكلِّمة الأشاعرة ؟

هل كان النووي يميل إلى أهل الحديث أم إلى المتكلمة؟

فكلمةُ «أشعري جلد» تقتضي أن يكون النووي رجلًا مستميتًا مناضلًا عن منهج الأشاعرة، محاربًا لكل من عاداه، مخاصمًا له، ثابتًا على منهجه، لا يحيد عنه قيد أنملة؛ فهل كان الإمام النووي كذلك يتخلَّل منهج الأشاعرة جميعَ مفاصله وأركانه؟ هل كان مثل الرازي والجويني والغزالي والأيجي والتفتازاني في تأصيلاتهم وقواعدهم... إلخ؟ هل كان طعانًا لعانًا لأهل الحديث والأثر، محاربًا لهم، كما هي عادة أهل البدع.؟

هل كان يقول فى كتبه قال المعلم . قال الأستاذ . قال الفيلسوف . ولم يذكر آية ولا حديثا كما هى عادة المتكلمة فى مصنفاتهم .؟

لا أظن أن الدكتور ابن هادي يعرف منهج الأشاعرة بجميع تفصيلاته الدقيقة، ولا يعرف الخلافات التي وقعت بين المتقدمين والمتأخرين على التفصيل، ولا بين المتأخرين فيما بينهم، ولا الخلافات والتناقضات التي وقع فيها أئمة الأشاعرة أنفسهم مع قواعدهم - كما بينها شيخ الإسلام وغيره من الأئمة - حتى يحكم على النووي أن الأشعرية تخللت جميع مفاصله وأركانه حتى صار أشعريًّا جلدًا..

هل كان الإمام النووي أشعريًّا جلدًا؟ **وللجواب على ذلك أقول**: لم يكن

الإمام النوويُّ إلَّا مجتهدًا مَلَك أدوات النظر والاستدلال والقياس، وعلوم الآلة، باحثًا عن الحق، كشأن كافَّة العلماء الذين نالوا الإمامة بأدواتها، عالمًا بالكتاب والسنَّة وأقوال الأئمَّة، بحرًا في علم الحديث والأصول، يقصد في أقواله وأفعاله متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يقصد معارضته كأهل البدع والأهواء، الذين يستبيحون دماء المسلمين وذمَّتهم، وقد كتب الله تعالى له المكانة والقبول في الأمَّة إلى يومنا هذا، ولم تُنزع عنه الإمامة في الفتوى ؛ لكونه أخطأ في بعض اجتهاداته، كما لم تُنزع من غيره، كما وصفه الإمام الذهبي. وقد أصاب في موضع وأخطأ في موضع، ولكنه لم يسب ولم يشتم، ولم ينشق في جانب عن أهل الحديث والأثر، ولم يرفع لواء المحاربة عليهم، ولم يقل: هم مجسِّمة حشوية، وما قال: أصحاب رسوم ونابتة سطحيون، كما فعل بعض متكلِّمة الأشاعرة وغيرهم، بل إنه كان متأثِّرًا بمنهج أهل الحديث والأثر أكثر من تأثُّره بمناهج المتكلِّمين، وقد تقدم كلام شيخ الإسلام في التفريق بين المجتهد الذي وقع في البدع والمبتدع الأصلي؛ فقال: «ومثلُ هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين؛ يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ. والله تعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك... بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرَّق بين جماعة المسلمين، وكفَّر وفسَّق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحلَّ قتال مخالفه دون موافقه؛ فهؤلاء من أهل التفرُّق والاختلافات»[(١)].

وبمقتضى تلك القواعد فلم يكن الإمام النووي أشعريًّا جلدًا كما ادَّعى

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).

الشيخ محمد ابنُ هادي! أمَّا أن له أقوالًا توافق مذهب الأشاعرة في تأويل الصفات نقلها ممَّن سبقه من العلماء؛ فهذا صحيح ولا ننكره؛ قال الإمام الذهبيُّ في ترجمته: «مفتي الأمَّة شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا النووي الحافظ الفقيه الشافعي الزاهد أحد الأعلام»، وقال: «وكان مذهبه في الصفات السمعية السكوت، وربَّما تأوَّل قليلًا في شرح مسلم»(١).

وأكثرُ ما نُقل عن الإمام النووي في «شرح مسلم» في آيات وأحاديث الصفات قولُه: في هذه الأحاديث مذهبان: أحدهما للسلف وفسره بالتفويض، والثاني للخلف والمتكلِّمين الذين قالوا: الظاهر منها غير مراد. ولم يكن الإمام النووي متوسِّعًا فيما نقله عن الأشاعرة بالتفصيل، كان يذكر أقوالهم، ولم يردَّ عليها بالتفصيل، ولم يؤيِّدها بالتفصيل.

فأكثر أخطائه كانت على تلك الكيفية السابقة، وللنووي أقوال مخالفة لمذهب الأشاعرة، بل له ردود على الأشاعرة في بعض المسائل؛ فقوله في الإيمان وأنه يزيد وينقص مخالفٌ لمذهب الأشاعرة، فقد قال: «فالأظهر - والله أعلم -: أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر، وتظاهر الأدلَّة، ولهذا يكون إيمان الصِّدِّيقين أقوى من إيمان غيرهم...»...

ثم قال: «ولا يتشكَّك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر رضى الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس»(٢).

وفي أول واجب لم يقل بالنظر، ولا قال بقصد النظر، كما قال الأشاعرة، وما

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٥٠/ ٢٥٦).

(٢) «شرح مسلم» (١/ ١٤٨).



قال بالشك، كما قال المعتزلة؛ إنما جعل التوحيد أول ما يُبدأ به في دعوة الكافر، فقال : «قوله ﷺ: «**أَدْعُــوكَ بِدِعَايَــةِ الإِسْــلَامِ**»: وهو بكسر الدال، أي بدعوته، وهي كلمة التوحيد، وقال في الرواية الأخرى التي ذكرها مسلم بعد هذا: (أدعوك بداعية الإسلام): وهو بمعنى الأولى، ومعناها: الكلمة الداعية إلى الإسلام»[١]. فلم يقل بالطرق التي أحدثها بعض الأشاعرة في إثبات قدم الصانع وحدث العالم، وإثبات الجوهر والعرض والجسم والمركب... إلخ، والقول بالتركيب النوعي والكمي الذي ترتب عليه نفي الصفات والأفعال الإلهية، وهذا يدل على أنه لم ينشغل بإثبات الربوبية على طريقتهم على حساب توحيد الألوهية، وذلك لأن توحيد الربوبية ثابت بالعلم الفطري الضروري، واتفاق البشرية على ذلك ، كما أنه ثابت من الآيات والأدلة والبراهين الحسية المشهودة.

وفي مؤلَّف للنووي ألَّفه في آخر حياته بعنوان: (جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات)، نُسخ في شهر ربيع الآخر من سنة ٦٧٦هـ، قبل وفاته بثلاثة أشهر، ذكر فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدلُّ على تمسُّكه بمذهب السلف في الاعتقاد، وتصريحه بإثبات الاستواء على العرش، وأن كلام الله تعالى حرف وصوت، وهذا دليلٌ صريحٌ في إثباته الصفات الفعلية، خلافًا لعامَّة الأشاعرة الذين ينكرونها، وقد سلك في هذا الكتاب طريق السلف، واحتجَّ بأقوال أئمَّتهم، وردَّ على الأشاعرة، وأنكر سُبُلَهم، ووبَّخ منهجَهم، وفيه قال:

«مذهبُنا بين مذهبين، وهدًى بين ضلالتين، وسنَّة بين بدعتين؛ إثباتُ الصفات مع نفي التشبيه والأدوات، لا نغالي فنجعلها أجسامًا! فنشبِّه الله

---

(١) «شرح مسلم» (١٢/ ١١٠).

بخلقه... ولا نقصِّر فنمحو عنه ما أثبته لنفسه، بل نقول كما سمعنا، ونشهد بما علمنا» اهـ. فإذا ثبت هذا الكتاب عنه فهو سلفيٌّ أثريٌّ، ولا يجوز نسبته إلى الأشاعرة من قريب أو بعيد. وقد أثبت شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النوويَّ نقل بخطِّه عقيدة أبي الحسن الأشعري وما انتهى إليه من معتقد السلف، فقال: «ولمَّا اجتمعنا بدمشق وأحضر فيما أحضر كتب أبي الحسن الأشعري: مثل المقالات والإبانة، وأئمَّة أصحابه: كالقاضي أبي بكر وابن فُورك والبيهقي وغيرهم، وأحضر كتاب «الإبانة» وما ذكر ابن عساكر في كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري»، وقد نقله بخطِّه أبو زكريا النووي. وقال فيه: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة؛ فعرفونا قولكم الذي به تقولون. قيل له: قولُنا: التمسُّك بكتاب الله وسنَّة رسوله، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أحمد بنُ حنبل - نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولمَا خالف قولَه مجانبون»[1].

أمَّا قولُ ابن هادي: «كذَّاب الذي يقول لك: النووي سلفي، واللهِ كذَّاب حتى يموت» اهـ؛ فهذا أسلوب لا يليق أبدًا بمن انتسب إلى العلم، ولا بمقام من يتحدَّث عنهم من العلماء؛ فالمسألة ليست بتلك الفظاظة، فالمتكلِّم فيما يخص الإمام النووي مجتهد، لا يجوز أن يطلق عليه هذا اللفظ؛

فهذا من الجفاء والإسراف، وهذه طرق أهل البدع والضلال، كما تقدم من

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٤).

كلام شيخ الإسلام: «ومن جعل كل مجتهد أخطأ في مسألة مذمومًا معيبًا؛ فهو ضال مبتدع» اهـ.

أمَّا القطع بسلفية النووي.. فالرجل قد يكون أشعريًّا، ثم يترك مذهب الأشاعرة إلى غيره، ولا ينسب إلى ما كان عليه بعد توبته. فإذا كان الإمام النوويُّ موافقًا للأشاعرة في موضع، ولكنَّه في رسالته التي كتبها قبل موته بثلاثة أو بخمسة أشهر رجع إلى مذهب السلف بالتفصيل، فمثل هذا لا يُنسب إلى ما كان عليه من قبل، وإلا لما كان في رجوع التائبين فائدة ولا مقام يحمدون عليه.

أمَّا قوله: «هو أشعري، غضب من غضب، ورضي من رضي» اهـ.

فليس هكذا يتكلَّم أهل العلم عن العلماء الربانيِّين، فهناك علماء أكابر قالوا بغير ما قال محمد بن هادي في حق الإمام النووي، وما كان يستطيع في وجودهم أن يقول: «غضب من غضب، ورضي من رضي»!

وما كان لمثل محمد بن هادي أن يرد ترجمة الإمام الذهبي للإمام النووي، وهو يقول عنه: «مفتي الأمَّة شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا النووي الحافظ الفقيه الشافعي الزاهد أحد الأعلام... » إلخ.

وانظر إلى ما قاله العلامة العثيمين: «هناك علماء مشهودٌ لهم بالخير، لا ينتسبون إلى طائفة معيَّنة مِن أهل البدع، لكن في كلامهم شيءٌ من كلام أهل البدع؛ مثل ابن حجر العسقلاني والنووي ؛ فإن بعض السفهاء من الناس قدحوا فيهما قدحًا تامًّا مطلقًا من كل وجه، حتى قيل لي:

إن بعض الناس يقول: يجب أن يُحرَقَ «فتح الباري»؛ لأن ابن حجر أشعري، وهذا غير صحيح» [«لقاء الباب المفتوح» (المجلس الثالث والأربعون)]

فمثل هذا العلامة الجليل الذي ظهرت آثاره في الأمة واضحة جلية ما كان يمكن لمحمد بن هادي ولا غيره أن يقول أمامه: «غضب من غضب، ورضي من رضي»!

أمَّا أن يكون العلماء المجتهدون في توضيح عقيدة الإمام النووي قد قالوا ما قالوه مقدِّمين رضى الناس على رضى الله تعالى ورسوله، كما زعم بقوله: «فالله ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه إن كانوا مؤمنين» اهـ؛ فهذا طعنٌ في نيَّاتهم وفي دينهم، وما كان علماء الأمَّة يطعنون في مقاصد أهل البدع الأصليين، فكيف يطعنون في مقاصد أئمة الاجتهاد والنظر من أهل الحديث والسنة؟! فقد يصيب المرء في قوله وقد يخطئ، وليس في هذا مبرِّر للطعن في دينه ومقصده، ولكن محمد بن هادي تجرأ في اتِّهام الناس في نيَّاتهم، ولم يقدِّر الأئمة الكبار حق تقديرهم، وصار يهرف بما لا عقل فيه ولا نقل .



الدكتور ابن هادي يُجوِّز غيبة الحكام على العموم، ظالمين كانوا أو منسوبين إلى أهل البدع

كان من آخر ما سمعت من صوتيات محمد بن هادي من الفتاوى ما ذكره فى غيبة الحكام، وقد اتضح لي أن تقدير الدكتور لخطورة الكلمة، والنظر في العواقب، والحرص على صيانة الأمة من الفتن؛ لم يكن على الوجه الذي يعرفه علماء وأئمة السلف.. ومن العجب أن يقول محمد بن هادي هذا الكلام في وقت تموج فيه الفتن والثورات في سائر البلاد الإسلامية، والأمة بحاجة إلى من يطفئ نار الفتن لا إلى من يؤججها، ومع ذلك جوَّز الدكتور غيبة الحكام المسلمين الجائرين على العموم، مخالفًا ما اتفق عليه كبار العلماء المعاصرين ومن سبقهم من الأئمة: من عدم جواز ذكر مثالب الحكام واغتيابهم، لا على الملأ، ولا في المجالس الخاصة؛ لما فيه من الشر، ومن أراد أن يأمر وينهى في شيء من مخالفات الحكام؛ فعليه أن يتكلَّم عنها على العموم، دون أن يتعرَّض لذكر الأسماء، ولا أن يعيِّن أحدًا منهم ...

ومن عجز عن نصح الحكام والسلاطين في السر؛ فليمسك لسانه، ولينكر بقلبه، ولا يتابع، ولا يرضى بما يغضب الله تعالى.. أما أن يجوز غيبة الحكام، ويجعل نفسه مأوًى للمجالس السرية التي هي الأساس في تهييج العامة والدهماء من الناس على السلاطين والأمراء، فهذا لا سلف له ...

والعجب أن تجد منه ومن أتباعه حربًا شعواء على مجالس شورى العلماء

التي تتكلَّم في مصالح المسلمين، ولا تتعرَّض لذكر الحكام من أيِّ وجه، بزعم أنها مجالس سرية .!بل وقد ثبت عن بعض أتباعه تحريض السلاطين عليهم، والإصرار على إيذائهم، بغير حياء ولا ورع، كما كان يفعل خصوم شيخ الإسلام معه إذا اختلف معهم في مسألة من المسائل، كنصر المنبجي، وابن عطاء السكندري، وعلي البكري، وابن مخلوف قاضي المالكية. وهكذا أهل البدع إذا أفلسوا استجاروا بالسلاطين على خصومهم الأثريين... أما شيخ الإسلام - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - فلم يكن يعين السلطان على أحد منهم أبدًا، حتى قال: «وابنُ مخلوف لو عمل مهما عمل واللهِ ما أقدر على خير إلَّا وأعملُه معه، ولا أُعين عليه عدوَّه قطُّ، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله!»[1]، وقد أقرَّ القاضي المالكي ابنُ مخلوف بفضله، فقال: «ما رأينا مثلَ ابن تيمية! حرَّضنا عليه، فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنَّا وحاجج عنَّا»[2].

ومن المعلوم أن الكلام في مثالب الحكام في المجالس العامة والخاصة لا جدوى فيه ولا فائدة منه، ولا يترتب عليه مصلحة للأمة..

وأكثر ما يريد هؤلاء من ذلك هو إضعاف مكانة الحكام في الأمر والنهي، وقد يكون من جملة مقاصدهم تأليب الحكام على شعوبهم؛ حتى لا يهدأ الناس ولا تستقر معايشهم، وتصير الأرض بتلك الصورة مهيأة دائمًا للانقلاب والثورات.

وقد كان دأب العلماء السابقين والأئمة مع السلاطين النصح فيما بينهم دون أن يعلنوا ذلك على الملأ ، وهذا منبعث من قواعد وأصول وسياسات

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١).

(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٥).

شرعية لا يعرفها الخوارج ولا المعتزلة، الذين يوجبون الإزالة وتغيير المنكر ولو خربت الدنيا والآخرة، ومن المعلوم أن تغيير المنكر إذا أدى إلى منكر أكبر منه؛ فهو حرام ومخالف للإجماع. ومن السياسة الشرعية التي يعرفها الأئمة والعلماء الأكابر أنهم لا يتكلَّمون إلا في الحقائق؛ إثباتًا لها، وتعظيمًا لمقامها، ولا ينظرون في الخيالات والأوهام، ولا يؤججون الفتن، ولا يحبون البحث في أصولها ولا في منشئها؛ احتقارًا لها، وصرفًا لعقول الناس عنها. فإذا ثبتت لديهم الحقائق؛ نظروا في مقامها من الكتاب والسنَّة: هل شرعها الدين أم لم يشرعها؟ فإذا شرعها أجازوها، وإن لم يشرعها منعوها. وإذا أقرُّوا بشرعيتها؛ نظروا في أيِّها أكثر نفعًا وفائدةً، ووازنوا بين الكامل والأكمل، والفاضل والأفضل، فإذا وجدوا الكمال فى شىء قدَّموه وتركوا ما دونه. وإذا اتَّفقوا على ما تقدَّم؛ نظروا في قدرتهم على فعل هذا العمل الفاضل؛ فإذا قدروا على تنفيذه فعلوه، وإذا عجزوا تركوه. وإذا أقرُّوا بكلِّ ما تقدَّم؛ نظروا في نيَّاتهم: هل هي لله تعالى أم لغير الله؟ فإذا كانت لله تعالى فعلوه، وإذا كانت لغير الله تعالى تركوه. فليست المسألة رصَّ نصوص تتوافق فيما يعتقده المرء وترك ما يخالفها؛ فهذا يحسنه المبتدئون في الطلب، والمتحمسون المتعصبون لأشياخهم من أهل البدع والأهواء. والحق الثابت لا يكون إلا بجمع أطراف الأدلة، والنظر في ثنايا الكلام وما بين السطور، وما يؤثر من المعاني والفوائد السلفية، ويحقق المقاصد الكلية للشريعة .

وقد كان السلف رضى الله عنهم ينظرون فى المسائل العامة على هذا الوجه المتقدم ذكره ، ورحم الله الإمام أحمد حيث قال: «معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه. أي: «معرفته» بالتمييز بين صحيحه وسقيمه «والفقه فيه»:

معرفة مراد الرسول ﷺ وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية؛ أحب إلي من أن يحفظ من غير معرفة وفقه»(١).

ومثل هؤلاء الأئمة لم يكونوا سبب فتن في الأمَّة؛ فقد كانوا يرونها قبل أن تقع، ويحذرون منها، حتى لا تتخذ تُكأة لأصحاب الشبهات في نشر الفتنة وإشاعة الفوضى واستباحة الدماء وهتك الأعراض.

قال الحسن: «إنَّ هذه الفتنة إذا أقبلَتْ عرفها كل عالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل» اهـ.

ولذلك لما أراد الفقهاء البغداديون خلع بيعة المأمون والخروج عليه، بسبب ما وقع في مسائل الصفات؛ نهاهم عن ذلك الإمام أحمد ، ونبههم إلى حرمة دماء المسلمين.

فيجب أن ينظر المرء فيما يتكلَّم فيه خيرًا كان أو شرًّا، وأن ينظر في أثر ذلك على المجتمع والأمة:

هل من الحكمة ذكرُ هذا القول في هذا الوقت أم من الحكمة إخفاؤه؟

هل هذا القول معارض من السنن والآثار أم أنه متَّفق معها ؟

وليعلم وهو يتناوب النظر بين المصالح والمفاسد إلى القواعد الكلية فى الشريعة ، وأن ها جاءت لحفظ الدين والعرض والمال والعقل والدم ..

وليلعلم أن أئمَّة السلف كانوا لا يحدِّثون ببعض الأحاديث التي يعضد ظاهرُها الخروج، وتحرك الفتن في النفوس، وهي لا تتضمَّن ذلك مطلقًا، وذلك مخافةَ أن يُفتتن بها الجهَّال؛ وبسبب ذلك أمر الإمام أحمد بحذف بعض

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٨١).

الأحاديث من مسنده؛ لأنها خلاف الأصل، وَلمَا في ظاهرها من الفتنة لبعض الجهَّال، والعلَّة عنده أن لا خير في الفتنة؛ كما في الحديث الوارد في مسند أبي هريرة، وفيه: حدَّثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي التيَّاح، قال: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يُهْلِك أُمَّتِي هَذَا الحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ**»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ**». **وقال عبد الله:** وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث؛ فإنه خلافُ الأحاديث عن النبيِّ ﷺ، يعني قوله: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَاصْبِرُوا**»[1]. **قال الحافظ ابن حجر:** «وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان»[2].

وكذلك أنكر الحسن البصريُّ على أنس بن مالك ذكرَ حديث العُرَنيِّين للحجَّاج؛ لأنه يساعده على القتل وسفك الدماء، وهو مُسرف فيه؛ فندم أنسٌ ندمًا شديدًا، قال أنس: حدَّثتُ الحجَّاج بحديث العُرَنيِّين، قال: فلمَّا كانت الجمعة قام يخطب، فقال: تزعمون أنِّي شديدُ العقوبة، وهذا أنسٌ حدَّثني عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَطَعَ أَيْدِي رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ. قَالَ أَنَسٌ: فَوَدِدْتُ أَنِّي مِتُّ قَبْلَ أَنْ أُحَدِّثَهُ»[3].

وقال الحافظ ابن حجر: «وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين؛ لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة،

---

(١) «المسند» (٧٩٤٥).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٢٢٥).

(٣) «مسند المقلين من الأمراء والسلاطين» (١/ ٢١).

وظاهره في الأصل غير مراد؛ فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب، والله أعلم»[١].. **وقال أبو روح**: «فلقد رأيتُ الحسنَ يُعرض بوجهه ويتمعَّر وجهه، وثابتٌ يحدِّث الحديث والحسنُ يُعرض بوجهه يمينًا وشمالًا كراهيةً، كأنَّما يلطم وجهه»[٢].

قال الإمام الذهبيُّ: «هذا دالٌّ على جواز كتمان بعض الأحاديث الَّتي تحرِّك فتنة في الأصول أو الفروع، أو المدح والذم، أمَّا حديثٌ يتعلَّق بحِلٍّ أو حرام فلا يحلُّ كتمانُه بوجه»[٣]،

فانظر أيها اللبيب إلى فعل العلماء الكبار مع بعض أحاديث رسول الله ﷺ، الَّتي قد يشتبه ظاهرُها على بعض الناس، فيضعونها في غير موضعها، وفي غير أهلها، فماذا يكون الأمر في أقوال بعض العلماء - الذين يؤخذ منهم ويرد - التي لها معانٍ خاصَّة، ولها واقعٌ خاصٌّ، كيف تتخذ منهجًا عامًّا في كل زمان وفي كل مكان؟!

وكيف ينظر إليها دون أن تُرد إلى أصولها؟! وكيف يؤخذ بها وهي دافعةٌ للفتنة، وقد ورد في النصوص ما يعارضها؟!

ولقد رأيت فى دفع محمد بن هادي هؤلاء الشباب إلى الحديث عن الحكام في مجالسهم إلقاء بهم إلى التهلكة، وأنه لا يهديهم إلى سواء السبيل..

ولو كانت المسألة تحذيرًا من بدعة فالأمر لا يحتاج إلى ذكر السلاطين

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٢٢٥).

(٢) «مسند أبي عوانة» (٤٨٥٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥٩٧).

مطلقًا؛ فتنكر البدعة على العموم دون التعرض للسلاطين..

ومن المعلوم أن منشأ البدع في العادة من المتكلمة وأصحاب الأهواء، والسلاطين لهم تبع .. ولذلك كانت مناظرات الأئمة فى هذا الباب مع أهل البدع ولم تكن ع السلاطين .

الشاهد: أن تهييج العامَّة على الحكَّام الجائرين والكلام فيهم بالثلب والعيب مدعاةٌ إلى الخروج عليهم، فالكلام في الحكَّام قسمٌ من أقسام الخروج، سواء في غيبتهم أو على الملأ، واحتجُّوا لذلك بما فعله ذو الخويصرة التميمي، إذ قال للنبيِّ ﷺ: «اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ... هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ»، فقال له النبيُّ ﷺ : «**وَيْحَكَ! مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟! لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ**» متفق عليه. فطعن في النبيِّ ﷺ بالكلام دون أن يرفع سيفًا؛ فبيَّن النبيُّ ﷺ أنه سيخرج من ضئضئه أقوامٌ يمرقون من الدين كما يمرُق السهم من الرميَّة... وإذا كان النبيُّ قد سكت عن هذا الرجل ولم يعاقبه؛ لمَا كان من سمته ﷺ من العفو عما يكون في حق نفسه. غير أنه لو قال أحد هذا الكلام في عهد أي خليفة من الخلفاء، أو سلطان من سلاطين الإسلام؛ لعوقب على ذلك عقابًا شديدًا، ولن يتركه السلطان، عدلًا كان أو جائرًا، إلا إذا تجاوز عن حق نفسه، أما في حق الرسول ﷺ فلن يسكت أبدًا.

فهلا فكر الدكتور ابن هادي في عاقبة من يتكلمون في السلطان على مثل ما قال، إما على الملأ أو في مجالسهم الخاصة.

وهلا فكر أيضًا أن يكون ما أفتى به مقدمة لتهييج حماس هؤلاء الشباب حتى يسلكوا سبل الخوارج في حمل السلاح والانعزال عن الجماعة..

أولا يعلم الدكتور ابن هادي أن أول من أسس هذا الطريق هو عبد الله بن سبأ اليهودي الرافضي، عندما أراد إثارة الناس على الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى يستميل قلوب الناس إليه وينتهي الأمر بقتل الخليفة عثمان رضى الله عنه .

فقد قال عبد الله بن سبأ للعامة والسفهاء من الناس:

«إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ، فانهضوا في هذا الأمر فحركوه وابدءوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر»(١).

ولننظر ماذا قال الدكتور ابن هادي في مسألة غيبة الحكام الجائرين، هل تحقَّق فيما قال عِلم يقتفى به، وأثر يهتدى به، ومصلحة راجحة، أم أنه كان يضرُّ الناس أكثر ممَّا ينفعهم؟

فقد سئل في تلك المسألة، فأجاب عنها في موضعين.

قال في الموضع الأول: «وأيضًا ورد عن الإمام الحسن البصري - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - أنه قال: «ثلاثة ليس لهم غِيبةٌ: صاحبُ هوًى، وسلطانٌ جائر، والفاسقُ المجاهرُ بفسقه» اهـ،

وقال: «إذن هؤلاء ليست لهم غِيبةٌ؛ لأنه إذا كانت أعراضهم محترمة، كيف يُتوصَّل إلى الناس بالتحذير منهم! لابدَّ نحن بين أمرين كلاهما ضرر؛ إمَّا أن ننتهك عرضه، وهذا محرَّم! وإمَّا أن نسكت فنكون غاشِّين للناس وهذا حرام! فماذا نفعل؟ إنه يجب علينا أن نبيِّن حاله للناس بإجماع العلماء في هذا، ذلك أنَّنا

(١) «تاريخ الأمم والملوك» للطبري (٢/ ٦٤٧).

حينما نبيِّن حاله نكون قد ارتكبنا أخفَّ الضررين وفعلنا أدنى المفسدتين، وارتكاب أخفِّ الضررين وأدنى المفسدتين درءًا للعظمى والأخرى الكبرى؛ هذا مطلبٌ شرعي صحيح مباح» اهـ.

هذا هو قوله! وتلك هي الرواية الأولى الَّتي احتجَّ بها عن الحسن البصري في جواز غِيبة السلطان الجائر على العموم، فزعم أن كلَّ سلطان جائر ظالم تجوز غِيبتُه، وأكَّد على ذلك في تعليقه على كلام منصور بن المعتمر الآتي ذكره، وفيه قال: « السلطان كان للشيء في الدنيا، يتعلَّق بأمور الدنيا، قال: لا، لا تغتبه. مع أنه جائز شرعًا، ظلم، ما عدل، جار؛ جاز ذلك» اهـ.

فذكر نهي ابن المعتمر عن غيبة السلطان الجائر، ثم عارضه بغير دليل، وقال: إنه جائز شرعًا، وبين أن عدم غيبته ضررٌ كبير على الأمَّة وعلى المسلمين، وزعم أن هذا أخف المفاسد، فقال: «ذلك أنَّنا حينما نبيِّن حاله نكون قد ارتكبنا أخفَّ الضررين، وفعلنا أدنى المفسدتين» اهـ. ثم قال: «إنه يجب علينا أن نبيِّن حاله للناس بإجماع العلماء في هذا» اهـ.

هذا هو قوله ..

وعليه أن يبيِّن مصدر الإجماع المتعلق بالحكام الجائرين وموضعه، ولا يحيل إلى وهم مفتعل، ولا إلى فهم مصطنع.

ولن أناقشه فيما قعَّد له من قواعد؛ فهذا كلام يقوله العلماء في وجوب نصح أهل البدع حماية للشريعة، والتشهير بهم، وبيان ما يترتب من السكوت عليهم من فساد في الشريعة..

وقد اتفق العلماء على أن مصلحة حفظ الدين أعلى وأجل من المفسدة الناتجة من ذكر أهل البدع بأسمائهم والتشهير بهم .

وقد جاءت الشريعة بتحصيل أعلى المنافع وتعطيل أعظم المفاسد، ولذلك قال شيخ الإسلام في جواز تعيين أهل البدع:

«فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدًى وأنها خير وأنها دين، ولم تكن كذلك؛ لوجب بيان حالها»(١).

وقد بيَّن الإمام ابن بطة - في «الشرح والإبانة» (ص: ٣٤٨) - الحكمة في ذلك، قائلًا: «أنا أذكر طرفًا من أسمائهم وشيئًا من صفاتهم؛ لأن لهم كتبًا قد انتشرت ومقالات قد ظهرت، لا يعرفها الغرُّ من الناس ولا النشء من الأحداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤها، فلعل الحدث يقع إليه الكتاب لرجل من أهل هذه المقالات قد ابتدأ الكتاب بحمد الله والثناء عليه والإطناب في الصلاة على النبي ﷺ، ثم أتبع ذلك بدقيق كفره وخفي اختراعه وشرِّه؛ فيظن الحدث الذي لا علم له، والأعجمي، والغمر من الناس: أن الواضع لذلك الكتاب عالم من العلماء أو فقيه من الفقهاء، ولعله يعتقد في هذه الأمة ما يراه فيها عبدة الأوثان ومن بارز الله ووالى الشيطان» اهـ.

فهذا الكلام قاله الأئمة في أهل البدع المنظرين لها، القائمين عليها، الداعين لها؛ فهؤلاء لا بد من ذكرهم واغتيابهم والتشنيع عليهم بالإجماع؛ حفظًا للشريعة، أما تطبيق ذلك على مظالم الحكام وجورهم، فهذا غير صحيح؛ لأن الشر الذي يتأتى من ذكرهم على الملأ وفي المجالس قد يؤدِّي إلى شر أشد منه، ونحن في نفس الوقت في غنًى عن ذلك إذا حذرنا من المظالم على العموم، دون

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٣).

تعيين أسماء السلاطين.

وبناءً على ذلك أود من الدكتور ابن هادي أن يذكر لنا صورةً من صور هذا الطريق الذي انتحله في جواز غيبة الحكام الجائرين الظالمين انتهت إلى ما قصد من تحصيل خير الخيرين ودفع شر الشرين، نريد أن نعرف أين حطت رواحل هؤلاء الذين اغتابوا الحكام والسلاطين في مجالسهم وعلى منابرهم وأعلنوا ذلك وتصدروا به؟ لا شك أن هذا إن لم يعرف بالعلماء وأصحاب النظر والفراسة؛ عرف بالنتائج والعواقب«فمن ثمارهم تعرفونهم» ، وأظن أن العميان والمبصرين، وكل عقلاء بني آدم، والخوارج والحمقى والمغفلين؛ عرفوا نتيجة ذكر الحكام على الملأ وفي المجالس الخاصة، وما أدى إليه من الفوضى والثورات. والأمر لا يحتاج إلى شرح ولا إلى بيان، بل ولا يحتاج إلى أن ننتظر رأي الدكتور ابن هادي فيه، ولكني أود أن يبيِّن لنا ولطلابه ولعامة المسلمين رأيه فيمن انتحلوا هذا الطريق، ماذا يقول فيهم؟ ماذا يقول في سلمان العودة وسفر الحوالي والعواجي وعوض القرني والفقيه والمسعري الذين انتحلوا هذا الطريق الذي ذكره، سرًّا وعلنًا، والذي اتفق علماء المملكة على أنه نفس طريق الخوارج في الأمر والنهي.

ومن المعلوم أن هؤلاء جميعًا يدعون أنهم نصراء للشريعة مدافعون عنها، وأنهم محاربون لأهل البدع والأهواء ... وأن من لم يسلك مثل سلوكهم فهو من عسكر الشيطان وعلماء السلطان.

فلو قلت أيها الشيخ بجواز غيبة الحكام الجائرين؛ فهذا هو نفس ما انتحلوه، وأنت حينئذ معهم، وإن لم تصرِّح بذلك، ولا تخرج من تلك التهمة إلا

بالإنكار عليهم، وعلى كل من يبيح غيبة الحكام الظالمين؛ فضلًا عن التراجع عما أفتيت به فى استباحة ذلك .

كانت تلك هي الفتوى الأولى لابن هادي في مسألة غيبة الحكام الجائرين على العموم، لم يحتج فيها بآية ولا بحديث موصول، إنما هو كلام مرده إلى تابعي كبير، يؤخذ من قوله ويرد بقول غيره من العلماء.

وهناك رواية أخرى عن الحسن ذكر فيها جواز غيبة السلطان الجائر والمبتدع، ذكرها عبد الله في زوائد الزهد، قال: حدثني أبي، أخبرنا علي بن شقيق، أخبرنا خارجة، حدثنا ابن جابان، عن الحسن، قال: «ثلاثة لا تحرم عليك أعراضهم: المجاهر بالفسق، والإمام الجائر، والمبتدع» اهـ.

وهناك رواية أخرى ذكرت في كتاب الزهد، وفيها تكلَّم الحسن عن الإمام الخائن، ولم يتكلَّم عن السلطان الجائر ولا المبتدع، قال عبد الله: حدثنا الحسن بن عبد العزيز الجروي، عن ضمرة، عن ابن شوذب، عن الحسن قال: «ثَلَاثَةٌ لَا غِيبَةَ لَهُمُ: الْإِمَامُ الْخَائِنُ، وَصَاحِبُ الْهَوَى الَّذِي يَدْعُو إِلَى هَوَاهُ، وَالْفَاسِقُ الْمُعْلِنُ فِسْقَهُ»[(١)].

وفى تلك الرواية تفريق بين الخائن والجائر؛ وشتان ما بينهما ، فالخائن لدينه خائنٌ لله ولرسوله وللمؤمنين، وهو الكافر، الذي يظاهر المشركين على المسلمين؛ فهذا مرتد عن الإسلام، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وهذا منصوص عليه في باب حكم المرتد، ومثل هذا يحكم عليه أهل الحل والعقد، إذا اتفقوا على أن ما وقع منه كفر بواح عندنا من الله تعالى فيه

---

(١) «الزهد» للإمام أحمد . رقم (١٦٦٦).

برهان، وهذا يحل الخروج عليه إذا كان للمسلمين قدرة على ذلك.

أمَّا الإمام الجائر فهو مسلم ظالم لنفسه ولقومه، فبينهما فارق عظيم. ولا يحل الخروج عليه إلا إذا منع الناس عن الصلاة ..

وقد ترك ابنُ هادي تلك الرواية التي ذكرت في جواز غيبة السلطان الخائن، وأخذ رواية خاصَّة توافق رأيه ومعتقده، ولم يردَّها إلى أصولها وقواعدها، واحتج لذلك بما أجاب به منصور بن المعتمر عن الغيبة، فقال: «سُئل منصور بنُ المعتمر عن غيبة الصائم، سأله رجل، قال له: إنِّي أكون صائمًا في رمضان، أفأغتابُ السلطان - يعني بما عنده من الظلم -؟ قال: لا، قال: أفأغتاب أهل البدع؟ قال: نعم» اهـ.

ذكر الشيخ ابن هادي تلك الرواية وقام بإدراج كلامه فيها، تفسيرًا لكلام منصور على ما يعتقده، قائلًا: «شوف السلطان كان للشيء في الدنيا، يتعلَّق بأمور الدنيا، قال: لا، لا تغتبه. مع أنه جائز شرعًا، ظلم، ما عدل، جار؛ جاز ذلك، لكن في الدين قال: أفأغتابُ أهلَ البدع؟ نعم، اغْتبهم، لا يجرح ذلك صومك» اهـ. وهنا قام ابن هادي يتلاعب في قول المنصور بن المعتمر حسب ما يتوافق مع ما يعتقده... فرد حكمه !

وذلك أن النص المنقول عن المنصور فيه نهي عن غيبة السلطان الجائر الظالم، وقد خالفه ابن هادي؛ لأنه يرى غيبته مشروعة لجوره، كما أورد في تفسيره لكلام المنصور، وهذا هو ما كان يقوله من قبل: «هؤلاء ليست لهم غيبة... ويجب أن نبيِّن حالهم» اهـ.

ولما قال المنصور: لا يجوز غيبة السلطان الجائر؛ لم يقبل ابن هادي قوله،

وأظهر مخالفته له بتعقيبه عليه بقوله: «مع أنه جائز شرعًا، ظَلَم، ما عَدَل، جَارَ؛ جاز ذلك» اهـ. هذا هو قوله...

احتج بالنص، وأظهر مخالفته له، ثم عينه على طريقته، دون أن يكون في النص ما يدل على ما انتهى إليه، وذلك أن النهي عن غيبة السلطان نهي مطلق؛ لما فيه من الفتنة، سواء كان ظالمًا أو مبتدعًا.

ومن المعلوم أن السلطان في البدعة متبع لمن أفتاه؛ فلا هو منشئ للبدعة، ولا هو مؤصل منظر لها، أما المبتدع فله قواعد وأصول قد لا يعرفها السلطان، ولذلك كان الإمام أحمد يناظر أحمد بن أبي دؤاد في مجلس المأمون، ولم يكن يناظر المأمون، بل إنه كان يدعو للمأمون؛ قال شيخ الإسلام: «ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره، ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم»[1].

قال أبو علي الحسين بن عبد الله الخرقي - وكان من أصحاب أبي بكر المروذي، وقد رأى أَحْمَد بن حنبل - يعني المروذي - قال:

بت مع أبي عبد الله ليلة، فلم أره ينام إلا يبكي إلى أن أصبح، فقلت: يا أبا عبد الله، كثر بكاؤك فما السبب؟

فقال: يا أبا بكر! ذكرت ضرب المعتصم إياي وقد مر بي في الدرس: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ٤٠] فسجدت وأحللته في السجود»[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٩).

(٢) «تاريخ بغداد وذيوله» (١٨/ ١٦٣).

وفي «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ٤٦٨)، قال:

« فقال لي أحمد بن حنبل: لكني جعلتُ المعتصم في حل، ومن تَولَّى ضربي، ومن غابَ ومن حضر، وقلت: لا يُعذب فِيَّ أحد» اهـ.

فجعل أفعالهم في باب الظلم، ولم يجعلها في باب البدعة، مع أنهم يعاقبونه على عدم التزامه ببدعتهم، التي زينها لهم أئمة المعتزلة، وذلك لأنهم لا يفقهون شيئًا. ولذلك كان رده عليهم ولم يكن على السلطان .

أما أحمد بن أبي دؤاد فلم يحلله؛ لأنه كان داعية إلى البدعة والضلالة، والداعية أشد وقعًا وشرًّا على الناس ممن يعتقدها فقط.

قال عثمان بن عَبْدُوَيه: سمعتُ إبراهيم الحربي يقول: أحلَّ أحمد بن حنبل من حَضر ضربَه وكلَّ من شايع فيه والمعتصم، وقال: لولا أن ابن أبي دُؤاد داعية لأحللته»[١].

وكذلك كان شيخ الإسلام ينظر إلى مكانة الحكام في هذا الباب؛ أنهم مقلدة لمن أفتوهم لا أكثر من ذلك، ومن ذلك أنه قال:

«إني قد أحللت السلطان الملك الناصر من حبسه إياي؛ لكونه فعل ذلك مقلدًا غيره معذورًا، ولم يفعله لحظ نفسه، بل لما بلغه مما ظنه حقًّا من مبلغه، والله يعلم أنه بخلافه، وقد أحللت كل واحد مما كان بيني وبينه، إلا من كان عدوًّا لله ورسوله»[٢].

وكذلك تكلم عن أمراء مصر الذين عذبوه بوشاية علماء الكلام من الجهمية

---

(١) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ٤٦٧).

(٢) «الأعلام العلية» (ص: ٨٢).

الثانية وغيرهم، فقال: «هؤلاء الذين بمصر من الأمراء والقضاة والمشايخ إخواني وأصحابي، أنا ما أسأت إلى أحد منهم قط، وما زلت محسنًا إليهم، فأي شيء بيني وبينهم، ولكن لبس عليهم المنافقون أعداء الإسلام. وأنا أقول لكم – لكن لم يتفق أني قلت هذا له –: إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ويطيعهم، وإن لم يكن منافقًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، وقد قال الله لنبيه ﷺ: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]»(١).

ولذلك كانت مناظرات شيخ الإسلام في البدع مع أئمة الجهمية والمتكلمة والأشاعرة، ولم يناظر سلطانًا قط في بدعة، إلا ما كان من مناظرته للقازان ملك التتار؛ لما أراد غزو بلاد الشام.

أما الدكتور محمد بن هادي فقد حشر العامة من الحكام وجمعهم في تأصيلات أهل البدع، وجعل حكمهم حكما واحدًا في الضلال، وهم في الحقيقة لا يعلمون عنها شيئًا كما يعرف أهلها، ولكنهم محاسبون على ظلمهم في نصرة أهل الباطل.

والذي حدث أن ابن هادي وجه كلام ابن المعتمر على مفهومه الخاص، وأدخل السلطان في الغيبة إذا أتى ببدعة، مع كون المعتمر نهى عن غيبته نهيًا مطلقًا، فلم يفرِّق بين كونه ظالمًا أو مبتدعًا.

ولم يفرِّق ابن هادي بين طريقة نصح الحاكم ونصح غيره.

ومما لا شك فيه أن غيبة أهل البدع لا تعد غيبة؛ لأنها متعلقة بصيانة الدين،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٦).

لكن الكلام عن السلطان له شأن آخر، بسبب ما يترتب عليه من الفتن.

وهناك رواية لمنصور بن المعتمر نهى فيها عن غيبة الحاكم من قريب أو من بعيد، وفيها عن مفضل بن مهلهل السعدي، قال: قلت لمنصور بن المعتمر: **أتناول السلطان وأنا صائم؟ قال:** لا، قلت: أتناول هؤلاء الذين يتناولون أبا بكر وعمر؟ قال: نعم»[(١)].

تلك هي أدلة ابن هادي ليس فيها نص من آية أو حديث، إنما هي أقوال لبعض أئمة التابعين، وعلى كل حال فلا يجب أن يغيب عن طلاب العلم أن ما يصلنا من كلام التابعين ما كان منه موقوفًا أو مرسلًا أو صحيحًا أو ضعيفًا؛ فهو ككلام أهل العلم في المسائل العلمية، وحكمه أنه يؤخذ منه ويرد، وذلك أن كلامهم ليس حجَّةً، إلا إذا ورد فيه نص ثابت؛ كما أشار لذلك العلَّامة العثيمين، قال: «وأمَّا المقطوع؛ فالمقطوع ما نُسب إلى التابعيِّ فمَن بعده، وليس بحجَّة حتَّى وإن صحَّ سنده؛ لأن قول التابعيِّ ليس بحجة؛ فإن التابعين كغيرهم من علماء هذه الأمَّة يؤخذ من أقوالهم ويترك، نعم»[(٢)].

وبذلك نؤكد أن كلام الفرد لا يجوز أن يُتَّخذ منهجًا عامًّا في كلِّ شيء، ولا سيَّما إذا خالف السنَّة، ولم يوافق عليه السواد الأعظم من أئمَّة السلف، إنما الحجة في كلام النبي ﷺ.

ومن المعلوم أن النبيَّ ﷺ بيَّن طرق مناصحة ولاة الأمور إذا جاروا وخالفوا الشريعة، بأن تكون فيما بين الناصح وبينهم كفاحًا. وبيَّن علماء السنة

---

(١) «أصول الاعتقاد» (٧/ ١٣٤٢) رقم (٢٣٩٠).

(٢) «فتاوىٰ نور علىٰ الدرب» رقم (١٩١).

أن من لم يستطع نصح السلطان مباشرةً فيما بينه وبينه؛ فله أن ينصح وزراءه، أو يراسله ويكاتبه، وإلا فله أن ينكر المنكر بذاته، دون أن يُعيِّن أحدًا به، وإن عجز أنكر بقلبه وأمسك لسانه. وشاهد ذلك ما رواه أحمد عن شريح بن عبيد الحضرمي وغيره، وصحَّحه الألباني في «ظلال الجنَّة»، قال: «جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي، فأتاه هشام بن حكيم، فاعتذر إليه.

ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي ﷺ يقول:

«**إن من أشد الناس عذابًا أشدهم عذابًا في الدنيا للناس**»؟

فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم! قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أولم تسمع رسول الله ﷺ يقول:

«**من أراد أن ينصح لسلطان بأمر؛ فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به؛ فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدَّى الذي عليه له**»؟

وإنك يا هشام لأنت الجريء إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان، فتكون قتيل سلطان الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ -؟»

الشاهد:

أن هشام بن حكيم نصح عياض بن غنم علانية أمام الناس، فنبهه عياض أن نصح الحاكم لا يكون علانية، وبيَّن له السنة المتبعة في ذلك.

ومثله ما أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٨٢) عن سعيد بن جمهان، قال: «أتيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر، فسلمت عليه، قال لي: من أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان، قال: فما فعل والدك؟

قال: قلت: قتلته الأزارقة، قال: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ «**أنهم كلاب النار**»، قال: قلت:

الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟

قال: «بل الخوارج كلها».

قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس، ويفعل بهم.

قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: «ويحك يا ابن جمهان**!** عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فأته في بيته، فأخبره بما تعلم؛ فإن قبل منك، وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه»»[1]. فانظر لمَّا أراد سعيد بنُ جهمان أن يتكلَّم عن ظلم السلطان مع عبد الله بن أبي أوفى في السِّرِّ، ماذا فعل معه؟**!**

قال: «فَتَنَاوَلَ يَدِي، فَغَمَزَهَا بِيدِهِ غَمْزَةً شَدِيدَةً»، وانظر بما أمره ودعاه إليه؛ أن يأتي السلطان في بيته وينصحه فيما بينه وبينه، قال: «فَأْتِهِ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ؛ فَإِنْ قَبِلَ مِنكَ وَإِلَّا فَدَعْهُ» اهـ.

وهذا مثل آخر عن أسامة رضي الله عنه أراد به قطعَ كلِّ الطرق أمام كلِّ من يجوِّز غيبة الحكام على العموم، سواء في مسائل الدين أم في مسائل الدنيا، وأن نصحهم لا يكون إلَّا مواجهة في السر، وأن خلاف ذلك بدعة محدثة، لا يحب أن يكون هو أول من فعلها، والمراد أن يكون هو أول من افتتح باب الخروج على الحكام، وذلك أنه لمَّا وقعت الفتنة في زمن عثمان رضى الله عنه ، قيل لأسامة:

---

(١) أخرجه الحاكم (٣/ ٦٦٠)، والطيالسي (٨٢٢)، وابن عدي فِي الكامل (٢/ ٤٤١)، وابن أبي عاصم فِي السنة (٩٠٥). قال الألباني في تخريج كتاب السنة (٢/ ٤٣٨): إسناده حسن.

«ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟! **فقال**: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم!! والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه». وفي لفظ للبخاري: «إنكم لترون أني لا أكلمه! إلا أسمعكم؟! إني أكلمه في السر... »[(١)]، قال القاضي عياض: «دون أن أفتح بابًا لا أحب أن أكون أول مَنْ فتحه»: يعني في المجاهرة بالنكير والقيام بذلك على الأمراء، وما يُخشى من سوء عقباه، كما تولد من إنكارهم جهارًا على عثمان بعد هذا، وما أدى إلى سفك دمه واضطراب الأمور بعده. وفيه التلطف مع الأمراء، وعرض ما ينكر عليهم سرًّا، وكذلك يلزم مع غيرهم من المسلمين ما أمكن ذلك؛ فإنه أولى بالقبول وأجدر بالنفع، وأبعد لهتك الستر وتحريك الأنفة»[(٢)]. قال ابن القيم: «ومن دقيق الفطنة: أنك لا ترد على المطاع خطأه بين الملأ، فتحمله رتبته على نصرة الخطأ، وذلك خطأ ثان، ولكن تلطف في إعلامه به، حيث لا يشعر به غيره»[(٣)]،

وقال الحافظ ابن حجر: «قد كلمته ما دون أن أفتح بابًا، أي: كلمته فيما أشرتم إليه، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر، بغير أن يكون في كلامي ما يثير فتنة أو نحوها»[(٤)]،

وقد بيَّن العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حُرمة غيبة الحكَّام من أوجهٍ، وبيَّن أن الكلام في الحكَّام أشدُّ خطرًا من الكلام في العامَّة،فقال : «إنكم بغيبتكم العلماء

(١) متفق عليه، مسلم، كتاب الزهد والرقائق (٢٩٨٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٥٣٨).

(٣) «الطرق الحكمية» (ص: ٣٠).

(٤) «فتح الباري» (١٣/ ٥١).

والأمراء أفسدتم الدين والدنيا؛ لأن العلماء هم ولاة الأمر في تبيين الشريعة، فإذا خفَّ ميزانهم لدى العامَّة خفَّ ما يقولونه من شريعة الله وضاعت الشريعة. والأمراء هم المنفِّذون لدى السلطان، فإذا هانوا في أعين الناس؛ فإن الأمور ستكون فوضى، لا يأتمر أحد لوليِّ الأمر ولا يعبأ به، بل يُهوِّنه أمام العامَّة فيحصل بذلك التمرُّد والفوضى الَّتي لا نهاية لها» اهـ.

وجوابًا على سؤال متعلِّق بغيبة الحكام المخالفين للشريعة قال فيه السائل:

كثُرت في هذه الأزمان غيبة ولاة الأمور، فما حكمُ غيبة الحاكم الذي لم يحكم بما أنزل الله؟ **الجواب**: غيبة ولاة الأمور محرَّمة من وجهين:

الوجه الأول: أنها غيبة مسلم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ﴾ [الحجرات: ١٢]. **الوجه الثاني**: أن غيبة ولاة الأمور يترتَّب عليها من الشرور والفساد ما لا يترتَّب على غيبة الرجل العادي؛ لأن الرجل العادي إذا اغتيب فإنَّما عيبه على نفسه، لكن وليّ الأمر إذا اغتيب لزم من ذلك كراهة الناس له، وتمردُّهم عليه، وعدم تقبُّل توجيهاته وأوامره، وهذه مضرَّة عظيمة توجب الفوضى، وربَّما يصل الحال إلى القتال فيما بين الناس.

وأمَّا من لم يحكم بما أنزل الله، فيقال: ينكَر الحكمُ بغير ما أنزل الله، ولا ينكَر علنًا؛ لأنه لا فائدة من إنكاره علنًا، وإنما ينكَر على الحاكم نفسه، ويُكتَب إليه بذلك.

فإن كان الإنسان يستطيع أن يصل إلى الحاكم بنفسه فهذا المطلوب، وإلَّا كتب النصيحة وأعطاها مَن يوصلها إلى الحاكم»[1]. وهذا بيان كافٍ من العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، جمَع فيه كلَّ ما يتعلق بهذا الأمر لمن أراد أن يعتبر، وهو موافق

---

(١) «فتاوىٰ العثيمين» لقاء الباب المفتوح (١٢٠).

تمامًا لما قدمنا له، ولله الحمد والمنة. وما أجمل ما قال الإمام محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله جميعًا - حيث قال في إحدى رسائله إلى حضرة المكرَّم الشيخ عبد العزيز ... المحترم... سلَّمه الله: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: بلغني أن موقفك مع الإمارة ليس كما ينبغي، وتدري - بارك الله فيك - أن الإمارة ما قُصد بها نفع الرعية، وليس من شروطها أن لا يقع منها زلل، والعاقل - بل وغيرُ العاقل - يعرف أن منافعها وخيرها الديني والدنيوي يربو على مفاسدها بكثير. ومثلُك إنما منصبه منصب وعظ وإرشاد وإفتاء بين المتخاصمين، ونصيحة الأمير والمأمور بالسِّرِّ وبنيَّة خالصة تُعرف فيها النتيجة النافعة للإسلام والمسلمين. ولا ينبغي أن تكون عثرة الأمير أو العثرات نصب عينيك، والقاضية على فكرك، والحاكمة على تصرفاتك؛ بل في السِّر قم بواجب النصيحة، وفي العلانية أظهر وصرِّح بما أوجب الله من حقِّ الإمارة والسمع والطاعة لها.

وأنها لم تأتِ لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين، ولم تفعل ذلك أصلًا؛ إلا أنها غير معصومة فقط؛ فأنت كن وإيَّاها أخوين: أحدهما: مبيِّن واعظ ناصح، والآخر: باذلٌ ما يجب عليه كافٌّ عما ليس له.

إن أحسن دعا له بالخير ونشط عليه، وإن قصَّر عومل بما أسلفت لك، ولا يظهر عليك عند الرعية - ولا سيَّما المتظلِّمين بالباطل - عتبُك على الأمير وانتقادك إيَّاه؛ لأن ذلك غيرُ نافع الرعية بشيءٍ، وغير ما تعبَّدت به.

إنما تعبَّدت بما قدَّمت لك ونحوه، وأن تكون جامع شمل لا مشتِّتًا، مؤلِّفًا

لا منفِّرًا. واذكر وصيَّة النَّبيِّ ﷺ لمعاذ وأبي موسى: «**يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا**»، أو كما قال ﷺ.

وأنا لم أكتب لك ذلك لغرضٍ سوى النصيحة لك، وللأمير، ولكافَّة الجماعة، ولإمام المسلمين. والله وليُّ التوفيق. والسلام عليكم»[١].

فهذا الرجل نهاه العلامة محمد بن إبراهيم عن ذكر الإمام بالسوء في مجالسه الخاصة، ولا سيما أمام المظلومين، وبيَّن له أن هذا لا ينفع بشيء، وبين له أن أمره يقف عند الوعظ والإرشاد ولا يتخطاه، ويكفي من أراد النصيحة أن يُنكر المنكر على العموم، دون أن يذكر صاحبَ المنكر لا حاكمًا ولا محكومًا؛ كما قال العلَّامة ابنُ باز:

«ويكفي إنكارُ المعاصي والتحذيرُ منها، من غير أن يذكر مَن فعلها، لا حاكمًا ولا غير حاكم»[٢].

وهذا أيضًا ردٌّ صريح على ما قاله الشيخ ابن هادي في تجويز غيبة الحكام... إلخ. فهؤلاء ثلاثة من كبار أئمة السلف المعاصرين - العلامة محمد بن إبراهيم والعلامة العثيمين والعلامة ابن باز - خالفهم ابن هادي وزمرته، ولم يكن له من نصائحهم نصيب، فيا ترى من أين استقى ابن هادي كلامه؟

وعلى من راجعه، ومن الذي زكاه به؟

ويحسن بنا في تلك المناسبة أن نبين أن غيبة السلطان ممنوعة على العموم، سواء كان سلطانًا في القُطر الذي يعيش فيه المنتقد، أو كان سلطانًا لقُطر آخر؛ لا تجوز، إنَّما الأصل أن تكون النصيحة مواجَهَةً عن طريق العلماء المختصِّين،

---

(١) «فتاوىٰ الشيخ محمد بن إبراهيم» رقم (٣٨٩٢).

(٢) «فتاوىٰ ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢١٠).

بالضوابط التي ذكرناها آنفًا، وبالاحتياطات والحكم التي تقدمت. ولو تجاوز الناس عن ذلك؛ لوقعت الإحنة والضغينة بين الشعوب، ولثار العامَّة بعضهم على بعض، ولثار الناس جميعًا في بلاد الإسلام على حكامهم، واتسعت الفوضى، ولربما تعرَّضت الطائفة التابعة لهذا المنتقِد في القطر الآخر للضرر الشديد، كما حدث من بعض الأشياخ الذين خرجوا من مصر في زمن عبد الناصر حين انتقدوه في المملكة؛ فترتَّب على ذلك أن أغلق عبد الناصر جمعية أنصار السنَّة، التي كانت تدعو إلى التوحيد والسنَّة، وضمَّها إلى الجمعية الشرعية، وهي خصم مناوئ للأولى في مسائل الصفات، ولم يتحقق بفعل هؤلاء منفعة ولا مصلحة للمسلمين.

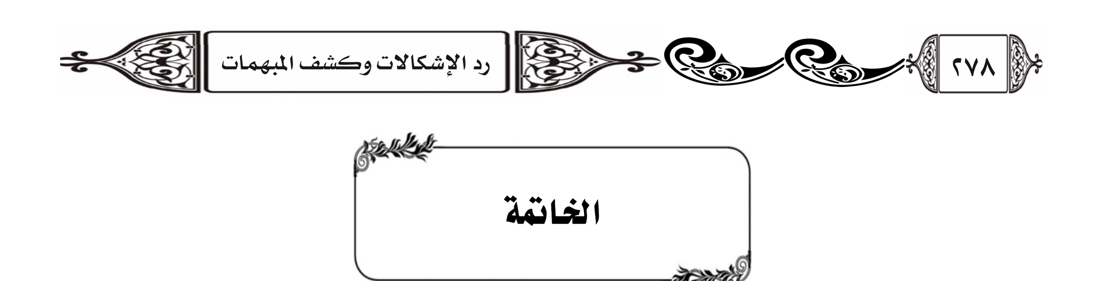
ثم إن الأمر بالنصح لصاحب السلطان عامٌّ، لم يحدِّد سلطانًا دون غيره، ولذلك قال ﷺ: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ**».

قال العلَّامة الجابريُّ جوابًا على سائل في تلك المسألة:

«باسم الله، والحمد لله، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أمَّا بعد: **فقوله**: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ» عامٌّ، سواء كان السلطان هو سلطان قُطره أو سلطانًا لقطر آخَر، وسواء كان ذو السلطان هو الحاكم الإمام العام في القطر، أو من ينوب عنه من رؤساء المصالح الَّتي جعلها وليُّ الأمر نائبةً عنه في تصريف شؤون البلاد» اهـ.

كانت هذه بعض الوقفات مع ما قدَّمه ابن هادي من آراء وأفكار أكثرها مخالف لمنهج السلف أهل الحديث في نصح الحكام، إنما هي داعية إلى الفتنة والفوضى.

وإذا وقعت الفوضى بدأت الثورات، واندثر أهل العلم، وذهب العقلاء.



الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أمَّا بعد: فقد بذلت جهدي قدر المستطاع في الرد على تأويلات الشيخ محمد بن هادي وأحكامه، وهذا منِّي جهد المُقلِّ،

وقد أحزنني كثيرًا وأحزن كثيرًا من الدعاة ما آلت إليه تلك الفتنة التى انبعث فيها أقصى درجات الغلو فى الطعن والتجريح فى الدعاة السلفيين على وجه لم يكن من قبل .. وقد ترتب عليها كثير من العواقب الوخيمة، التي كشفت عورات ما كان ينبغي لها أن تكشف، وأظهرت جهالات ما كان ينبغي لها أن تظهر، ولو لم يكن فيها إلا إهدار مكانة العلماء والكبراء وصرف بعض الناس عن العلم والدعوة؛ لكان هذا كافيًا في الدلالة على شرها.

وفي هذا الموضع أقول له: إن العالم الإسلامي قد فاض بالفتن والنزاعات، ويحتاج إلى من يصلحه ويرحمه، ويأخذ بيديه إلى الحق وإلى صراط الله العزيز الحميد الذي له ما في السموات وما في الأرض.

وهذا الزمن زمن الصبر والعلم والرفق، وليس زمن الصراع..

ومن أراد أن يتكلم في مسائل الجرح والتعديل فليكن أولًا من أهلها، وليقم الحجة أولًا، وليفرق بين المخطئ من أهل السنة والمنحرف من أهل البدعة، ولا يجعل الأمر سواء ، ولا يطلق الأحكام انتقامًا وغلًّا؛

فإنها أمانة يحاسب عليها العبد بين يدي الله تعالى يوم القيامة.

وقد كان الأئمة الأوائل يدفعون الصراعات والفتن؛ ليتيسَّر لهم نشر العلم وبيانه، بغير تفريط ولا مداهنة. وفي زمن من الأزمان كانت النار مشتعلة بين الأشاعرة والحنابلة، وعلى الرغم من خلاف شيخ الإسلام مع الأشاعرة، إلَّا أنه دعا إلى التآلف ونبذ التشاحن، والصراعات التي تفضي إلى رفع السلاح وتمزيق الأمة ونبذ العلم والعلماء، فقال: «والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة. وأنا كنت من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين، وطلبًا لاتفاق كلمتهم، واتباعًا لما أُمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأَزَلْتُ عامَّة ما كان في النفوس من الوحشة. وبيَّنتُ لهم أن الأشعريَّ كان من أَجَلِّ المتكلِّمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[١].

وقد تقدم ما كان من أمره حين وقعت العداوة بينه وبين ابن مخلوف قاضي المالكية؛ إذ حرص على إطفاء نار الفتنة، فقال: «وأنا واللهِ من أعظم الناس معاونةً على إطفاء كلِّ شرٍّ فيها وفي غيرها، وإقامة كلِّ خير، وابنُ مخلوف لو عمل مهما عمل واللهِ ما أقدر على خير إلَّا وأعملُه معه، ولا أُعين عليه عدوَّه قطُّ، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله! هذه نيَّاتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور؛ فإنِّي أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، ولن أكون عونًا للشيطان على إخواني المسلمين»[٢]. وقد أقرَّ القاضي المالكي ابنُ مخلوف بفضله، فقال: «ما رأينا مثلَ ابن تيمية! حرَّضنا عليه، فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنَّا وحاجج

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١).

عنًّا»[١].

ولم يكن شيخ الإسلام في شيء من ذلك مفرطًا في حق من حقوق الله تعالى، أو مخالفًا لمنهج السلف الصالح؛ فقد قال الحق ولم يُدْهن ولم يراوغ، وكانت كلُّ مناظراته مع الأشاعرة لبيان الحق الذي كان عليه السلف،

وردَّ على المخطئين وناظرهم، وحذَّر من أهل البدع، ونهى عن مجالستهم، ولكنه كان يرى أن تلك الحرب المشتعلة ستنتهي إلى سلِّ السيوف واستباحة دماء المسلمين. فأراد شيخ الإسلام أن يطفئ تلك الفتنة؛ ليبقى المجال متَّسعًا للعلم والنصيحة والدعوة والمناظرة، ومن أجل ذلك تنازل عن حقِّ نفسه، ولكنَّه أبدًا لم يتنازل عن حقِّ الله تعالى..

وهو فى نفس الوقت لم يستعن بالسلاطين على خصومه، كما فعل كثير من الخصوم في تلك الفتنة، ولينظر في قول شيخ الإسلام لقاضي المالكية مع ما فعل معه: «ولا أُعين عليه عدوَّه قط» اهـ. ويكفي أن أقول في نهاية تلك الرسالة قول الله تعالى: ﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ [النساء: ١٢٨]، وليعلم كل امرئ قدره بجوار غيره ولا يتخطاه، وإن من أعظم التقوى أن يحتقر المرء نفسه في جنب الله تعالى، ولا يظن أنه أفضل من غيره؛ فآيات الله تعالى في الخلائق لا تحصى ولا تعد، أسأل الله تعالى أن يتولَّانا بلطفه وعفوه ، كما أسأله تعالى أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يؤلِّف به القلوب، وأن يكُفَّ به الفتن إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وإن كنت قد وُفِّقتُ في تلك الرسالة؛ فهذا من توفيق ربِّي جلَّ في

---

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٥).

علاه، وإن كنت قد أخطأتُ فهذا منِّي ومن الشيطان، والله منه براء، وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كتبه / **علي بن السيد الوصيفي**

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين –



الفهرس





كتب للمؤلف

١ - موازين الصوفية في ضوء الكتاب والسنة.

٢ - حوار مع صوفي.

٣ - لا يا دعاة التقريب.

٤ - الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي.

٥ - من هم وماذا يريدون؟

٦ - سر الجماعة.

٧ - مصارع الروافض.

٨ - وجاء دور الروافض.

٩ - الأجوبة المتوافرة على تساؤلات أئمة الأشاعرة، تحت المراجعة.

